



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الأحكام الفقهية في المعاهدات النبوية نموذج في التطبيق

إعداد

هاجر محمود عبد المجيد النوباني

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد العوضي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الشريعة قسم الفقه وأصوله

جامعة مؤتة، 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)



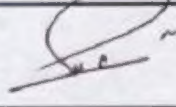
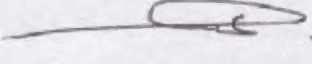
إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة هاجر محمود النوباني الموسومة بـ:


الأحكام الفقهية في المعاهدات النبوية .. نموذج في التطبيق

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله.

القسم: الفقه وأصوله.

التوقيع	التاريخ	
	2006/8/1	مشرفاً ورئيساً
	2006/8/1	عضواً
	2006/8/1	عضواً
	2006/8/1	عضواً

عميد الدراسات العليا


أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

مؤتة - الكرك - الاردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فرعي 5328-5330

فاكس 03/2 375694

البريد الالكتروني

الإهداء

إليك يا رسول الله صلوات الله عليك يا من علمتنا وأرشدتنا لكل ما فيه خير . إلى روح أبي الذي فقدته وكنت أتمنى أن يشاركني هذه اللحظات التي طالما تمنّاها لي ودعا لي بها . إلى أمي التي ربّتي . إلى زوجي الذي وقف إلى جانبي وساندني ، وكان معي في كل لحظة ، وتحمل معي وشجعني ودفّعني للأمام . إلى فلذات كبدي أولادي ، مجاهد وصبا وعز الدين ، الذين شغلت عنهم في أكثر الأوقات التي هم بحاجة إليّ بها . إلى أمي الثانية والدّة زوجي التي ساندتني وتحملت معي أصعب أوقات دراستي . إلى كل من دعمني وساهم معي ودعا لي دعوة في ظهر الغيب وتحمل أطفالي في غيابي عنهم . أهدي هذا العمل الذي أتمنى أن يجعل الله ثوابه في ميزان حسنات كل من دعمني وساندني .

هاجر محمود النوباني

شكر والتقدير

أقدم شكري الخالص لمشرفي الفاضل الدكتور أحمد العوضي على ما بذله من جهد معي. كما وأشكر أساتذتي الأفاضل في لجنة المناقشة: الدكتور عبد المجيد الصلاحين والدكتور محمد الرواشدة والدكتور عبدالله الفوز، والأساتذة الكرام في كلية الشريعة الذين ساعدوا في الوصول إلى هذا المستوى، وإلى مكتبة الجامعة وموظفيها والعاملين فيها. وإلى كل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة طباعة وإعداداً.

هاجر محمود النوباني

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء.....
ب	الشكر.....
ج	فهرس المحتويات.....
هـ	قائمة الملاحق.....
و	الملخص باللغة العربية.....
ز	الملخص باللغة الانجليزية.....

الفصل الأول: أدبيات الدراسة وإطارها النظري

1	1 . 1 مقدمة.
1	1 . 2 مشكلة الدراسة.
1	1 . 3 أهداف الدراسة
2	1 . 4 أهمية الدراسة.
2	1 . 5 أسئلة الدراسة.
2	1 . 6 منهج الدراسة.
3	1 . 7 الدراسات السابقة.
4	1 . 8 هيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: مفهوم المعاهدة ومشروعيتها

5	2 . 1 مفهوم المعاهدة.
9	2 . 2 مشروعية عقد المعاهدات وأهميتها.

الفصل الثالث: المعاهدة شروطها وأنواعها ومراحلها

الصفحة	المحتوى
19	3. 1 أنواع المعاهدات في الشريعة.
25	3. 2 أنواع المعاهدات في القانون الدولي.
26	3. 3 شروط عقد المعاهدة.
26	3. 3. 1 الشروط الشرعية.
35	3. 3. 2 الشروط القانونية
38	3. 4 المراحل التي تتم فيها المعاهدة
38	3. 4. 1 المفاوضات
41	3. 4. 2 تحرير المعاهدة
43	3. 4. 3 التصديق على المعاهدة
44	3. 4. 4 تسجيل معاهدة وإيداع وثائقها
	الفصل الرابع: المعاهدات النبوية دراسة استقرائية
47	4. 1 معاهدات حسن الجوار
61	4. 2 معاهدات الصلح
78	4. 3 المعاهدات التجارية
81	4. 4 المعاهدات المتعلقة بالتعاون العسكري والسياسي
85	4. 5 المعاهدات المتعلقة بالتعاون الديني والتضامن
	الفصل الخامس: فقه المعاهدات النبوية
89	5. 1 أثر المصلحة في تقرير الأحكام
99	5. 2 أحكام الصلح مع العدو وشروطه
105	5. 3 الأحكام المتعلقة بالدبلوماسية.
117	5. 4 الأحكام المالية المستتبطة من المعاهدات النبوية
124	5. 5 حكم الاستعانة بالآخرين
128	5. 6 التكافل الاجتماعي

الصفحة	المحتوى
134	5. 7 أحكام الاستئمان
140	5. 8 آثار المعاهدات النبوية
143	الخاتمة
147	المراجع
157	الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رمز الملحق
157	فهرس الآيات القرآنية الكريمة	أ
160	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	ب

ملخص

الأحكام الفقهية في المعاهدات النبوية نموذج في التطبيق

هاجر محمود عبد المجيد النوباتي

جامعة مؤتة، 2006م

كشفت هذه الدراسة عن أهم ما يتعلق بالمعاهدات. من تعريف ومشروعية، وبينت أهم أنواع المعاهدات في الشريعة والقانون، وأهم أنواع المعاهدات في السيرة النبوية، وتحدثت الدراسة عن مشروعية المعاهدات وشروطها والمراحل التي تمر بها. وأبرزت هذه الدراسة العديد من الأحكام الشرعية التي تتبني على المعاهدات، كعدم جواز التنازل عن العقارات للعدو، وكمشروعية التعاملات التجارية مع غير المسلمين والإستعانة بغير المسلمين في بعض الجوانب، كما أظهرت هذه الدراسة أهم الآثار التي تتبني على المعاهدات بأنواع وكيفية التعامل مع هذه الآثار.

Abstract

Juristic Rules in Prophetic Treaties A model for applying

Hajer Mohmoud Al-Nobanee

Mu'tah University, 2006

This study explored the treaties most important findings, from definitions and legitimacy, and it explored the most important kinds of treaties in sharia and law. And the important treaties kinds in prophetic way of life.

The study discussed the treaties legitimacy, its conditions and its stages.

The study presents a lot of juristic rules that based on treaties such as the prohibited of area transfer to enemy. and commerce legitimacy with non-Moslems. the getting of non-Moslems help in some sides. Also the study presents the most important effects that based on treaties and how to deal with these effects.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه.

أما بعد...

فإن السيرة النبوية الشريفة تعتبر نموذجاً هاماً، فظهرت فيه أصول الحياة جميعاً، وظهر فيها كيفية التعامل مع حياة الناس. وقدمت نماذج عدة لأنواع التعامل من تصالح وتسام وتعاهد والتعاقد وغيرها.

وتلك النماذج تحتاج منا إلى استقراء الأحكام الشرعية المتعلقة بالتعامل مع الآخر، سواء في مجال العلاقات الدولية، أو حتى مجال العلاقات الداخلية في الدولة الإسلامية بين المسلمين وغير المسلمين.

1.2 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في التعرف على جانب المعاهدات في السيرة النبوية، واستلزام أدلة عمل وإشارات هادية في حقبة الانفتاح العالمي، الذي فتح علينا كل شيء في الوقت الذي فتح لنا فيه كل شيء من معاهدات، وتحالفات، وحوارات، وتعاقدات حيث لم يعد التعامل مع الآخر خياراً، وحيث أصبح العالم أمة واحدة.

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الإسهام في إثراء الفقه الإسلامي المتخصص، وهو مجال لا يزال في نظري بحاجة إلى ذلك.

2. بيان عدالة الدولة المسلمة ووفائها بالعهود.
3. بيان نوع من أنواع شمولية الشريعة الإسلامية، وأنها ليست شريعة قاصرة على بعض جوانب الحياة الإنسانية.
4. التعرف إلى أهم الأحكام الفقهية في المعاهدات وتطبيقها على الواقع.

1. 4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف إلى أبرز المعاهدات عموماً في السيرة النبوية والتعرف إلى أهم الأحكام الفقهية التي يمكن استنباطها من تلك المعاهدات. ذكر أهم مراحل المعاهدات وتعريفها. جمع النصوص التاريخية للمعاهدات في السيرة النبوية. إمكانية استنباط الأحكام الفقهية من المعاهدات النبوية.

1. 5 أسئلة الدراسة

- تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:
1. هل يمكن تطبيق الأحكام الفقهية في المعاهدات النبوية على المعاهدات في الواقع المعاصر؟
 2. هل يجوز مصالحه العدو، في غير حال الحرب، أو حال الحرب ولو كان في ذلك ضيم على المسلمين؟
 3. هل يعتبر التمثيل السياسي جانباً هاماً من جوانب المعاهدات؟

1. 6 منهج الدراسة

1. سلكت في هذه الرسالة المنهج الاستقرائي من خلال جمعي لنصوص المعاهدات من الكتب التاريخية، وكتب السيرة.

2. حرصت على استقراء المفاهيم والتعريفات اللغوية والاصطلاحية وحاولت مناقشتها ما أمكن.
3. إتباع المنهج العلمي في كتابة الرسائل العلمية في الجامعة.
4. عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور.
5. عزو الأحاديث الشريفة إلى مصادرها ومحاولة الحكم عليها.
6. عزو أقوال الفقهاء إلى مصادرها الأصلية.
7. الاعتماد على مذاهب أهل السنة الأربعة، أبو حنيفة، مالك، الشافعي، وأحمد.
8. استخدمت المنهج الاستنباطي في محاولة مني لاستنباط الأحكام الفقهية من المعاهدات في السيرة النبوية لتطبيقها على الواقع.

1.7 الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المعاهدات سواء في الفقه القديم أو الفقه المعاصر، ونجد في الدراسات القديمة أنها جعلت للمعاهدات باباً مندرج تحت موضوع الجهاد في معظم الكتب، أما الدراسات المعاصرة فقد ظهر فيها تخصيص كتب بأكملها للحديث عن موضوع المعاهدات، واستخلاص ما فيها من أحكام شرعية ومن أهم الدراسات المعاصرة لهذا الموضوع:

1. محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة.
 2. خالد الفهداوي: الفقه السياسي للوثائق النبوية.
 3. خالد رشيد الجميلي: المعاهدات والأحلاف في الشريعة والقانون.
 4. إسماعيل كاظم العيساوي: أحكام المعاهدات في الفقه الإسلامي.
 5. محمود إبراهيم الديك، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.
- أما الدراسات القديمة التي تحدثت في هذا الموضوع فلا يمكن حصرها في كتاب واحد ومؤلف، إذ تعددت الكتب لبفقهية القديمة التي تناولت هذا الموضوع.

1.8 هيكلية الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على خمسة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة اشتمل هذا الفصل على المقدمة ومشكلة الدراسة وأهمية الدراسة، وأسئلة الدراسة، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة، وهيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: مفهوم المعاهدة ومشروعيتها. واشتمل على: مفهوم المعاهدة لغةً واصطلاحاً، ومشروعية عقد المعاهدة وأهميتها.

الفصل الثالث: أنواع المعاهدة وشروطها ومراحلها. واشتمل على: أنواع المعاهدات في الشريعة والقانون الدولي، وعقد المعاهدة وما يتعلق به من الشروط الشرعية والقانونية والمراحل التي تتم فيها المعاهدة من المفاوضات وتحرير للمعاهدة والتصديق عليها ومن ثم تسجيل المعاهدة وإيداع وثائقها.

الفصل الرابع: المعاهدات النبوية. واشتمل على معاهدات حسن الجوار ومعاهدات الصلح والمعاهدات التجارية والمعاهدات المتعلقة بالتعاون العسكري والسياسي والمعاهدات المتعلقة بالتعاون الديني والتضامن.

الفصل الخامس: فقه المعاهدات النبوية. واشتمل على أثر المصلحة في تقرير الأحكام وأحكام الصلح مع العدو وشروطه والأحكام المتعلقة بالدبلوماسية والأحكام المالية المستتبطة من المعاهدات، وحكم الاستعانة بغير المسلمين، والتكافل الاجتماعي، وأحكام الاستئمان، وآثار المعاهدات النبوية. ومن ثم الخاتمة وتتضمن أبرز الاستنتاجات والتوصيات في الدراسة.

راجية من الله التوفيق للصواب، والإخلاص في العمل، وحسن القبول في الدنيا والآخرة.

الفصل الثاني

مفهوم المعاهدة ومشروعيتها وأهميتها

2. 1 مفهوم المعاهدة

أولاً: مفهوم المعاهدة لغةً

"المعاهدة مأخوذة من الفعل (عَهَدَ). والعهد: الوفاء وهو الميثاق واليمين التي تستوثق بها ممن يعاهدك. والعهد: الأمان و الذمة. والعهد: الحفاظ ورعاية الحرمة. والتعهد: التحفظ بالشيء وتجديد العهد به. والمعاهدة والاعتقاد والتعاهد والتعهد واحد، وهو إحداث العهد بما عَهِدْتَهُ.⁽¹⁾ والعهد: الوصية، والتقدم إلى المرء في الشيء، والموثق واليمين، وتعهدته وتعاهدته وتفقدته وأحدث العهد به⁽²⁾.

ثانياً: مفهوم المعاهدة اصطلاحاً

مفهوم المعاهدة في اصطلاح الفقهاء

غلب على فقهاء الشريعة استخدام لفظ موادة ومهادنة بدلاً من معاهدة، ولعل سبب ذلك أن لفظ المعاهدة لم يرد مطلقاً في القرآن رغم ورود كلمة (عاهدوا) في قوله تعالى: (مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ)⁽³⁾ وقد اختلفت المذاهب في تعريف المعاهدة:

تعريف الأحناف: جاء في المبسوط:

"أن المعاهدة هي عقد المصالحة والمهادنة بين المسلمين والحريين في حالة ضعف المسلمين عن الشروط المباحة شرعاً"⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب، دار لسان العرب ، بيروت -ج2 -

باب العين ص 914 - 915.

(2) الزاوي، الظاهر، ترتيب القاموس المحيط، ط3 ، الدار العربية للكتاب، 1980م ج3 ، ص 335.

(3) سورة الأحزاب - آية 33.

(4) السرخسي، محمد بن أبي أحمد بن أبي سهل ، المبسوط ، دار الفكر 1989م، بيروت، ج 10، ص 85.

وعرفها الشيباني في كتابه السير الكبير بقوله: "المعاهدة هي عقد العهد بين فريقين على شروط يلتزمون بها وهي موادة المسلمين والمشركون سنين معلومة"⁽¹⁾.
وقد ذكر كمال الدين ابن الهمام في كتابه شرح فتح القدير تعريفاً للموادة فقال هي: "المسالمة وهي جهاد معنى لا صورة"⁽²⁾.
وقال أيضاً المهادنة: هي مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة بعوض أو بغير عوض"⁽³⁾.

وقال بدر الدين العيني: "سُميت المصالحة بالموادة، لأنها مشاركة من الوداع وهو الشرك بأن يدع كل أحد من فريقى المسلمين والكافرين القتال مع الآخر، وذكر ترك القتال بعد ذكر القتال ظاهر، لأن ترك الشيء يقتضي وجود ذلك الشيء سابقاً لا محالة"⁽⁴⁾.

تعريف المالكية:

وعرفها الدردير أبو البركات بقوله: "صلح الحربي مدة ليس هو فيها تحت حكم الإسلام لمصلحة، كالعجز عن قتالهم مطلقاً، أو في الوقت الحاضر، وتعينت إن كانت المصلحة فيها، وإن كانت المصلحة في غيرها امتنعت"⁽⁵⁾.

(1) الشيباني، محمد بن الحسن، السير الكبير مطبعة دار المعارف، ج 4 ص 154.

(2) ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح الفتح القدير، مصطفى البابي الحلبي، ط 1، سنة 1970، ج 5، ص 204.

(3) المصدر السابق، ج 5، ص 204.

(4) العيني بدر الدين محمد، البناية شرح الهداية، دار الفكر، ط 1، ج 6، ص 514.

(5) الدردير، أبو البركات سيدي أحمد، شرح الدردير الكبير مع حاشية الدسوقي، ط 4، دار إحياء الكتب، عيسى البابي الحلبي، ج 2، ص 205-206.

تعريف الشافعية

عرضها الخطيب الشربيني بقوله: "هي مصالح أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة، بعوض أو غيره سواء فيهم من يقرّ على دينه ومن لم يقر وهي مشتقة من الهدون وهي السكون"⁽¹⁾.

وقال الفقيه البكري الدميّطي: "الهدنة هي مصالح أهل الحرب على ترك القتال مدة مجاناً أو بعوض لا على سبيل الجزية"⁽²⁾.

تعريف الحنابلة:

عرفها ابن قدامه بأنها: "أن يعقد الإمام، أو نائبه على ترك القتال مدة بعوض، وبغير عوض، ويسمى مهادنة ومعاهدة"⁽³⁾.

وعرفها الماوردي فقال: "أن يوادع أهل الحرب في دارهم على ترك القتال لمدة أكثرها عشر سنين"⁽⁴⁾.

وعرفت بأنها: "عقد إمام أو نائبه على ترك القتال مدة معلومة لازمة، وتسمى مهادنة وموادعة ومعاهدة ومسالمة"⁽⁵⁾.

ومن خلال اطلاعي على التعريفات الفقهية، وجدت أن أرجح التعريفات ما جاء في كتاب السير الكبير للأحناف.

(1) الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، ج 4، ص 260.

(2) البكري، محمد شفا الدميّطي المصري، إعانة الطالبين، على ألفاظ فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين، مدار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م، ج 4، ص 317.

(3) ابن قدامه، أبو محمد بن عبدالله بن أحمد، المغني، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة 1972، ج 10، ص 517.

(4) الماوردي، أبو الحسن، الحاوي الكبير، تحقيق أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية 1994م ج 14 ص 297.

(5) الفتوح، تقي الدين محمد، منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، مؤسسة الرسالة، ج2 ص 237.

ومستند الاختيار، هو أنه بيّن حقيقة المعاهدة، فلم يخرج شيئاً من المعرّف ولم يدخل شيئاً غير ماهية التعريف، وميّز بين المعاهدة والموادعة فذكر أن المعاهدة تكون بين المسلمين أنفسهم أو بين المسلمين وغيرهم، وقد تكون في حال الحرب أو السلم. وأما الموادعة فلا تكون إلا حال الحرب وتكون بين المسلمين والمشرّكين، ولها وقت معلوم محدد.

مفهوم المعاهدة قانوناً

تعددت التعريفات القانونية لمعنى المعاهدة، فمثلاً عرفتھا المادة الأولى في اتفاقية فينا لقانون المعاهدات في عام 1969 بأنها: "اتفاق دولي يعقد كتابة بين دولتين أو أكثر، وتخضع للقانون الدولي سواء تم تدوينه في وثيقة واحدة أو أكثر من وثيقة، وأياً كانت التسمية التي تطلق عليه"⁽¹⁾.

وهذا التعريف أرى أنه في جوهره قاصراً فهو عام في أي اتفاق بين أي عدد من الدول.

وجاء في موضع آخر هي: "اتفاق مكتوب بين شخصين، أو أكثر من الأشخاص الدولية من شأنه أن ينشئ حقوقاً والتزامات متبادلة في ظل القانون الدولي"⁽²⁾.

ونجد في هذا التعريف التحديد الواضح للأشخاص الذين يجرون عقد المعاهدة ومدى فاعلية تلك المعاهدة في إنشاء حقوق والتزامات.

وعُرفت كذلك بأنها: "اتفاقات تعقدها الدول بغرض خلق أو تعديل أو إنهاء علاقات قانونية دولية بينها"⁽³⁾.

(1) شكري، محمد عزيز، المدخل للقانون الدولي العام وقت السلم، جامعة دمشق، ص 416.

(2) المصدر السابق ص 415.

(3) أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، ط 12 دار المعارف، الإسكندرية سنة 1975م، ص 523.

وهذا التعريف كان قاصراً على إنشاء أو إنهاء علاقات بين الدول.
وبأنها: "الاتفاقيات الدولية العامة ذات الطابع السياسي، كمعاهدات الصلح
ومعاهدات التحالف وما شابهها"⁽¹⁾.

وأرى أن التعريفات القانونية كانت قاصرة، وذلك أن بعضها أوجب خضوع
المعاهدات للقانون الدولي، وبعضها اقتصر على معاهدات التحالف والصلح، علماً بأن
معنى المعاهدة أعم من التحالف و الصلح.

ولكني أرجح التعريف الذي جاء في كتاب محمد شكري والذي جاء فيه: "أن
المعاهدة اتفاق مكتوب بين شخصين، أو أكثر من الأشخاص الدولية من شأنه أن ينشئ
حقوقاً والتزامات متبادلة في ظل القانون الدولي"⁽²⁾.

ومستند اختياري لذلك التعريف:

أنه أعم وأشمل التعريفات لمفهوم المعاهدة، فهو يحدد ماهية المعاهدات ومن
يعقدها، فنجد أنه يذكر "أشخاصاً دولية" وهذا يعني أشخاصاً لهم الحق في إجراء المعاهدات،
ويظهر في هذا التعريف أن المعاهدة التي تجرى يترتب عليها مجموعة من الحقوق
والالتزامات من كافة الأطراف التي دخلت في هذا العقد، وبين التعريف ما يجري في
وقتنا الحاضر من متابعة القانون الدولي لتنفيذ ما ترتب على إجراء المعاهدات.

2.2 مشروعية عقد المعاهدات وأهميتها

مشروعية عقد المعاهدة

تعتبر المعاهدات من أهم المقومات العلاقات السياسية والسلمية بين الدول
والأفراد، وقد كثرت المعاهدات في الشريعة الإسلامية، وكثرت الأدلة المثبتة
لمشروعيتها.

(1) المصدر السابق ص 523.

(2) شكري، محمد عزيز، مدخل إلى القانون الدولي العام، ص 415.

أدلة مشروعية المعاهدات في القرآن الكريم

قوله تعالى: (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا)⁽¹⁾.

وقوله تعالى: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)⁽²⁾

وقال تعالى: (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ)⁽³⁾.

وقال تعالى (وَأِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)⁽⁴⁾.

وقال سبحانه وتعالى: (وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ)⁽⁵⁾.

وقوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ)⁽⁶⁾.

وقال تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ)⁽⁷⁾ ويظهر لنا جلياً في كافة الآيات السابقة أن القرآن الكريم يؤكد على أهمية العهود والوفاء بها، إلى درجة

(1) سورة الإسراء الآية 34.

(2) سورة البقرة الآية (177).

(3) سورة الرعد الآية (19-20).

(4) سورة الأنفال الآية 72.

(5) سورة الرعد الآية 25.

(6) سورة التوبة الآية 4.

(7) سورة النساء الآية 90.

توصلها إلى الوجوب، ونجد أيضاً أن القرآن الكريم جعل الوفاء بالعهود صفة من صفات أولي الألباب.

كما يظهر جلياً كيف توعّد الله تعالى كل من يخلف بالعهود والمواثيق بالعذاب الأليم.

وقال تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً)⁽¹⁾.

وقد قال الإمام ابن كثير في تفسير هذه الآية: " هذا أمر من الله يوجب الوفاء بالعهود والمواثيق والمحافظة على الأيمان المؤكدة"⁽²⁾.

مشروعية المعاهدات في السيرة النبوية

معاهدته e مع يهود المدينة المنورة⁽³⁾.

ومما جاء فيها: " هذا كتاب من محمد النبي ... بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة من دون الناس.." "وأن ذمة الله واحدة يجير عليهم أديانهم، وأن المؤمنين بعضهم مولى بعض دون الناس"⁽⁴⁾.

(1) سورة الإسراء الآية 34

(2) ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير ابن كثير ط دار المعرفة بيروت - 1400هـ - 1980م، ت سنة 774هـ، ج4، ص 220.

(3) انظر ابن هشام، السيرة النبوية تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج 2، ص 147- 150، وحميد الله محمد، مجموعة الوثائق السياسية، دار النفائس، ص 59- 62.

(4) المرجع السابق. وانظر ابن كثير، الحافظ إسماعيل الدمشقي، البداية والنهاية، ط1، دار إحياء التراث 1988م ج3، ص 273- 276

هدنة الحديبية⁽¹⁾:

نجد في هذه المهادنة ما يدل على جواز عقد المعاهدات مع العدو بتنازل عن شروط بسيطة لا يؤثر التنازل عنها على سيادة الدولة المسلمة.

أمان الرسول e ليهود بني عادية من تيماء⁽²⁾.

معاهداته مع أهل أيله⁽³⁾.

معاهدته مع أهل جرباء وأذرح⁽⁴⁾.

وعلى ذلك يعد إجراء الرسول e للمعاهدات دليلاً واضحاً على جواز عقد المعاهدات في الإسلام، وقد تضمن كتاب "مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي" نصوصاً لكثير من المعاهدات النبوية، فدل ذلك على مشروعية المعاهدة . وسوف يتم إن شاء الله ذكر المعاهدات النبوية وتصنيفها في الفصل الرابع من هذه الرسالة.

أدلة مشروعية المعاهدات من أفعال الصحابة رضوان الله عليهم

جرت سنة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم على عقد المعاهدات مع غير المسلمين دولاً وأفراداً، فعقدوا الكثير من المعاهدات ومن هذه المعاهدات:

(1) المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي، إمتاع الأسماع بما للنبي e من الأحوال والحضرة والمتاع، ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1420هـ 1999م، ج 1، ص 295، وحميد الله، مجموعة الوثائق السياسية ص 77-78.

(2) المقرئزي، تقي الدين، إمتاع الأسماع، ج 1، ص 326. وانظر حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية ص 98.

(3) المقرئزي، إمتاع الأسماع، ج 2، ص 66، وانظر الصالحي، محمد بن يوسف، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت ج 5، ص 461.

(4) انظر المقرئزي، إمتاع الأسماع ج 2 ص 66-67، والصالحي، سبل الهدى والرشاد، ج 5، ص 461.

معاهدة حذيفة بن اليمان مع أهل (ماه دينار) وفيما يأتي نصها:

"بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى حذيفة بن اليمان أهل ماه دينار. أعطاهم الأمان على أنفسهم وأموالهم وأراضيهم لا يغيرون على ملة، ولا يحال بينهم وبين شرائعهم ولهم المنفعة ما أدوا الجزية في كل سنة إلى من وليهم من المسلمين، على كل حالم في ماله ونفسه على قدر طاقته ما أرشدوا ابن السبيل، وأصلحوا الطرق وقروا جنود المسلمين من مرّ بهم فأدوا إليهم يوماً وليلة، ونصحوا فإن غشوا وبدلوا فذمتنا منهم بريئة، شهد القعقاع بن عمرو ونعيم بن مقرن وسويد بن مقرن وكتب في الحرم"⁽¹⁾.

معاهدة سويد بن مقرن مع أهل قومس.

"بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى سويد بن مقرن أهل قومس ومن خشوا من الأمان على أنفسهم ومللهم وأموالهم، على أن يؤدوا الجزية عن يد على كل حالم بقدر طاقته، وعلى أن ينصحوا ولا يغشوا، وعلى أن يدلوا عليهم نزل من نزل بهم من المسلمين يوماً وليلة من أوسط طعامهم، وإن بدلوا واستخفوا بعدهم فالذمة منهم بريئة"⁽²⁾.

معاهدة عتبة بن فرقد مع أهل أذربيجان .

"بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى عتبة بن فرقد عامل عمر بن الخطاب أمير المؤمنين أهل أذربيجان سهلها، وجبلها، وحواشيها، وشفارها، وأهل مللها كلهم الأمان على أنفسهم وأموالهم ومللهم وشرائعهم، على أن يؤدوا الجزية على قدر طاقتهم، ليس على صبي، ولا على امرأة، ولا من ليس في يديه من الدنيا شيء لهم ذلك، ولمن سكت منهم وعليهم قرى المسلم من جنود المسلمين يوماً وليلة ودلالته، ومن حشر منهم في سنة وضع عنه جزاء تلك السنة، فمن أقام فله مثل ما لمن أقام من ذلك، ومن خرج

(1) محمد حميد الله ، مجموعة الوثائق السياسية ص 246 و 247.

(2) المصدر السابق ص 249.

فله الأمان حتى يلجأ إلى حرزه. وكتب جندب، وشهد بكير بن عبد الله الليثي وسماك بن خرشة الأنصاري، وكتب في سنة ثمانية عشرة⁽¹⁾.

معاهدة حبيب بن مسلمة مع أهل ديبا في أرمينيا

"بسم الله الرحمن الرحيم. من حبيب بن مسلمة لنصارى أهل ديبا ويهودها ومجوسها وشاهدهم وغائبهم: أني أمنتكم على أنفسكم، وأموالكم، وكنائسكم، وبيعكم، وسور مدينتكم، فأنتم آمنون، وعلينا الوفاء لكم بالعهد ما وفيتم وأديتم الجزية والخراج"⁽²⁾.

وهناك الكثير من المعاهدات الأخرى التي أجراها الصحابة رضوان الله عليهم، ويستدل بها على مشروعية عقد المعاهدة، كمعاهدة خالد بن الوليد مع أهل الحيرة عندما خيروهم بين الإسلام أو العهد أو المحاربة، فاخترأوا الصلح، ودفعوا الجزية⁽³⁾. وكذلك معاهدة خالد بن الوليد مع أهل دمشق⁽⁴⁾.

ومن كل ما سبق من أدلة في القرآن والسنة وأفعال الصحابة يتبين لنا أن المعاهدة مشروعة في الشريعة الإسلامية.
مشروعية المعاهدة عقلاً

لو نظرنا في موضوع المعاهدات لوجدنا أنها مقبولة عقلاً:

1. أن المصالح والتعاملات قد كثرت في وقتنا الحاضر، وذلك لانتساع رقعة العالم وتطور نواحي الحياة المختلفة، حيث أصبح من الصعب على دولة ما، العيش بمنأى عن باقي الدول، وهذا يعني أنه لا بد من وجود علاقات تربطها بغيرها،

(1) محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية، ص 252.

(2) المصدر السابق ص 258.

(3) انظر ابن الأثير، علي بن محمد بن عبد الكريم، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ - 1987م، ج 2، ص 138.

(4) انظر حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية ص 457.

وهذه العلاقات لا يمكن تنظيمها دون قواعد ضابطة، وهذه القواعد الضابطة نستطيع إيجادها في المعاهدات.

2. كثرة الحروب والمنازعات في واقعنا المعاصر، مما يؤكد ضرورة وجود ما ينهي هذه الخلافات والمنازعات، ولا يتم ذلك إلا بمعاهدات ومهادنات تنهي هذه الحروب.

3. انتشار التسلح بكافة أشكاله، مما جعل بعض الدول لا تشعر بالأمان، وهذا يوجب ما ينظم شؤون التسلح وهذا لا يتأتى إلا بوجود معاهدات ضابطة لهذا الأمر.

أهمية المعاهدة في الشريعة و القانون الدولي

1. أهميتها في الشريعة الإسلامية

شرع الإسلام المعاهدات وهدف من وراء عقدها مصلحة الأمة ونشر العدالة وحقن الدماء بالإضافة إلى سعي الإسلام من وراء المعاهدات إلى إحلال الأمن والدعة بين الناس، فإن هناك بواعث أخرى للمعاهدات أقرها الإسلام ودعا إليها، والبواعث لعقد المعاهدات في الإسلام متروكة لتقدير الإمام فإذا ما كانت هناك مصلحة كعقد معاهدة صلح أو تعاون أو صداقة ، فإن الإسلام لا يألو جهداً في تحقيق هذه المصلحة التي تعود على المسلمين وغيرهم بالأمن والبر⁽¹⁾.

فبعض المعاهدات توفر السلام وهو ما يسعى إليه الإسلام، وبعضها سبيل لنشر الإسلام، وإعطاء غير المسلمين فرصة للتعرف على الإسلام والتفكير لدخول الإسلام، وتجنيب المسلمين الدخول في حروب مع الأمم الأخرى.

وهذا ما حصل عندما أجرى الرسول ٢ وثيقة المدينة التي كانت وسيلة لتنظيم المجتمع المسلم بأكمله، ذلك المجتمع الناشئ الحديث، الذي لا بد من إيضاح أهم المعالم والخطى التي يركز عليها في كافة الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

(1) الديك، محمود، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ط2، دار النشر

و ذات الأمر ينطبق على صلح الحديبية، فالرسول ﷺ عندما أجرى الصلح كان يعلم أشد العلم أن هذا الصلح سيكون مدعاة لدخول أعداداً كبيرة في الإسلام. تكمن أهميته كذلك في أنها تحقق مصالح للمسلمين كأن ترجى استجابة العدو لاعتناق الإسلام، أو الخضوع لدولة المسلمين. أو تبادل الخبرات العسكرية. وأحياناً أخرى تختلف الغايات بحسب تقدير الإمام وبعد نظره، "فقد تكون الغاية من المعاهدة، فك حصار حول مدينة مسلمة، أو الكيد، أو النكاية والتخلص من الخصم المعاند، أو درء خطر متوقع، واثقاء ضرر يحتمل، أو مصلحة يهدف إليها أحد المتعاهدين"⁽¹⁾.

فليست غاية المعاهدات في الشريعة الإسلامية قاصرة على جانب معين، بل هي عامة تشمل كل مناحي الحياة.

2. أهمية المعاهدات في القانون الدولي

"كلنا يعلم أن القانون الدولي إنما وضع من أجل فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وتنظيم العلاقات السياسية بين الدول، وتخفيف حدة الحروب، كما أنه يسعى إلى تحقيق وئام دولي عن طريق عقد المعاهدات الدولية مستندا في ذلك إلى تجربة الأمم السابقة، وما تعارفت عليه من أعراف وعلى ذلك تكون المعاهدات في القانون الدولي لا تختلف في الدوافع الباعثة عليها عن الإسلام، إلا في مصادر تشريعها، وتكمن أهمية المعاهدة في القانون الدولي أنها وسيلة لإنهاء حالة من الحرب بين دولتين بطرق سلمية"⁽²⁾.

ومن أهم البواعث على المعاهدات في القانون الدولي ما يأتي:

1. "الصلح بين الدول المتنازعة .

(1) انظر حسن، محمد عبد الغني، المعاهدات والمهادنات في تاريخ العرب العدد 160. بدون ط

- بدون دن، ص 21-23 وانظر البدوي، إسماعيل، اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية، والنظم الدستورية المعاصرة ط1، 1397هـ - 1977، ص169.

(2) الديك، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ص110.

2. تبادل المنافع التجارية بأنواعها .
 3. بواعث عسكرية فمن ذلك باعث الدفاع المشترك بين الدول .
 4. بواعث اجتماعية ثقافية بين الدول.
 5. تعديل حدود الدولة، أو ما يتعلق بحقوق سيادة هذه الدولة .
 6. حقوق المواطنين العامة، أو حق الإقامة أو غير ذلك⁽¹⁾.
 7. بواعث علمية كتبادل الخبرات والكفاءات .
 8. بواعث أمنية للحصول على الأمن وسلامة الحدود من الاعتداء.
- وتتجلى أهمية المعاهدات في القانون الدولي من خلال ميثاق الأمم المتحدة والذي جاء في مقدمته:

"نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، بكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن نهيئ الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقى الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها، وألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة، وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، وقد قررنا جميعاً أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض"⁽²⁾.

ومن كل ما سبق نجد أن أهمية المعاهدات تتحدد بطبيعة الدول التي تعقد تلك المعاهدات، سواء في الشريعة أم القانون، وكذلك "فإن المعاهدات وسيلة هامة لحفظ

(1) المصدر السابق ص 110-111.

(2) انظر نص ميثاق الأمم المتحدة في كتاب شكري، محمد عزيز، مدخل إلى القانون الدولي العام، ص 297.

الأمن في وقت الحروب، وطريقة لتنظيم العلاقات بين الدول في حالة السلم سواء كانت هذه العلاقات سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية⁽¹⁾.

(1) الديك، المعاهدات في الشريعة والقانون، ص 108

الفصل الثالث

أنواع المعاهدة وشروطها ومراحلها

3. 1 أنواع المعاهدات

أنواع المعاهدات في الشريعة

إن للمعاهدات أنواع متعددة تختلف باختلاف المضمون الباعث، وأكثر ما انتشر من المعاهدات قديماً، المعاهدات التجارية والسياسية، ومع تطور النظم السياسية وتقدمها بدأت تنشأ أنواعاً جديدة من المعاهدات لم تكن موجودة من قبل ومن هذه المعاهدات التي تم تصنيفها في بعض الكتب:

1. معاهدات الصداقة والتبادل التجاري:

وهي المعاهدات التي تهدف إلى إيجاد حالة من التعاون والصداقة، وبخاصة في المجال التجاري، وقد شجعت الشريعة جميع أنواع العلاقات السلمية والتعاون على البر بما يعود بالنفع على المسلمين بشكل خاص، وعلى البشرية بشكل عام⁽¹⁾. فنجد في السيرة النبوية جانباً من المعاهدات النبوية التي كانت تدور في هذا الإطار، ومن أهمها معاهدات الرسول ﷺ مع يهود والقبائل المجاورة للمدينة المنورة. فقد كان ﷺ ينهى المسلمين دائماً عن الغدر ويأمرهم بالوفاء بكل العهود، حيث كان ﷺ يقول دائماً: "في العهود وفاء لا غدر فيه، لا أحل لكم شيئاً من أموال المعاهدين إلا بحق"⁽²⁾.

فلا يحل للمسلم في دار الإسلام أن يعقد مع المستأمن إلا ما يحل من العقود مع المسلمين، ولا يجوز أن يأخذ منه شيئاً لا يلزمه شرعاً وإن جرت العادة به كالذي يؤخذ

(1) انظر المحمصاني، صبحي المحمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم

للملايين بيروت ص153.

(2) الشيباني، السير الكبير، ج1، ص133.

من زوار بيت المقدس⁽¹⁾.

وقد جاء أن الخليفة عمر بن الخطاب t أقر مبدأ أخذ مقدار العشر من التجار غير المسلمين الذين يأتون بلاد المسلمين، فقد روي أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - أن تجاراً من المسلمين يأتون أرض الحرب - أي بلاد غير المسلمين - فيأخذون منهم العشر، فكتب إليه عمر t : خذ أنت منهم كما يأخذوا من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر وخذ من المسلمين كل أربعين درهماً درهماً، وليس ما دون المائة شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه⁽²⁾.

"ويعتبر الأمان الذي يحصل عليه التاجر ويمكنه من الانتقال بتجارته بين البلاد الإسلامية، أو بينها وبين دار الحرب مما يحرص عليه الإسلام لحماية الاقتصاد الإسلامي، وكل هذا يعتبر مستنداً لتشريع العشور إذا دعت إليه المصلحة العامة"⁽³⁾. وهذا ما نراه في واقعنا المعاصر، فالتجار يستطيعون الانتقال بحرية بتجارته بين البلاد. كيف لا وقد اتسعت رقعة العالم وتغيرت مجريات الحياة، وتطورت الصناعات، تقدمت اقتصاديات معظم الدول لكن نجد أنه يفرض في بعض الأحيان، نوع من الضرائب التي تطلب من التجار، وهذا برأيي يقوم مقام العشور الذي شرع في عهد عمر بن الخطاب.

ومما سبق نجد أن الدولة الإسلامية بموجب عقود المعاهدات بأنواعها تتعامل مع غيرها من الدول حسب ما يرد في نص المعاهدة، فالمعاهدة التجارية وتبادل المنافع مما

(1) انظر ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1987م ج3، ص257.

(2) انظر أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، ص 135. وعبد المقصود، يوسف محمود، الموارد المالية في الدولة الإسلامية، دار الطباعة المحمدية ط1400هـ، ص 274، 275

(3) انظر عبد المقصود، الموارد المالية في الدولة الإسلامية، ص 275

يقره الإسلام، وقد ذكر الفقهاء المسلمون أن عادة الأمصار قد جرت على دخول تجار المسلمين دار الحرب، ودخول الحربيين دار الإسلام وتبادلهم الثياب والمتاع والطعام ونحو ذلك مما ليس له معنى الإمداد والإعانة على الحرب⁽¹⁾.

لكني أقول أنه لا بد من وضع بعض القيود على دخول التجار غير المسلمين إلى بلاد المسلمين، خاصة إن كانوا من أهل دار الحرب لأننا نعيش في حقبة يكثر فيها الحقد على الإسلام وأهله، فكيف نسمح مثلاً بدخول تجار يهود إلى بلاد المسلمين. ونحن نعلم مدى حقدهم وضغينتهم على الإسلام والمسلمين، دون قيد أو شرط على دخولهم يضمن عدم إساءتهم لبلاد الإسلام.

(وقد سئل الإمام مالك عن الروم ينزلون بساحل المسلمين بأمان، معهم التجارات فيبيعون ويشترون، ثم يركبون البر راجعين إلى بلادهم، فإذا مضوا في البحر رمتهم الريح إلى بعض بلاد المسلمين غير البلاد التي كانوا أخذوا منها الأمان، فقال الإمام مالك: "إن لهم الأمان أبداً ما داموا في تجارتهم حتى يرجعوا إلى بلادهم")⁽²⁾.

وقد حرم الشرع تحريماً مطلقاً أن يصدر إلى دار الحرب أي شيء من الأسلحة والأطعمة والخيل، والسلع التي قد يستعان بها في الحرب أو تزيد من قوتهم الحربية⁽³⁾. مما يعني أنه وجد نوع من التعامل التجاري بين دار الإسلام ودار الحرب، فلا بد من وجود ضوابط لذلك، فلا نساعدتهم بالمال ولا بالسلاح، ولا نسمح لهم باستخدام أرضنا لعدوان على بلد مسلم مجاور، ولا نزودهم بما يقويهم على الإسلام وأهله.

(1) الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ج7، ص 102. والشيرازي، أبو اسحق إبراهيم بن علي، المهذب، دار القلم ط1 1996م، ج5، ص345.

(2) انظر مالك بن أنس، المدونة الكبرى برواية التتوخي، مطبعة دار صادر، ج2، ص11.

(3) انظر ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، دار الكتب العلمية، ج5، ص418.

ومما سبق نجد أن المعاهدات التجارية تعد وسيلة هامة وضرورية لأن بها تتحقق غاية هامة، ألا وهي نشر الإسلام من خلال ارتحال التجار المسلمين بين الدول غير المسلمة.

وفي وقتنا الحاضر نجد الكثير من المعاهدات الخاصة بالصدقة والتجارة، تعقد وتجري بين الدول، وتقرر فيها الدول ما يترتب على كل منها عند تنفيذ المعاهدة.

2. معاهدات الصلح:

الصلح لغة: بالضم السَلَمُ⁽¹⁾.

وأما اصطلاحاً فهو: معاهدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم، ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين⁽²⁾.

"وهي التي تعقب الحروب، أو في أثناء الحرب، أو قبل الحرب، فيمنع وقوعها"⁽³⁾.

وتسمى هذه المعاهدات بمعاهدات المودعة، أو المعاهدة أو الصلح، أو المصالحة، وقد رغب فيها الإسلام وحث عليها، فقال تعالى لرسوله الكريم: (وَإِنْ جَاحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)⁽⁴⁾.

ولذلك عقد الرسول ﷺ معاهدات من هذا النوع كصلح الحديبية، والصلح الذي عقده مع أهل (فدك) بعد أن انتهت غزوة خيبر، حيث دعاهم إلى الإسلام فرفضوا، وطلبوا أن يعقدوا صلحاً مع النبي ﷺ عن نصف أرضهم فأجابهم إلى طلبهم⁽⁵⁾. وسيأتي ذكر نصوص معاهدات الصلح في الفصل الرابع من الرسالة.

(1) أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص233.

(2) انظر النووي، أبي زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط خاصة، دار عالم الكتب 2003م، ج3، ص427.

(3) الديك، المعاهدات في الشريعة والقانون الدولي، ص146.

(4) سورة الأنفال، الآية 61.

(5) ابن كثير، البداية والنهاية، ج5، ص252.

عقد الذمة:

الذمة لغة: بالكسر العهد والكفالة⁽¹⁾.

وأما اصطلاحاً: فهي وصف يصير به الشخص أهلاً للإيجاب له وعليه، وهي كل نفس لها عهد⁽²⁾.

"وأهل الذمة شرعاً هم أصحاب العهد، والأمان الدائم الذي يعطى لغير المسلمين لإقامتهم في رعاية الدولة الإسلامية، ولهم بموجب هذا العهد أو العقد الأمان على أنفسهم وعرضهم ودينهم ومالهم لأنهم دخلوا في ذمة الله ورسوله والمسلمين"⁽³⁾.

"ويسمح بموجب هذا العقد لأهل الذمة بالإقامة الدائمة في الدولة الإسلامية، ويكون لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم من حقوق وواجبات، مقابل ضريبة يدفعونها تسمى "الجزية" نظير حمايتهم وأمنهم والدفاع عنهم"⁽⁴⁾.

"ويتميز عقد الذمة بأنه من اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية"⁽⁵⁾.
"وهو عقد أبدي غير مؤقت ويصبح المعقود لهم عقد الذمة مواطنين من مواطني الدولة ولكنهم يتمتعون بحريتهم الدينية، فلم أن يتمسكوا بدينهم ما داموا يؤدون الجزية"⁽⁶⁾.

واليوم صار الحال إلى أن غير المسلمين الذين يسكنون في الدولة المسلمة دون عقد رسمي يطلق عليه اسم عقد الذمة، وليس عليهم دفع جزية كما كان قديماً بل يدفعون ما يدفعه غيرهم من المسلمين من ضرائب تترتب عليهم للدولة.

(1) انظر أبادي، القاموس المحيط، ج4، ص114.

(2) انظر الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، طبعة دار الفكر، ج8، ص79.

(3) الموجز في معاملة غير المسلمين في الإسلام، منشورات مؤسسة آل البيت، بدون ط 1994م، ص37.

(4) منصور، علي، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، دار القلم القاهرة، ص357

(5) جابر، حسني محمد، الدولة والعلاقات الدولية، د.ن بدون ط، ص46.

(6) منصور، علي، الشريعة والقانون الدولي العام، ص357.

جاء في الدستور الأردني في الفصل الثاني ضمن حقوق الأردنيين وواجباتهم في المادة رقم 6 ما نصه "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"⁽¹⁾.

فهذا يعني أن غير المسلمين - المواطنين في الدولة الأردنية - يتساوون مع المسلمين في التمتع بالجنسية، وبكافة ما للأردنيين من الحقوق ويكون عليهم ما عليهم من واجبات. وجاء في المادة 14 من الفصل الثاني في الدستور الأردني: "تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب"⁽²⁾.

وعلى ذلك تكون نصوص الدستور الأردني الخاصة بغير المسلمين بمثابة عقد الذمة الذي كان متعارفاً عليه في عهد الدولة المسلمة، وقد كان الذميون يدخلون في عقد الذمة تلقائياً في عهد الرسول ﷺ وكان يتولى الإمام أو نائبه عقد الذمة معهم، فلا يصح هذا العقد من غيرهما والإمام الذي يجري عقد الذمة قد يجريه لمدة معينة من الزمن. واليوم نجد هذه التلقائية، فليس هناك عقد موقع بين إمام المسلمين وأهل الذمة، فأهل الذمة كثر في البلاد الإسلامية.

وينتهي عقد الذمة في حالات منها:

"رفض الذميين دفع الجزية، أما إذا لم يرفضوا ولكنهم عجزوا عن الوفاء بالجزية فلا ينقض العهد، وذكر الشافعية أن الامتناع عن دفع الجزية من الموسرين خاصة يعتبر نقضا للعهد، وأما غير الموسرين فلا ينقض عهدهم بذلك، وينقض عهد من لم يلتزم أحكام الإسلام شرط ذلك في العقد أو لم يشرط، لأن ذلك يناقض العقد من كل وجه"⁽³⁾.

(1) الدستور الأردني، منشورات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية الفصل الثاني المادة رقم (6) الفقرة 1.

(2) الدستور الأردني، المادة رقم 14

(3) الرملي، نهاية المجتاه إلى شرح المنهاج، ج8، ص104.

3. 2 أنواع المعاهدات في القانون الدولي العام

درج فقهاء القانون الدولي على تصنيف المعاهدات تبعاً لموضوعها أو لأشخاصها.

أولاً: أنواعها باعتبار موضوعها.

"معاهدات عقدية، تهدف إلى تحقيق نتيجة قانونية خاصة بين الأطراف الموقعة، مثل معاهدات التحالف، أو التجارة أو الدفاع المشترك، أو معاهدات الصداقة وغير ذلك.

معاهدات شارعة، تتضمن قواعد عامة في العلاقات الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945"⁽¹⁾.

ثانياً: أنواعها باعتبار الأشخاص.

قسمت إلى معاهدات ثنائية بين طرفين، ومعاهدات جماعية بين عدة أطراف⁽²⁾. وقد استدل القانونيون في التصنيف السابق، بأن المعاهدات الثنائية هي معاهدات عقدية، بينما الأصل في المعاهدات الجماعية أن تكون شارعة"⁽³⁾. وهذا يعني أن المعاهدات الجماعية أكثر عموماً من الثنائية، وأن ما يجري عليه التعاقد فيها يعتبر "قانوناً شارعاً" تشريعاً يسري على كافة الدول الداخلة كأطراف في المعاهدة، وأما الثنائية فما هي إلا عقد فقط جرى بين الدولتين المتعاقبتين. وهذا نراه في وقتنا الحاضر، فمثلاً عندما تعقد هيئة الأمم المتحدة معاهدة ما، فإن هذه المعاهدة تكون معاهدة شارعة تسري على كافة الدول وتلزم بها، وتتابع هيئة الأمم تطبيقها، حتى ولو لم تشترك فيها بعض الدول، وباستقراء بعض المعاهدات التي

(1) الديك، محمود إبراهيم، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ط2،

1418هـ، ص158

(2) المصدر السابق، ص158

(3) شكري، محمد عزيز، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، ط دار الفكر، ص422 - 423.

تمت في القانون الدولي، نجد أن المعاهدات في القانون الدولي تسمى حسب طبيعتها، تجارية، اقتصادية وهكذا.

ومن أمثلة أنواع المعاهدات قانوناً:

1. معاهدات الصلح.
2. معاهدات التجارة.
3. معاهدات التحالف.
4. معاهدات الملاحة.
5. المعاهدات التي يترتب عليها تعديل أراضي الدولة أو المتعلقة بحقوق سيادتها.
6. المعاهدات التي ترهق ميزانية الدولة، وتحمل الخزنة العامة نفقات لم ترد في الميزانية⁽¹⁾.

ولو عدنا إلى التصنيف السابق للمعاهدات في الشريعة وفي القانون، لوجدنا أنه ليس ثمة فرق في مسميات المعاهدات في الشريعة، فالقانون يسمي المعاهدات حسب ظاهر طبيعتها، والشريعة تسميها حسب ما تعالجه، وحسب الموضوعات التي تشملها تلك المعاهدات.

فلا يوجد في أنواع المعاهدات قانوناً ما يسمى بعقد الذمة، فيكون عقد الذمة عقد تتفرد به الشريعة الإسلامية.

3. شروط عقد المعاهدة

3. 1 الشروط الشرعية

الشرط الأول: أهلية الاختصاص لعقد المعاهدة .

الأهلية لغة: أهل الأمر ولاته⁽²⁾.

وأما اصطلاحاً: فقد قسمها الفقهاء إلى قسمين أهلية وجوب: وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه.

(1) الديك، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ص159.

(2) انظر أبادي، القاموس المحيط، ج3، ص342.

وأهلية أداء: وهي صلاحية الإنسان لصدور الفعل على وجه يعتد به شرعاً⁽¹⁾. وما يهمنا هنا هي أهلية الأداء لعقد وإجراء المعاهدات، ونستطيع اعتبار الأهلية هي الوصف الذي يمكن إطلاقه على من يتولى عقد المعاهدة، أو إجراء العقود⁽²⁾. ويشترط في صحة إجراء أي عقد من العقود في الفقه الإسلامي أهلية كلا المتعاهدين، وذلك لأن "الانعقاد ينتج من ارتباط إرادتين مستقلتين"⁽³⁾. والأهلية المعتبرة لإجراء العقود هي أهلية الأداء ويقصد بها: القدرة على استعمال الحقوق التي تكون للمتعاقد⁽⁴⁾.

"وملاك أهلية الأداء هو التمييز والعقل، فالعقل القاصر تثبت به أهلية قاصرة، والعقل الكامل تثبت به أهلية كاملة، والأخير هو عقل من بلغ رشده ووصل عقله إلى كماله"⁽⁵⁾.

وقال الفقهاء الأربعة (الأحناف، مالك، الشافعي، أحمد): لا بد أن يتولى عقد المعاهدة الإمام، وهو الحاكم العام للدولة الإسلامية، أو نائبه⁽⁶⁾. قال ابن قدامة: "ولا يجوز عقد الهدنة ولا الذمة إلا من الإمام العام أو نائبه؛ لأنه عقد مع جملة الكفار، وليس ذلك بغيره، ولأنه يتعلق بنظر الإمام وما يراه من

(1) هرموش، محمود مصطفى، غاية المأمول في توضيح الفروع للأصول، ط1، مكتب البحوث الثقافية الإسلامية لبنان 1994، ص93.

(2) الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص667.

(3) المحصاني النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية، دار العلم للملايين، ج1، ص354.

(4) المرجع السابق، ص354.

(5) موسى، محمد يوسف، الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي، دار الفكر مصر 1996م ص298.

(6) موسى، محمد يوسف، الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي، دار الفكر مصر 1996م ص298، والنووي، روضة الطالبين، ج7، ص489، والصاوي، أحمد محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، ج2، ص184-185.

المصلحة، ولأن تجويزه من غير الإمام يتضمن تعطيل الجهاد بالكلية، وقد يكون فيه افتيات على الإمام فإن هادنهم غير الإمام أو نائبه لم يصح⁽¹⁾.

ويقول الإمام الشيباني في ذلك: "إذا حاصر المسلمون حصناً فليس ينبغي لأحد منهم أن يؤمن أهل الحصن، ولا واحد منهم إلا بإذن الإمام"⁽²⁾.

وقال سحنون من المالكية: أن من أفتات على الإمام، فعقد عهداً بلا ضرورة من آحاد الناس، وجماعتهم، وقواد الجيوش، فإن العقد يرد إلى رأي الإمام، فإن كان صحيحاً مضى⁽³⁾.

وقال الإمام الشيرازي أنه لا يجوز أن تعقد الهدنة إلا من قبل الإمام أو شخص مفوض من قبل الإمام فقال: "لا يجوز عقد الهدنة لإقليم أو صقع إلا من الإمام أو لمن فوض إليهم الإمام لأنه لو جعل ذلك إلى كل واحد لم يؤمن أن يهادن الرجل أهل إقليم، تكون المصلحة في قتالهم فيعظم الضرر"⁽⁴⁾.

فحديث الرسول ﷺ: "إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به"⁽⁵⁾.

يدلّ على أن الإمام هو صاحب الصلاحية في عقد المعاهدات والهدن بين المسلمين وغيرهم، ولا يجوز لغير الإمام أن يعقد المعاهدات والهدن، وفي ذلك وحدة للصف المسلم، وقطع المنازعات على السلطة، وتنظيم لعلاقة الأفراد في المجتمع المسلم

(1) ابن قدامة المقدسي، محمد عبدالله بن احمد بن محمد، المغني، ج10، ص347.

(2) الشيباني، محمد بن الحسن، السير الكبير، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، ط2، مطابع شركة الإعلانات التجارية، ج2، ص576.

(3) الدسوقي، شمس الدين محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، البابي الحلبي بالقاهرة، ج2، ص205-206.

(4) الشيرازي، المذهب، ج5، ص347.

(5) مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، ج12، ص230، حديث رقم 3428 كتاب الإمارة، باب الإمام جنة يقاتل من ورائه.

بولي الأمر عليهم، وتأكيد على أنه القائد وكذلك تأكيد على المسؤولية الملقاة على عاتق الإمام أمام الله تعالى وأمام الأفراد.

وعلى ذلك فإن حكم المعاهدة التي يعقدها شخص دون إذن من الإمام، أو نائبه، يكون فيها نوع من الافتيات على الإمام، أو على نائب الإمام وبالتالي العقد في هذه الحالة لا يصح .

وفي السيرة النبوية أن الرسول ﷺ صاحب الصلاحيات في إجراء المعاهدات، وكان الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم يأذنون لولاتهم أو قادة جيوشهم بعقد المعاهدات مع أهل الحرب أو أهل البلاد المفتوحة، وهذا ما نراه في كثير من الأحيان في وقتنا الحاضر، فنجد أن كثيراً من رؤساء الوزراء، أو وزراء الخارجية، أو غيرهم من ذوي المناصب في الدولة يبرمون المعاهدات ويوقعون الوثائق نيابة عن رؤساء دولهم وبتفويض منهم.

ولكن الإمام أبو حنيفة خالفوا الفقهاء فجوز عقد المعاهدة من قبل مجموعة من المسلمين بغير إذن الإمام إذا توافرت في ذلك مصلحة للمسلمين⁽¹⁾.

واستدل لرأيه ذلك بحديث النبي ﷺ: (المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم)⁽²⁾.

وأرى أن هذا الحديث ليس فيه مستند يسلم به للحنفية، لأنه لا ينافي أن يكون الساعي في عقد المعاهدة ساعياً بإذن الإمام أو نائبه، قال الزحيلي: "والواقع أن الأحناف نظروا إلى مقتضيات واقع الأمور، فقد تستلزم الضرورة عقد صلح دون أن يكون هناك فرصة لاستئذان السلطة الحاكمة، وإذا توفرت المصلحة في صلح فلا معنى لنقضه

(1) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج7، ص108.

وانظر مجموعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث ، ط4، بيروت لبنان، ج2، ص196.

(2) النسائي، صحيح النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ج8، ص24. حديث رقم 4654.

لمجرد أنه لم يصدر من ولي الأمر، أو من يمثله، ونحن نرى أن هذه النقطة كانت تتلاءم مع حالة الحرب في الماضي، أما اليوم حيث تعتمد الحروب بصفة أساسية على الآلات الحديثة، والمواصلات اللاسلكية. فلا معنى لإنفراد فئة من الجيش بعقد صلح تتحمل الأمة بكاملها آثاره ولذلك فلا بد من أن يكون عقد الصلح من ولي الأمر، أو من ينبيه عنه في ذلك"⁽¹⁾.

وأرى رجحان قول الفقهاء الذين قالوا بأن الإمام هو النائب عن الأمة في شؤون الحكم والإدارة بإنبابة منهم، فانحصر حق الحكم، ورعاية مصالح الأمة فيه، فمن افتات عليه من فرد أو جماعة يكون قد فعل ما ليس حقا له وهذا مناقضة لحق الخليفة فيبطل إلا إذا أجازاه الخليفة فتكون الإجازة اللاحقة كالإنابة السابقة - والله أعلم - وهذا يعني أن رأي الأحناف الذي أجازوا فيه عقد المعاهدة من قبل غير الإمام، فيه نوع من التشجيع على الخروج على الإمام، وهذا ما لا يقبله الشرع.

الشرط الثالث: الرضا.

الرضا شرط في المعاهدة فردية كانت أو دولية، لأن المعاهدة لا تكون إلا بين أشخاص فإذا كانت بين أشخاص معنويين فإن الأشخاص العاديين فيها يمثلون الأشخاص المعنويين، ويقدر المصالح والمفاسد في المعاهدة، قال السرخسي: "...لا يكون العقد لازماً ما لم يتم الرضا به"⁽²⁾.

وما يسري على العقد يسري على المعاهدة في الفقه الإسلامي من حيث شرط الرضا، حيث عرف الإمام الرازي العهد بأنه: "ما يلتزمه الإنسان باختياره"⁽³⁾.

(1) وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دمشق دار الفكر العربي، ص 668.

(2) السرخسي، محمد بن سهل، المبسوط، ط 1 القاهرة مطبعة السعادة، 1324 هـ ج 1، ص 137

(3) الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر بن حسين، مفاتيح الغيب الشهير بالتفسير

الكبير، ط 1 مؤسسة المطبوعات الإسلامية القاهرة، ج 20، ص 107

قال الكاساني: "وشرط العقد الرضا، وعليه لا يصح بيع المكره إذا باع مكرهاً لعدم الرضا"⁽¹⁾.

وحتى يكون شرط الرضا صحيحاً لأبد من خلوه عن كل غش، أو تدليس، أو إكراه، أو غلط⁽²⁾.

وهذه العيوب تكون مبطلّة لعقد المعاهدة في غالب الأحيان.

الشرط الرابع: مشروعية المحل والأسباب.

المحل: المحل بكسر الحاء هو الوقت والأجل، وبفتح الحاء الموضع والمكان، كما يطلق على الشيء الذي يقع عليه التصرف⁽³⁾.

والسبب لغة: الحبل وما يتوصل به إلى غيره⁽⁴⁾.

وأما اصطلاحاً: فهو ما يكون طريقاً إلى الحكم غيرنا

والمقصود بمشروعية المحل والسبب: أن يكون موضوع المعاهدة وما تنظمه من

حالات مشروعاً، ولا يتعارض مع النظام القانوني العام للشرعية الإسلامية، وهو ما يعرف في القانون الدولي الوضعي بالقواعد الآمرة⁽⁵⁾.

ويمكن أن يستدل لهذا الشرط بقول النبي ﷺ: (كل شرط ليس في كتاب الله فهو

باطل، وإن كان مائة شرط)⁽⁶⁾.

(1) الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص176

(2) انظر السنهوري، عبد الرزاق، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة مع الفقه

الغربي ط3، القاهرة معهد الدراسات العربية، ج2، ص97-105

(3) انظر الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص38-39. والرملي، نهاية المحتاج، ج2، ص233.

(4) انظر أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص80.

(5) العيساوي، إسماعيل كاظم، أحكام المعاهدات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، ط1، دار

عمار للنشر والتوزيع 1420هـ، ص159

(6) مسند أحمد رقم الحديث 24603 كتاب باقي مسند الأنصار باب باقي المسند

فلا يجوز أن تتعقد المعاهدة على شروط تخالف حكماً شرعياً، أو تعارض قاعدة من القواعد التي قررتها الشريعة الإسلامية، فمثلاً لا يجوز أن يكون هناك بيع سلاح للعدو وفق معاهدة ما، ولا يجوز السماح لهم ببسط سيادتهم على إقليم من أراضي المسلمين.

"ولذلك لا يعترف الإسلام بشرعية معاهدة تستباح بها الشخصية الإسلامية وتفتح للأعداء باباً يمكنهم من الإغارة على جهات إسلامية، أو يضعف من شأن المسلمين بتفريق صفوفهم وتمزيق وحدتهم"⁽¹⁾.

قال ابن القيم الجوزية: "ولا يجوز لأحد من المتعاقدين أن يشترط على الآخر شروطاً تخالف حكم الله ورسوله، أي ليس في حكم الله جوازه، وليس المراد أنه في القرآن ذكره وإباحته"⁽²⁾، ويدل عليه قوله ۞ (كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق)⁽³⁾.

وقال الإمام الشيرازي: "لا يجوز عقد الذمة إلا بشرطين: بذل الجزية، والتزام أحكام المسلمين في حقوق الأدميين في العقود والمعاهدات"⁽⁴⁾.

وقول الشيرازي هذا كان قديماً، فمن عهد الدولة العثمانية، ليس هناك جزية واستمر ذلك حتى وقتنا الحاضر، فأصبح هذا عرفاً في بلاد الإسلام، وهذا لا يؤثر على نفاذ المعاهدات قطعاً.

وبما أن مشروعية المحل من شروط العقود فإن مشروعية السبب أمر لا بد منه "ويقصد بالسبب: الباعث الذي دفع المتعاقد إلى التعاقد في دائرة العقود المدنية وذلك إن لم يكن السبب مذكوراً صراحة أو ضمناً في صلب التعبير عن الإرادة حيث لا بد من أن

(1) انظر شلتوت، محمود، الإسلام عقيدة وشريعة -، ط2، دار الشروق، ص 456-457.

(2) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، ط26، 1992م، ج5، ص190

(3) مسند أحمد 24535 كتاب باقي مسند الأنصار، باب باقي المسند السابق.

(4) الشيرازي، المذهب، ج5، ص326،

يكون السبب مشروعاً محققاً لمصلحة المسلمين في دائرة العقود العامة كعقد المعاهدة⁽¹⁾.

ونجد أنه بناءً على ما سبق: (لا بد من توافر المصلحة المشروعة في عقد المعاهدة)⁽²⁾.

قال الإمام السرخسي في كتابه المبسوط: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، فإن رضي أي المستأمن بما يوافق حكم الإسلام، وإلا أبلغ مأمنه هو وأصحابه لأن عقد الذمة يعتمد على الرضا وما تم رضاه دون هذا الشرط يبلغ مأمنه كغيره من المستأمنين"⁽³⁾.

ومن الأمثلة أو الصور لمشروعية المحل والسبب، مسألة تصالح الدولة المسلمة على مال تدفعه للدولة الأخرى، فما الحكم الشرعي في ذلك؟
وضع الفقهاء شروطاً متعلقة لدفع المال للعدو ومن هذه الشروط:

1. أن يخاف المسلمون على أنفسهم أو بلادهم بأن يحاطوا من كل طريق، أو تحاط مدينة أو إقليم في بلاد المسلمين لا يستطيعون للعدو دفعاً عنه، ويخشى مع هذا ضياع الإقليم وهلاك الأفراد وإبادتهم، فيجوز دفع المال في مقابل انصرافهم، أو مع بقائهم وخروج المسلمين بأرواحهم وأموالهم وذراريهم.
2. إذا استولوا على بلد أو إقليم من أقاليم المسلمين، واشترط العدو أن يدفع له مال مقابل انسحابه وخروجه عنه، أو مع بقائهم مقابل الحفاظ على أرواح المسلمين عندهم وذراريهم ونسائهم، فيجوز دفع المال وهذا هنا من باب الجهاد بالمال.

(1) الزحيلي، آثار الحرب، ص 669

(2) انظر الكاساني، بدائع الصنائع، ج 6، ص 76، وابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج 1، ص 387.

(3) السرخسي، المبسوط، ج 10، ص 85.

3. أن يدفع المال مقابل افتداء الأسرى من يد العدو إذا خيف على أرواحهم، وأستذلوا بعذاب أو امتهان، فيبذل لهم المال في سبيل استنقاذهم من الذل والخطر وهذا عند الفقهاء الأربعة⁽¹⁾.

والأصل الذي رجع إليه الفقهاء في جواز دفع المال للعدو عموماً، هو أنه لما حوَّس المسلمون في المدينة في غزوة الأحزاب واشتد عليهم الحصار حتى بلغ حالهم ما وصف الله في القرآن بقوله تعالى: (إِذْ جَاؤُكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا)⁽²⁾.

ووجه الدلالة في هذه الآية: "أنه لما اشتد الحصار على المسلمين في غزوة الأحزاب، وصف الله حالهم، فإن قلوبهم زالت عن أماكنها من الصدور، فظن المنافقون أن المسلمين يستأصلون، وظن المسلمون أنهم ينصرون، وما كان هذا إلا ابتلاء حرك المسلمين بالخوف تحريكاً شديداً"⁽³⁾.

وهذا يدل أن النبي ﷺ لما رأى شدة الحال التي آل إليها المسلمون قرر مراسلة أهل غطفان.

(1) انظر الكاساني، بدائع الصنائع، ج9، ص324. والفتاوي الهندية، ج2، ص197. السرخسي، المبسوط، ج10، ص87. وانظر الدسوقي، شمس الدين محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي بالشرح الكبير، عيسى البابي الحلبي القاهرة، ج2، ص206. وانظر الخرشي، أبو عبد الله محمد الخرشي، حاشية الخرشي وعليها حاشية العدوي، ج3، ص151 مطبعة بولاق 1299هـ.. وانظر الشافعي، الأم، دار المعرفة، ج4، ص189-192. وانظر النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج7، ص520. والمقدسي، أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامه، المغني، ج10، ص498. والبهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، ط خاصة، ج2، ص1341 - 1342. وابن حزم، المحلى، ج7، ص309.

(2) سورة الأحزاب الآية (10-11)

(3) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، ج14، ص44-147.

فأرسل رسول الله ﷺ إلى "عبيدة بن حصن" وقال له: (أرأيت لو جعلت لك ثلث ثمار الأنصار، أترجع بمن معك من غطفان وتخذل بذلك الأحزاب) (1).

ولم يكن فعل النبي ﷺ ذلك عهد ذل وصغار، بل رغبة منه في دفع ضرر يحدق بالمسلمين من كل جانب.

وعلى ذلك نجد أن الشريعة قد أقرت المعاهدات بناء على أسس راسخة من خلال تأكيد الشريعة على ضرورة سلامة المعاهدات من أي عيوب مخلة بإرادة الطرفين المتعاقدين، أو من أي عيوب أخرى كالغش والتدليس والغبن والإكراه.. وكذلك أن لا يكون محل هذه المعاهدات أو سببها شيء يخالف الشريعة السمحة وكل ذلك حفاظاً على سلامة الشعوب وضمان حقوقها منذ عهد الدولة الإسلامية الأولى، وحتى وقتنا الحاضر، وفي ذلك دلالة عظيمة على عظمة الإسلام وعدالته وشموليته.

3.3. 2 الشروط القانونية لعقد المعاهدة

أولاً: أهلية المتعاقدين

"لا تعد المعاهدة صحيحة في القانون الدولي ما لم يكن طرفاها متمتعين بأهلية إبرامها، أي بالشخصية الدولية، والتي يقصد بها أهلية تملك الحقوق، وقبول الالتزامات بموجب أحكام القانون الدولي" (2).

وهذا يعني أن القانون الدولي يعترف بأهلية الشخصيات الدولية في عقد وإبرام أي معاهدة سواء كانت دول أم منظمات دولية، ولكن الأفراد لا يعتبر أي شخص منهم شخصية دولية تعقد الاتفاقات وتبرم المعاهدات.

جاء في اتفاقية "فيينا":

يعتبر الأشخاص المذكورون فيما بعد ممثلين لدولهم بحكم وظائفهم دون حاجة إلى تقديم وثائق تفويض:

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص120.

(2) انظر الكاظم، صالح جواد، دراسة في المنظمات الدولية، مطبعة الإرشاد بغداد 1975م،

أ. رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية فيما يتعلق بجميع الأعمال الخاصة بإبرام معاهدة.

ب. رؤساء البعثات الدبلوماسية فيما يتعلق بإقرار نص معاهدة بين الدولة المعتمدة، والدولة المعتمدين لديها.

ج. الممثلون المعتمدون من الدول لدى مؤتمر دولي أو لدى منظمة دولية أو إحدى فروعها فيما يتعلق بإقرار نص معاهدة في هذا المؤتمر أو المنظمة أو الفرع.

وعلى ذلك يعتبر إبرام المعاهدات مظهراً من مظاهر السيادة على الدولة، فالدولة التي تبرم المعاهدات لا بد من أن تكون تامة السيادة حتى تتمكن من عقدها.

ولا بد كذلك من أن يكون لها كامل الأهلية في عقد المعاهدات، أيًا كان نوعها، أما الدول ناقصة السيادة فأهليتها لإبرام المعاهدات ناقصة أو منعدمة، وفقاً لما تتركه لها علاقة التبعية من الحقوق، وكذلك يجب دائماً الرجوع إلى الوثيقة التي تحدد هذه العلاقة لمعرفة ما إذا كانت الدولة ناقصة السيادة أو تامة السيادة، وتملك إبرام المعاهدات أم لا⁽¹⁾.

"وإن قامت دولة ناقصة السيادة بإبرام معاهدة وهي ليست أهلاً لإبرامها فإن هذه المعاهدة لا تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً، وإنما تكون قابلة للبطلان بناءً على طلب الدولة صاحبة الولاية على الشؤون الخارجية للدولة التي أبرمت المعاهدة ويعني ذلك أن لها إن شاءت إقرار المعاهدة أو إبطالها.

وكذلك لا يجوز للدولة الموضوعة في حالة حياد دائم أن تبرم من المعاهدات ما يتنافى وحالة الحياد، كمعاهدات التحالف والضمان المتبادل، وأما دول الاتحاد بأنواعه فيرجع بالنسبة لها إلى ميثاق أو دستور الاتحاد لمعرفة ما إذا كانت تملك كل منها أو لا تملك إبرام المعاهدات على انفراد"⁽²⁾.

(1) الديك، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ص 168-169.

(2) أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، دار المعارف، الإسكندرية، ط 12، ص 528.

ثانياً: سلامة الرضا من العيوب.

علمنا أنه لا بد من أهلية المتعاقدين لصحة إبرام المعاهدة قانوناً، وكذلك نجد هناك شرطاً هاماً ألا وهو شرط سلامة الرضا من العيوب، وإن حصل عيب من العيوب، فإن هذه المعاهدة إما أن تعتبر باطلة أصلاً، وإما أن يطالب أحد المتعاقدين بفسخ هذه المعاهدة وإبطالها.

ومن أهم هذه العيوب التي تؤثر في إدارة المتعاقدين لكنها لا تبطلها ما لم تكون عيوباً جمّة: الغلط والتدليس والإكراه.

ثالثاً: مشروعية المحل والسبب.

وهذا الأمر يعني أنه يجب أن يكون الغرض من المعاهدة مشروعاً وجائزاً في نظر القانون الدولي، بمعنى أن يكون الأمر الذي تم الاتفاق عليه فيها مما يبيحه القانون وتقره مبادئ الأخلاق ولا يتعارض مع تعهدات أو التزامات سابقة وعلى ذلك لا تعتبر المعاهدات صحيحة إذا كانت تنافي الأمور التالية:

1. المعاهدات التي يكون موضوعها منافياً لقاعدة من قواعد القانون الدولي، مثل الاتفاق على تقسيم دولة أخرى، أو اتفاق على العدوان، ومثل هذه الاتفاقات لا تكون مشروعة، ليس لأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة بوصفه الميثاق الأساسي للمجتمع الدولي في وقتنا الحاضر، وإنما تتعارض مع النظام العام للمجتمع الدولي بأسره، فلو اتفقت دولتان على تنظيم الاتجار بالرقيق، أو على تحديد مناطق من أعالي البحار تختص كل منهما بممارسة أعمال السيادة فيها، فإن هذا الاتفاق لا يكون مشروعاً في نظر القانون الدولي العام⁽¹⁾.

2. المعاهدات التي يكون موضوعها منافياً لحسن الأخلاق أو المبادئ الإنسانية العامة، كما لو اتفقت دولتان على اتخاذ تدابير اضطهادية لا مبرر لها ضد جنس

(1) انظر الديك، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ص 171.

معين بغرض إذلاله أو القضاء عليه، أو كما لو فرضت دولة على أخرى معاهدة تتضمن شروطاً فيها اعتداء صارخ على الحقوق الأساسية لهذه الدولة⁽¹⁾.

مقارنة بين الشريعة والقانون

وبعد الذي ذكرناه من شروط لعقد المعاهدة، نجد أن الشريعة والقانون كلاهما يتفقان اتفاقاً تاماً في الأهلية والاختصاص بالتعاقد فلا تجري معاهدة إلا من ولي الأمر أو من ينوب عنه، ولم يخالف في ذلك من الفقهاء إلا الإمام أبا حنيفة الذي أجاز عقد المعاهدة من قبل مجموعة من المسلمين دون إذن.

ونجد كذلك الاتفاق بين الشريعة والقانون في العيوب التي يشترط سلامة الرضا بالمعاهدة منها وهي التدليس والغلط والإكراه، لكن بفارق وهو أن فقهاء الشريعة اعتبروا هذه العيوب في أكثر الأحيان مبطلّة لعقد المعاهدة بينما عند أهل القانون فإن هذه العيوب لا تؤثر ما لم تكن جسيمة، فمثلاً

الغلط قانوناً إن لم يتعلق بتحرير نص في المعاهدة فإنه لا يخل بصحتها ويكفي في هذه الحال إصلاح الغلط.

3. 4 المراحل التي تتم فيها المعاهدة

إن أي معاهدة لا بد لها من مراحل عدة قبل أن يتم إنفاذها، ولا تختلف هذه المراحل في الشريعة الإسلامية عنها في القانون الدولي إلا في بعض الشكليات البسيطة، وهذه المراحل هي: المفاوضة، تحرير المعاهدة، التوقيع على المعاهدة، وتسجيل المعاهدة وإيداع وثائق التصديق.

3. 4. 1 المفاوضة

"وتعتبر المفاوضة مرحلة هامة: إذ تكون فيها المباحثات والمشاورات التمهيدية حول موضوع المعاهدة، حيث يحرص كل طرف في المعاهدة على عرض وجهة نظره

(1) المرجع السابق، ص 172

وما يراه محققاً لمصلحته، ويتناقش كلا الطرفين إلى أن يصل إلى نصوص مقبولة لـ"ديهما"⁽¹⁾.

ولو بحثنا في سيرة الرسول ﷺ وجدنا أنه عليه الصلاة والسلام - لم يعقد معاهدة مع غيره إلا بعد مفاوضات، فمن ذلك ما تم من مفاوضات قبل صلح الحديبية، إذ قد جاء بديل بن ورقاء مبعوث قريش للتفاوض مع الرسول ﷺ فقال: "جنناك من عند قومك كعب بن لؤي وعامر بن لؤي فقد استنفروا لك الأحابيش ومن أطاعهم، معهم العوذ المطافيل - النساء، والصبيان - ويقسمون بالله لا يخلون بينك وبين البيت، فقال ﷺ: إنا لم نأت لقتال أحد، إنما جننا لنطوف بهذا البيت، وعاد بديل بن ورقاء ونصح قريش بقبول عرض النبي ﷺ حيث عرض عليهم المهادنة بقوله: فإن شأؤوا ماددتهم مدة يأمنون فيها ويخلون بيننا وبين الناس ولكن قريشاً لم تقبل هذه الوساطة"⁽²⁾.

وكان المبعوث الثاني عروة بن مسعود الثقفي الذي نصح حلفاءه من قريش بالتزام جانب الاعتدال، وأنكر عليهم رفض العرض النبوي الذي حمله بديل بن ورقاء الخزاعي، ووافقت قريش على أن يكون وسيطاً بينهم وبين الرسول ﷺ واستقبله الرسول ﷺ كوسيط، ولكن انتهت مفاوضاته دون أن يتم التوصل إلى حل، ولكنه أطلع من خلال المفاوضات على نوايا المسلمين السليمة⁽³⁾.

ثم كان دور الوسيط الثالث الذي بعثته قريش، وهو مكرز بن حفص، فلما رآه الرسول ﷺ قادماً قال لأصحابه من المسلمين: "هذا رجل غادر" ورغم ذلك استقبله

(1) انظر الغنيمي، محمد طلعت، أحكام المعاهدات في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، ط منشأة المعارف الإسكندرية ص 66.

(2) ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، سيرة ابن هشام، دار الجيل للطباعة، ج 3، ص 325-329. وباشميل، محمد أحمد، صلح الحديبية، ط 3، الكتاب الخامس سنة 1393هـ — 1972م دار الفكر، ص 177.

(3) انظر ابن القيم، زاد المعاد، ج 3، ص 292 وباشميل، صلح الحديبية، ص 190-193..

الرسول ٢، وأخبره مكرز بن حفص بأن قريشاً ترغب بعودة النبي ٢ من حيث أتى، ولم يجبه الرسول ٢ إلا كما أجاب الوسيطين السابقين⁽¹⁾.

وجاء الوسيط الرابع (الحليس بن زيان)، وكان الرسول ٢ يعرف أنه يعظم الحرم فلما، أقبل على النبي ٢ رأى بين يديه الهدى، وأن نيته أداء العمرة، فقال: "سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا عن البيت الحرام" وقال: "هلك قريش ورب الكعبة إنما القوم أتوا عماراً" فقال النبي ٢: أجل يا أبا بني كنانة.

ثم رجع إلى قريش وقال: "إني رأيت ما لا يحل صده، رأيت الهدى في قلا ندها، قد أكلت أوبارها، معكوفاً عن محله، والرجال قد ثغروا وقملوا، أما والله لا على هذا حالناكم ولا عاقدناكم على أن تصدوا عن بيت الله من جاء معظماً لحرمته مؤدياً لحقه، ثم بدأ النبي ٢ بإيفاد المبعوثين من المسلمين، فبعث كل من عثمان بن عفان رضي الله عنه بعد اعتذار عمر بن الخطاب، وذهب عثمان وأخبر قريشاً عن الرسول ٢ وتوجهه، ولكن قريشاً رفضت ما قاله عثمان وفي ذلك الوقت تعاهد الرسول ٢ والمسلمون على الحرب والنصرة، ظناً منهم أن قريشاً قتلت عثمان بن عفان⁽²⁾. وقد أدى ذلك إلى جنوح قريش للسلم.

وعلى ذلك نجد أن المعاهدات لا تبرم إلا بعد مفاوضات عدة، ينبني عليها أصل المعاهدة، وتصاغ من خلال ثوابت المعاهدة، وتعرف من خلال مدة المعاهدة، وكيفية تطبيق المعاهدة والتعامل معها.

"وثمة فروق شكلية بين الشريعة والقانون في المراحل التي تتم فيها المعاهدة، فمثلاً في القانون لا بد من وجود مرحلة اتصالات بين الدول التي ستشارك في المعاهدة للاتفاق مبدئياً على موضوعها، وعلى المضي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامها،

(1) ابن القيم، زاد المعاد، ج3، ص293. وباشميل، صلح الحديبية ص198.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص188 - 197. والسهيلى، الروض الأنف، ج4، ص50

ثم تأتي بعد ذلك مرحلة المفاوضات كما في الشريعة الإسلامية، والتي تكون في المعاهدات الثنائية عن طريق اجتماعات خاصة بين ممثلي الدولتين صاحبتَي الشأن، أما بالنسبة للمعاهدات العامة فتكون عن طريق مؤتمر تدعى إليه الدول المرغوب اشتراكها فيه، وتتم مناقشة الأحكام المزمع تضمينها في المعاهدة على أساس مشروع تعدده لجنة خاصة، حيث تتفق الدول التي يهمها الأمر على تكوينها لهذا الغرض⁽¹⁾.

"ويتفق المفاوضون في القانون على اللغة التي ستكون بها المفاوضة، فإن كانت لغة واحدة فتكون نفسها، وإن تعددت اللغات تقدم أولاً اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، ويأتي بالمرتبة التالية الإسبانية ثم الروسية والصينية"⁽²⁾.

فهنا نجد أن لا مكان للغة العربية في الأعراف الدولية وهذا دليل استهانة من العالم المتقدم بالأمة المسلمة والأمة العربية، وليس فقط في مجال المعاهدات، فهذه الاستهانة نجدها في معظم نواحي الحياة، فلا يفتأ العالم المتقدم يفرض سيطرته على العالم العربي في كافة الجوانب.

ومما سبق نعلم أن المفاوضات هي الإجراء الأول نحو عقد المعاهدات.

3. 4. 2. تحرير المعاهدة

تعتبر كتابة المعاهدة وتدوينها شرطاً لازماً على الدولتين المتعاهدتين، وقد دلت على مشروعيتها سنة الرسول ﷺ، حيث عقد صلح الحديبية كتابة، وإشهاداً لئلا يجرد العقد خصومة سياسية تعكر صفوة الأمة، وبهذا يتبين أن ما هو حاصل اليوم من توثيق للمعاهدات، وكتابة لها من قبل جميع الدول والجهات كهيئة الأمم المتحدة أو غيرها هو منهج التشريع السياسي الإسلامي منذ عهد الرسول ﷺ وما من معاهدة في عهد الرسول ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين إلا وكتبت وأشهد عليها⁽³⁾.

(1) أبو هيف، القانون الدولي العام، ص 527.

(2) شكري، محمد عزيز، مدخل إلى القانون الدولي العام، ص 430-431.

(3) الجميلي، خالد رشيد، أحكام الأحلاف والمعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون، بدون ط

نشر جامعة بغداد 1986م - 1987م ، ص 199

وفي تحرير المعاهدة توثيق لها يقطع النزاع في مضامينها.

فالكاتب في العقود مأمور بها شرعا حيث قال تعالى: (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَقَوْمٌ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَبُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَشَهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)⁽¹⁾.

وتكون الكتابة مندوبة كما هو في آخر الآية نفسها: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا)⁽²⁾

قال السرخسي: "ورسول الله ﷺ أمر بالكتابة في المعاملة بينه وبين المشركين والناس يتعاملون من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا وفيه منفعة من أوجه، أحدها: صيانة الأموال، وقد أمرنا بصيانتها ونهينا عن إضاعتها وثانيها: قطع المنازعة فإن الكتاب يصير حكماً بين المتعاملين، ويرجعان إليه عند المنازعة فيكون سبباً لتسكين الفتنة، ولا يجحد أحدهما حق صاحبه مخافة أن يخرج الكتاب، وتشهد الشهود عليه بذلك فيفتضح في الناس. والثالثة: التحرز عن العقود الفاسدة لأن المتعاملين ربما لا يهتديان إلى الأسباب المفسدة للعقد ليتحرزا عنها، فيحملها الكاتب على ذلك إذا رجعا إليه ليكتب. والرابعة: دفع الارتياح، فقد يشتبه على المتعاملين إذا تطاول الزمان مقدار البدل ومقدار الأجل، فإذا رجعا إلى الكتاب لا يبقى لواحد منهما ريب، وكذلك بعد موتها تقع الريبة لو ارث كل واحد منهما بناءً على ما ظهر من عادة أكثر الناس في

(1) سورة البقرة، الآية 282

(2) سورة البقرة الآية السابقة نفسها

أنهم لا يؤدون الأمانة على وجهها، فعند الرجوع للكتاب لا تبقى الريبة بينهم فينبغي لكل أحد أن يصرف همته إلى تعلم ذلك⁽¹⁾.

وهذا يعني أنه لا بد من كتابة كل معاهدة وتدوين كل شيء متعلق بها من مقترحات وأفكار أثناء إجراء المعاهدات، أو توصيات، أو اتفاقيات تؤدي إليها المعاهدة، وعدم نسيان ذلك وإذا أمر الله عز وجل بكتابة الدين فكتابة المعاهدة مأمور بها من باب أولى.

وقال الشيباني: "إذا توادع المسلمون والمشركون سنين معلومة فإنه ينبغي أن يكتبوا بذلك كتاباً.. المقصود به التوثيق والاحتياط فينبغي أن يكتب على أحوط الوجوه، ويتحرز فيه من طعن كل طاعن وإليه وقعت الإشارة في قوله تعالى: (وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ)⁽²⁾.

ومعلوم أن ما علمه الله يكون صواباً مجمعاً عليه فينبغي أن يكتب على وجه لا يكون لأحد فيه طعن⁽³⁾.

3. 4. 3. التصديق على المعاهدة

تعبر الدولة عن قبولها الالتزام بمعاهدة ما بالتصديق عليها في الحالات التالية:

1. إذا اشترطت المعاهدة أن يكون التصديق هو وسيلة للتعبير عن الرضا.
2. إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على اشتراط التصديق.
3. إذا كان ممثل الدولة المعنية قد وقع على المعاهدة بشرط التصديق اللاحق.
4. إذا بدأت فيه الدولة المعنية في أن يكون التوقيع بشرط التصديق اللاحق من وثيقة التفويض الكامل لممثليها، أو عبرت عن ذلك أثناء المفاوضات⁽⁴⁾.

(1) السرخسي، المبسوط ج12، ص124-125.

(2) سورة البقرة الآية 282

(3) الشيباني، السير الكبير، ج5، ص1781

(4) شكري، محمد عزيز، المدخل إلى القانون الدولي العام، ص 432 .

وتختلف الجهة التي تقوم بالتصديق على المعاهدة في كل دولة عن الأخرى، فبعض الدول لا بد من تصديق المجلس التشريعي فيها على المعاهدات، والبعض الآخر منها يكفي تصديق ولي الأمر في الدولة أو من ينيبه الولي لعقد المعاهدات وإبرامها. وبعضها لا يتم التصديق على المعاهدة إلا بعد الاستفتاء المباشر للشعب وهكذا، وفي الدستور الأردني نصت المادة (33) منه على ما يلي:

"المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة، لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة، ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية"⁽¹⁾.

ونرى اليوم أن رئيس السلطة التنفيذية لا يستطيع أن ينفرد بعقد المعاهدات، فالسلطة التنفيذية تختص بعمل الاتفاقات على موضوع المعاهدة وشروطها وتجري المفاوضات، ولكن هذه الاتفاقات والمفاوضات لا تعتبر نافذة إلا إذا أقرتها الهيئة النيابية، ووافقت عليها مقدماً بالأغلبية العادية، وتصدر المعاهدة بعد ذلك في شكل قانون وهذا تماماً يحصل في أغلب البلاد.

"وفي الشريعة نجد أنه لا بد من موافقة الإمام، وهو الحاكم الأعلى في الدولة على المعاهدة إذا تمت عن طريق المفاوضين، وبمجرد الاتفاق عليها وتوقيعها تصبح نافذة المفعول، وإذا كانت الدولة الإسلامية تعطي للخليفة الحق الكامل في إبرام المعاهدات فإن عليه استشارة مجلس الحل، والعقد والتزامه برأيهم في ذلك"⁽²⁾.

3. 4. 4. تسجيل المعاهدة وإيداع وثائقها

"لم يكن تسجيل المعاهدات لدى أية هيئة دولية مشروطاً قبل عصبة الأمم، مما ترك المجال مفتوحاً أمام المعاهدات السرية التي أدت كثيراً إلى نتائج غير مرغوبة في العلاقات الدولية، وبمولد (صك العصبة - عصبة الأمم المتحدة) جاءت الدبلوماسية

(1) الدستور الأردني، المادة رقم (33) الفقرة (2)

(2) الديك، محمود إبراهيم، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ص 139.

المفتوحة محل الدبلوماسية السرية، حيث فرض صك العصبة في أحد بنوده على أن الدول الأعضاء في عصبة الأمم المتحدة عليها تسجيل جميع المعاهدات، والاتفاقات التي تعقدها لدى الأمانة العامة للعصبة وإلا كانت غير ملزمة، وبذلك سهلت عملية الاتفاقات الدولية رقابة الرأي العام على المفاوضات والتصديق⁽¹⁾.

فالإسلام هو الدين الذي سبق في إقرار وجوب تسجيل المعاهدات والتوقيع عليها من قبل أطراف الاتفاق والإشهاد عليها، وهذا هو فعل الرسول ﷺ عملاً بقوله تعالى: (وَلَا تَسْمُؤْا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ) ⁽²⁾

وإن كانت هذه الآية خاصة بالدين الثابت في الذمة، فهي في المعاهدات أخطر وأكبر لأن المعاهدات تكون بمثابة دين يكون وفاؤه عند الله تعالى.

"وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه لا يجوز لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجلا لدى الأمانة العامة للمنظمة، أن نتمسك بهذه المعاهدة أو بهذا الاتفاق أمام أي فرع من فروع المنظمة بما فيها محكمة العدل الدولية"⁽³⁾.

فهذه الإجراءات أمور شكلية، لكن لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأما المراحل الأساسية التي تمر بها المعاهدة من مفاوضات وإبرام وتسجيل وتصديق وغير ذلك، فإننا نجدها في الإسلام مطابقة لما هي عليه في القانون الدولي. ويدخل في ذلك تسليم نسخة منها لكل طرف من أطرافها بعد توقيعها والإشهاد عليها، واحتفاظ المنظمة الدولية بالنسخة الأصلية من المعاهدات وكذلك الدولة التي كانت وسيطة، فإنها لابد لها من التوقيع على المعاهدة، وهذا يزيد في قوة إلزام وتطبيق المعاهدة⁽⁴⁾. وهو ما لا يمنع منه الإسلام.

(1) شكري، القانون الدولي العام، ص 437.

(2) سورة البقرة الآية 282

(3) انظر شكري، محمد عزيز، القانون الدولي العام، ص 437.

(4) الديك، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ص 141

ولا بد أن تكتب المعاهدة كما ذكرنا سابقا بلغة الدولتين المتعاقدين إن كانتا تتكلمان بلغة واحدة، وإن لم تتكلما بلغة واحدة فإن المعاهدة تكتب باللغة الانجليزية أو الفرنسية ثم الأسبانية وهكذا.

الفصل الرابع

المعاهدات النبوية

تمهيد:

تتوعد المعاهدات التي أأراها الرسول ؑ وكان ؑ يعقد المعاهدات وفق حاجة الدولة الإسلامية لذلك، فتارة كان يعقد المعاهدات التجارية، وتارة أخرى يعقد معاهدات في حسن الجوار تنظم علاقة الدولة المسلمة بمن حولها من القبائل والعشائر والدول، وتارة يعقد معاهدات لها أثرها في المجال العسكري.

وكان يحرص ؑ على عقد معاهدات الصلح لضمان الأمن، والأمان لساكني الدولة الإسلامية.

وقد عقد ؑ معاهدات تضمن التعاون الديني والتضامن، فمن ذلك معاهدته مع النجاشي ملك الحبشة وغيرها.

4. 1 معاهدات حسن الجوار

المعاهدة الأولى: وثيقة المدينة المنورة⁽¹⁾.

تعد وثيقة المدينة المنورة دستوراً ينظم علاقات المسلمين مع بعضهم البعض، وينظم علاقاتهم بمن حولهم من القبائل المقيمة في المدينة، بل والمحيطه بها كقبائل يهود وغيرها.

فكانت وثيقة المدينة المنورة تمثل "كتاباً دستورياً لتنظيم حياة المجتمع المسلم تنظيماً تكافلياً تكليفاً ملزماً، بما ورد فيه من أحكام التكافل والعقالات وإظهار تبعية اليهود لهذا المجتمع المسلم بعد شموخهم وخطرستهم وغرورهم، وتحكمهم في الأوس والخزرج قبل أن يحل الإسلام عليهم، ويصفي أخلاط مجتمعهم المدني الموبوء بعبوديته

(1) الصالحي، محمد بن يوسف الشامي، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، دار الكتب

العلمية، ط1، ج3، ص382-383.

للمال والوثنية، وأنه لم يكن قط كتاباً كتب وقصد قصداً أولاً لموادعة اليهود ومعاهدتهم وتأمينهم على دينهم وأموالهم والاشتراط عليهم، والشرط لهم⁽¹⁾.

وفيما يلي نص تلك الوثيقة: بسم الله الرحمن الرحيم

1. هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش و(أهل) يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم.

2. أنهم أمة واحدة من دون الناس.

3. المهاجرون من قريش على ربعتهم⁽²⁾ يتعاقلون بينهم، وهم يفدون⁽³⁾ عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

4. وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون⁽⁴⁾ معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

5. وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

6. بنو الحارث (بن الخزرج) على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

7. وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

(1) عرجون، محمد الصادق، محمد رسول الله، دار القلم، دمشق، ط2، 1995م، ج3، ص179-180.

(2) ربعتهم: الرّبع: الدار بعينها وجماعة الناس والموضع يرتبعون في الربيع، انظر أبادي القاموس المحيط، ج3، ص25.

(3) يفدون: فداه، يفديه فداءً: أعطى شيئاً فأنقذه. انظر أبادي، القاموس المحيط، ج4، ص366.

(4) يتعاقلون: العقل: الدية والملجأ وهم على معاقلهم الأولى: أي الديات التي كانت في الجاهلية انظر القاموس المحيط، ج4، ص18.

8. وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
9. وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
10. وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
11. وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
12. وأن المؤمنين لا يتركون (مفرحاً⁽¹⁾) بينهم يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.
13. وأن المؤمنين المتقين أيديهم على (كل) من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم⁽²⁾، أو إثماً، أو عدواناً أو فساداً بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه، جميعاً ولو كان ولد أحدهم.
14. ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولا ينصر كافر على مؤمن.
15. وأن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدانهم، وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس.
16. وأنه من تبعنا من يهود فإنه له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم.
17. وإن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء عدل بينهم.

(1) المفرح: هو الذي أصابه أمر فادح، أو هو المقتل بالعيال والدين، انظر ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص541.

(2) دسيعة ظلم: دفع الظلم، انظر ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات ت606هـ، تحقيق ظاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة الإسلامية، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج2، ص117

18. وأن المؤمنين يبيي⁽¹⁾ بعضهم عن بعض بما نال دماؤهم في سبيل الله.
19. وأن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً.
20. أ. وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه.
- ب. وأنه لا يجير مشرك مאלاً لقريش ولا نفساً، ولا يحول دونه على مؤمن.
21. وأنه من اعتبط مؤمناً قتلاً⁽²⁾ عن بينة فإنه قود به، إلا أن يرضى ولي المقتول (بالعقل)، وأن المؤمنين عليه كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه.
22. وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً أو يؤويه، وأن من نصره، أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل.
23. وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله U وإلى محمد r .
24. وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.
25. وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وإثم، فإنه لا يوتغ⁽³⁾ إلا نفسه وأهل بيته.
26. وأن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف.
27. وأن ليهود بني الحارث مثل ليهود بني عوف.
28. وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف .
29. وأن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف.
30. وأن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف.
31. وأن يهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلم وإثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

(1) البواء: الكف والسواء، وباء بفلان: قتل به فقاومه، انظر القاموس المحيط، ج1، ص9

(2) اعتبط مؤمناً قتلاً: فإنه قود به: أي قتله بلا خيانة كانت منه، انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج3، ص172.

(3) يوتغ: أي يهلك، انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج5، ص148

32. وأن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم.
33. وأن لبني الشطبية مثل ما ليهود بني عوف، وأن البر دون الإثم .
34. وأن موالي ثعلبة كأنفسهم.
35. وأن بطانة يهود كأنفسهم.
36. أ. وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ٢ .
- ب. وأنه لا ينحجز⁽¹⁾ على ثأر جرح، وأنه من فتك فبنفسه وأهل بيته إلا من ظلم وأن الله على أبر⁽²⁾ هذا.
37. أ. وأن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم.
- ب. وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه⁽³⁾، وأن النصر للمظلوم .
38. وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.
39. وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة.
40. وأن الجار كالنفس غير مضار و لا آثم.
41. وأنه لا تجار حرمه إلا بإذن أهلها.
42. وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو استجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله U وإلى محمد رسول ٢، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره.
43. وأنه لا تجار قریش ولا من نصرها.
44. وأن بينهم النصر على من دهم يثرب .

(1) ينحجز: هو كل من ترك شيئاً فقد انحجز عنه، والحجز الفصل بين شيئين وحجزه منعه

وكف عنه فأنحجز. انظر القاموس المحيط ج2، ص170.

(2) أبر: أصلح. انظر القاموس المحيط، ج1 ص361

(3) حليفه: كل شيء لزم شيئاً فلم يفارقه فهو حليفه وهي من الحلف وهو القسم. انظر القاموس المحيط، ج3، ص133.

45. أ. وأنهم إذا دعوا إلى صلح يصلحونه ويلبسونه فإنهم يصلحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك، فإن لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين.

ب. على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم.

46. وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره.

47. وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن

بالمدينة، إلا من ظلم وإثم، وأن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله ⁽¹⁾

تخريج النص:

أخرجه أبو خيثمة في تاريخه عن كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن أبيه عن جده ⁽²⁾.

وذكره البيهقي عن ابن إسحاق ⁽³⁾ وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام ⁽⁴⁾ عن الزهري وابن زنجويه من طريق الزهري ⁽⁵⁾.

أما الإسناد الأول من طريق كثير بن عبد الله، قال الذهبي: قال ابن معين ليس بشيء، وقال الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب، وقال ابن حبان: له من أبيه

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص147-150. وحميد الله، محمد، مجموعة الوثائق

السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ص59-62

(2) ابن سيد الناس، محمد بن محمد اليعمري، ت734هـ، عيون الأثر في سيرة سيد البشر، دار الآفاق الجديدة بيروت، ج1، ص240.

(3) البيهقي، السنن الكبرى، ج8، ص106.

(4) أبو عبيد، القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1986، ص215، رقم 518.

(5) ابن زنجويه، حميد بن زنجويه، ت251هـ، كتاب الأموال، ط1، مركز الملك فيصل، 1986م، ج2، ص467، رقم 750.

عن جده نسخه موضوعه⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: ضعيف، وتهم، وأفرط من نسبه إلى الكذب⁽²⁾.

والخلاصة أن هذا الطريق فيه كثير بن عبدالله، والذي كذبه بعض العلماء، قال ابن حجر باتهامه، ونص ابن حبان أن له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده. وأما الإسناد الثاني: من طريق ابن اسحق وفيه .

أن الرواية فيه مختصرة وقد أثبت نصها البيهقي، وليس فيها ذكر يهود لا من قريب ولا من بعيد.

أن هذه الرواية معضلة وهي من نوع الوجادة، والوجادة من أضعف أنواع التحمل⁽³⁾.

ج. أن رواية ابن إسحاق دخل فيها عثمان بن محمد بن الأحنس المدني، قال فيه الذهبي صدوق، وقيل روى عن سعيد بن المسيب من كير⁽⁴⁾، وقال فيه ابن حجر: صدوق له أوهام، ممن لم يلق من الصحابة⁽⁵⁾.

أما الإسناد الثالث: عن الزهري، فقال فيه البعض، ليس بشيء، وكذا قال الشافعي، قال: لأننا نجده يروي عن سليمان بن أرقم، وهو متروك بالاتفاق⁽⁶⁾.

(1) انظر الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ترجمة رقم 6943. وانظر ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي ت 354هـ، المجروحين، تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ج2، ص221، رقم 893

(2) ابن حجر العسقلاني ت852هـ، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط4، ترجمة رقم 5617.

(3) السيوطي، جلال الدين ت911هـ، تدريب الراوي، دار الفكر، ج2، ص60-61

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج3، ترجمة رقم 5557.

(5) ابن حجر، التقريب، ص75

(6) انظر ابن حجر، تهذيب التقريب، دائرة المعارف الهند، 1325هـ، ج9، ص415. والشافعي، محمد بن ادريس، (ت204هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مصر ص469.

وبالتالي نجد من علماء العصر الحديث من يثبت هذه الوثيقة ويؤكد صحتها كما هي، والبعض الآخر اعتبرها وثيقة حيث أنها لم ترد في كتب الفقه والحديث الصحيح. فاهتمت وثيقة دستور المدينة بتوثيق الروابط بين الناس، وتقوية العلاقات بين الجيران، إيماناً منها بضرورة التقريب بين الأسر الإنسانية بكل وسيلة من وسائل التقريب، فجعلت صلة الجوار جنباً إلى جنب مع صلة الإنسان لأقرب المقربين إليه وهي نفسه، على أن لا يسبب هذا الجار ضرراً، ولا إثماً، وقد بلغ الأمر في الإسلام أن جعل إكرام الجار آية من آيات الإيمان الصادق، قال ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره"⁽¹⁾.

فكل هذا لكي تسود المجتمع المدني علاقات سليمة، تركز في الأساس على التعاون على البر، ورعاية الفضيلة ومنع الأذى، وإقامة الحق بين الناس جميعاً، حيث ينص البند رقم (40) على "أن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم".

فهنا نجد أن كلمة "الجار" قد وردت هنا عامة تشمل إلى جانب المؤمن - اليهودي والوثني، ولا شك أن جار المرء هو أقرب الناس إليه بعد عائلته وأهله، وبذلك يتأكد لنا أن الوثيقة قصدت في البند رقم (40) كل المتساكنين في المجتمع المدني الجديد ودون استثناء هذا البند دعوة للتحرر من رواسب الماضي - الجاهلي - ومخلفاته، ودعوة حضارية إلى التكافل الاجتماعي المقيد في حدود مقتضيات القانون.

وقد جاء في قوله تعالى: {وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا}⁽²⁾.

(1) انظر البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، ج5، رقم الصفحة 2672 حديث 2248، وانظر ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص147 وما بعدها. وانظر ابن سيد الناس، محمد بن محمد اليعمري، عيون الأثر في سيرة سيد البشر، ج1، ص240.

(2) سورة النساء، الآية 36

مدللاً على أهمية حسن الجوار، وأن رعاية حق الجار علاقة من علاقات الإيمان. وقد جاء في كتاب مجموعة الوثائق السياسية، أن الجار المقصود هنا هو الحليف، حيث يقول: "أن حقوق الجار وفرائضه تكون مثل حقوق المجير وفرائضه"⁽¹⁾. فأصبح (المؤمنون واليهود) من أهل المدينة بناءً على هذه الوثيقة حلفاء، والدليل على ذلك أن الأنصار يوم أحد قالوا للرسول ﷺ: "يا رسول الله، ألا نستعين بحلفائنا من يهود؟ فقال: لا حاجة لنا فيهم"⁽²⁾.

وعلى ذلك أصبح البند رقم (40) من الوثيقة أمراً عاماً، طبقاً لما جاء في قول النبي ﷺ: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه"⁽³⁾.

فظهر من كل ذلك أن غاية الرسول ﷺ من هذه الوثيقة: هي إيجاد مجتمع موحد تربطه أواصر الأخوة الإنسانية، والمودة والرحمة، والعدالة الاجتماعية في الشؤون العامة للدولة الإسلامية الجديدة، وقسم الجيران وحقوقهم إلى ثلاثة أقسام، وبين أن للجار غير المسلم حقاً ثابتاً في الإسلام، هو حق الجوار وأكدت الوثيقة كذلك في البند رقم (37) على النصيحة بين المتساكنين بناءً على قاعدة "الدين النصيحة" حيث نصت الفقرة على "أن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم"⁽⁴⁾.

المعاهدة الثانية: التحالف مع خزاعة

قبيلة خزاعة، تلك القبيلة التي كانت واقعة تحت سيطرة قريش، وسيطرة قريش هذه لم تمنع من ظهور زعماء فيها يتمتعون بمراكز مرموقة في المجتمع المكي، ورغم

(1) حميد الله، محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية، ص 592.

(2) ابن هشام، السيرة النبوية، ج 3، ص 68.

(3) صحيح البخاري، حديث رقم 5556، كتاب الأدب. صحيح مسلم، حديث رقم 4756، كتاب البر والصلة والأدب. سنن الترمذي حديث رقم 1865، كتاب البر والصلة والأدب عن رسول الله.

(4) انظر البند رقم (37) من الصحيفة

ذلك فإن هذه القبيلة سعت إلى حلف مع الرسول ﷺ يكاد يكون معاهدة من معاهدات حسن الجوار، كيف لا وهذه القبيلة أخرجت من مكة.

وجاء في هذه الوثيقة:

"بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى ابن ورقاء وبسر وسروات بن عمرو: فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله هو. أما بعد: فإني لم آثم بآلکم⁽¹⁾ ولم أضع في جنبكم، وإن أكرم أهل تهامة علي وأقربهم رحماً مني، أنتم، ومن تبعكم من الطيبين، أما بعد: فإني أخذت لمن هاجر منكم مثل ما أخذت لنفسي، ولو هاجر بأرضه إلا ساكن مكة إلا معتمراً، أو حاجاً فإني لم أضع فيكم منذ سالم، وإنكم غير خائفين من قبلي ولا محصرين.

أما بعد، فإنه قد أسلم علقمة بن علاثة وابن هوذة وبايعا على من تبعهم من عكرمة، وإن بعضنا من بعض في الحلال والحرام. وإني والله ما كذبتكم وليحببكم ربكم⁽²⁾.

فالنبي ﷺ في هذه الوثيقة يثبت تحالفاً سياسياً مع قبيلة خزاعة المجاورة لدولته في المدينة، كيف لا وفي هذا التحالف ضمان لحسن الجوار من هذه القبيلة، وضمن لجانب هذه القبيلة، أن لا تشكل جبهة ضد المسلمين في المدينة. وفي هذا الجوار قوة لهذه القبيلة، وتمكيناً لها حيث استطاعت بهذا الحلف التخلص من سيطرة قريش عليها. وقد استغل النبي ﷺ أن هناك عداءً قائماً أصلاً بين قريش وخزاعة، مما يعني ضمان نجاح هذه المعاهدة.

أعطاهم حقوقاً كحقوق المهاجرين، رغم أنهم لم يهاجروا وظلوا في ديارهم. فوثائق حسن الجوار تعني: تأمين المسلمين من ناحية القبائل المحيطة بالمدينة المنورة،

(1) إلكم: الإل: العهد والحلف. انظر القاموس المحيط، ج3، ص340.

(2) ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد البصري، الطبقات الكبرى، دار الكتب العلمية، ج2، ص208. وانظر حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية، ص276.

وتعني العلاقات الجيدة والحسنة مع الجوار، مما يضمن للمسلمين جبهات حماية ضد أي هجمة قد يتعرض لها المسلمون في المدينة .

المعاهدة الثالثة: معاهدته مع اليهود

فكانت قبائل يهود تسكن المدينة المنورة، وهذا يعني ضرورة عقد معاهدات معهم تضمن حسن جوارهم للمسلمين داخل المدينة، وتضع أسساً لتنظيم العلاقات.

وكانت أهم هذه القبائل قبائل بني النضير وبني قريظة وبني قينقاع، وقد ظهرت

معاهدة الرسول ﷺ معهم من خلال البنود من 24 إلى 38 من وثيقة دستور المدينة.

وهذه الوثيقة أنصفت أولئك اليهود بعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، وأحوالهم

الشخصية فيما يتعلق بالحكم والقضاء، و تركت لهم حرية الاختيار في الاحتكام إلى أهل

ملتهم أو إلى النبي ﷺ، وهذا أدى إلى تحاكم اليهود للرسول ﷺ، وذلك أن قتلى بني

النضير كان لهم الشرف على قتلى بني قريظة، فإذا قتل قرطي نضري دفع الدية كاملة

إن قتل نضري قرطي دفع نصف الدية ، وقد خير الله نبيه ﷺ بين قبول الحكم بينهم

أو ردهم إلى أحبارهم، قال تعالى: ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسُّحْتِ فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُمْ

بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ

بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }⁽¹⁾.

هنا حكم الرسول ﷺ بحملهم على الحق في ذلك، فجعل الدية سواء⁽²⁾.

فأصبح اليهود يلجأون للرسول ﷺ حتى في قضاياهم الشخصية، حددت الوثيقة

ما لليهود من حقوق، وما عليهم من واجبات داخل الدولة المسلمة، ومن أهمها مسؤولية

الدفاع المشترك عن المدينة المنورة في حال تعرضها لخطر أو ضرر.

وضمنت الوثيقة لليهود حرية العقيدة والإقامة، وحرية الاشتغال والكسب ما دام

ضمن حدود الله، وضمان الحماية في بيعهم وشرائهم فيما بينهم وبين المؤمنين، وهذا

(1) سورة المائدة الآية 42.

(2) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص215.

يعني أن عليهم عدم التعامل التجاري مع قريش وعدم السماح لها بترويج بضائعها عن طريقهم داخل المدينة، أي إعلان المقاطعة الاقتصادية للعدو.

لم أعر على أصل لكتاب أو وثيقة خاصة بيهود، لكني وجدت كثيراً من الكتب تتحدث عن حرب النبي ﷺ لبني النضير وبني قينقاع وبني قريظة، بسبب نقضهم للعهد، وهذا يدل دلالة واضحة على وجود وثائق أجراها الرسول ﷺ مع يهود.

"أما نقض يهود بني النضير العهد مع رسول الله، فقد جاء أن الرسول ﷺ خرج إلى بني النضير يستعينهم في دية قتيلين من بني عامر وكان قد قتلها عمرو بن أمية الضمري، للجوار الذي كان رسول الله عقد لهما، وكان بين بني النضير وبني عامر حلف وعقد.

فلما أتاهم الرسول يستعينهم في دية القتيلين، قالوا: نعم يا أبا القاسم نعينك على ما أحببت، مما استعنت بنا عليه. ثم خلا بعضهم ببعض، فقالوا: إنكم لن تجدوا الرجل على مثل حاله هذه، ورسول الله إلى جنب جدار من بيوتهم قاعد، فمن رجل يعلو على هذا البيت فيلقي عليه صخرة، فيريحنا منه؟ فانتدب لذلك عمرو بن كعب، فقال: أنا لذلك، فصعد ليلقي عليه صخرة، كما قال، ورسول الله ﷺ في نفر من أصحابه، فيهم أبو بكر وعمر وعلي رضوان الله عليهم.

فأتى رسول الله ﷺ الخبر من السماء بما أراد القوم، فقام وخرج راجعاً إلى المدينة فلما استلبث النبي ﷺ أصحابه قاموا في طلبه، فلقوا رجلاً مقبلاً من المدينة فسألوه عنه، فقال: "رأيتُه داخلاً المدينة" فأقبل أصحاب رسول الله حتى انتهوا إليه ﷺ فأخبرهم الخبر، بما كانت اليهود أرادت من الغدر به، وأمر رسول الله ﷺ بالتهيؤ لحربهم والسير إليهم.

فحاصرهم رسول الله ﷺ والمسلمون فتحصنوا منه في الحصون، فأمر رسول الله ﷺ بقطع النخيل والتحريق فيها، فنادوه، أن يا محمد قد كنت تنهى عن الفساد وتعييه على من صنعه فما بال قطع النخل وتحريقها؟

وجاء أنه لم يحرق من نخلهم إلا ما ليس بقوت للناس⁽¹⁾.

وهذا يؤكد لنا بوضوح تام أن فعل الرسول ﷺ الذي فعل من حصار بني النضير وقطع للأشجار لم يكن إلا لنقضهم العهد وفي هذا دلالة على وجود العهد معهم أصلاً.

وأما نقض يهود بني قينقاع للعهد مع رسول الله ﷺ .

فورد أن يهود بني قينقاع كانوا أول اليهود نقضاً للعهد مع الرسول ﷺ وحاربوا فيما بين بدر وأحد.

وروي أن امرأة من العرب، قد قدمت بجلب لها فباعته في سوق بني قينقاع وجلست إلى صائغ هناك منهم، فجعلوا يراودونها على كشف وجهها فأبى الصائغ إلى طرف ثوبها فعقده إلى ظهرها، فلما قامت انكشفت سواتها فضحكوا بها، فصاحت فوثب رجل من المسلمين على الصائغ فقتله، وكان يهودياً فشدت اليهود على المسلم فقتلوه فاستصرخ أهل المسلم المسلمين على اليهود فأغضب المسلمين، فوقع الشر بينهم وبين بني قينقاع. فحاصرهم رسول الله ﷺ خمس عشرة ليلة وحاربهم⁽²⁾.

وهنا يثبت وجود عهد سابق بين النبي وبني قينقاع كما كان بينه وبين يهود بني النضير .

وأما نقض يهود بني قريظة للعهد مع رسول الله ﷺ .

"فإنهم لما رجع النبي ﷺ من الخندق دخل بيت عائشة رضي الله عنها فغسل رأسه واغتسل، ودعا بالمجمر ليحمر، وقد صلى الظهر، وأتاه جبريل على بغلة عليها رحاله وعليها قطيفة، على ثنأياه النقع، فوقفت عند موضع الجنائز، فقال: عذيرك من محارب!، قال: فخرج رسول الله ﷺ فرعاً، فقال: ألا أراك وضعت الأمة ولم تضعها الملائكة بعد؟ لقد طردناهم إلى حمراء الأسد، إن الله يأمرك أن تسير بنا إلى بني

(1) انظر السهيلي، الروض الأنف، ج3، ص387-388. وانظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص86.

(2) انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص5.

قريظة، فإني عامد إليهم فمزلزل بهم حصونهم، فدعا الرسول ﷺ علياً فدفع إليه لواء وكان اللواء على حاله لم يحل من مرجعه من الخندق، وبعث رسول الله ﷺ بلالاً فأذن في الناس: أن رسول الله ﷺ يأمركم أن لا تصلوا العصر إلا ببني قريظة، ولبس رسول الله ﷺ وحف به أصحابه، وتلبسوا السلاح، وركبوا الخيل، وكانت ستاً وثلاثين فرساً، وكان رسول الله ﷺ قد سار في أصحابه والخيل والرجالة حوله، فمر رسول الله ﷺ بنفر من بني النجار بالصورين (موضع بأقصى البقيع)، وانتهى رسول الله ﷺ إلى بني قريظة فنزل على بئر يقوم حارثة بن النعمان أسفل حرة بني قريظة، وغرز ابن أبي طالب رايته أسفل الحصن فاستقبلوا المسلمين في صياصيتهم يشتمون رسول الله ﷺ وأزواجه، فسار رسول الله ﷺ إليهم وتقدمه أسيد بن حضير فقال: يا أعداء الله، لا نبرح حصنكم حتى تموتوا جوعاً، إنما أنتم بمنزلة ثعلب في جحر، فقالوا: يا ابن الحضير نحن مواليكم دون الخزرج! وقال: لا عهد بيني وبينكم ولا إلّ. ودنا رسول الله ﷺ منهم وترس عنه المسلمون، فقال: يا إخوة القردة والخنازير أتشتمونني؟ فحلفوا بالتوراة: ما فعلنا، فقال ﷺ: يا سعد تقدم فارمهم! فتقدمت حيث تبلغهم نبلي... وهكذا... استمر الحصار والقتال فحاول يهود بني قريظة محاورة الرسول ﷺ للنزول على ما نزل عليه بنو النضير، فأبى ﷺ النزول إلا على حكمه... ولما جهدهم الحصار ونزلوا على حكم الرسول ﷺ، أمر رسول الله ﷺ بأسراهم فكتفوا رباطاً، وجعل على أكتافهم محمد بن مسلمة ونحو ناحية، وأخرجوا النساء والذرية من الحصون فكانوا ناحية، واستعمل الرسول ﷺ عبدالله بن سلام، وأمر رسول الله ﷺ بجمع أمتعتهم وما وجد في حصونهم من الحلقة والأثاث والثياب.

وقد أوكل ﷺ الحكم في بني قريظة لرجل من الأوس ألا وهو سعد بن معاذ، فقال: عليكم عهد الله وميثاقه أن الحكم فيكم ما حكمت؟ قالوا: نعم. فقال: وعلى من ها هنا مثل ذلك؟ فقال النبي ﷺ: نعم، قال سعد: فإني أحكم فيهم أن يقتل من جرت عليه

الموس، وتسبى النساء والذرية، وتقسم الأموال. فقال النبي ﷺ: لقد حكمت بحكم الله عز وجل من فوق سبعة أرقعة⁽¹⁾.

ولو نظرنا في ما حصل بين الرسول ﷺ وبني قريظة نجد أنه أمر عظيم. وإن عظم العقوبة التي أوقعت ببني قريظة لتدل على عظم الذنب الذي اقترفوه بنقض العهد مع رسول الله، وفي ذلك تدليل على وجود عهد على حسن الجوار بين قبائل يهود وبين رسول الله ﷺ. وحتى إن لم يكن هناك عهد خاص بهم كيهود فإننا نجد دستور المدينة المنورة قد بين الأمور التي تحدد العلاقات مع يهود في البنود 24-38.

المعاهدة الرابعة: معاهدته ﷺ مع غفار

وجاء فيها: "إنهم من المسلمين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وأن النبي ﷺ عقد لهم ذمة الله وذمة رسوله على أموالهم وأنفسهم، ولهم النصر على من بداهم بالظلم، وأن النبي إذا دعاهم لينصروه أجابوه وعليهم نصره، إلا من حارب في الدين، ما بل بحر صوفه، وإن هذا الكتاب لا يحول دون إثم⁽²⁾."

4. 2 معاهدات الصلح.

الصلح لغة: السلم⁽³⁾.

وأما اصطلاحاً فهو معاهدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين⁽⁴⁾.

تعددت المعاهدات المتعلقة بالصلح في السيرة النبوية وفيما يلي بعض هذه المعاهدات والوثائق.

(1) الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المغازي، تحقيق مارسدن جونس، ط1، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص496-517.

(2) انظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص210.

(3) أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص233.

(4) النووي، روضة الطالبين، ج3، ص427.

المعاهدة الأولى: صلح الحديبية.

الحديبية: واد على مرحلة من مكة أي على بعد 9 أميال⁽¹⁾.

"عن المسور بن مخرمة قال: خرج رسول الله ﷺ عام الحديبية يريد زيارة البيت، لا يريد قتالاً، وساق معه الهدى سبعين بدنه، وكان الناس سبعمائة رجل وكانت كل بدنة عن عشرة نفر، وكان جابر بن عبدالله، يقول: كنا أصحاب الحديبية أربع عشرة مائة، قال الزهري: وخرج رسول الله ﷺ حتى إذا كان بعسفان لقيه بشر بن سفيان الكعبي، فقال: يا رسول الله هذه قريش قد سمعت بمسيرك فخرجوا معها العوذ(الإبل الحديثة التتابع) المطافيل (النساء ومعهن أطفالهن) قد لبسوا جلود النمر وقد نزلوا بذى طوى، يعاهدون الله لا تدخلها عليهم أبداً، وهذا خالد بن الوليد في خيلهم قد نزلوا إلى كراع الغميم (موضع بين مكة والمدينة)، قال: فقال رسول الله: يا ويح قريش، قد أكلتهم الحرب ماذا عليهم لو خلوا بيني وبين سائر العرب؟

فإذا هم أصابوني كان ذلك الذي أرادوا، وإن أظهرني الله عليهم دخلوا في الإسلام وآخرين، وإن لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة، فما تظن قريش فوالله لا أزال أجاهد على هذا الذي بعثني الله به حتى يظهره الله أو تنفرد هذه السالفة، ثم قال: من رجل يخرج بنا على طريق غير طريقهم التي هم بها؟، قال ابن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي بكر، أن رجلاً من أسلم قال: أنا يا رسول الله فسلك بهم طريقاً وعرّاً أجزل بين شعاب، فلما خرجوا منه وقد شق ذلك على المسلمين فأفضوا إلى أرض سهلة عند منقطع الوادي، قال رسول الله ﷺ للناس: قولوا نستغفر الله ونتوب إليه، فقالوا ذلك: فقال: والله إنها اللحظة التي عرضت على بني إسرائيل فلم يقولوها، فأمر رسول الله ﷺ الناس فقال: اسلكوا ذات اليمين بين ظهري الحمض، في طريق يخرج على ثنية المرور بمهبط الحديبية من أسفل مكة. قال: فنسلك الجيش ذلك الطريق، فلما رأت خيل قريش قفرة الجيش قد خالفوا عن طريقهم، ركضوا راجعين إلى قريش. وخرج رسول

(1) انظر، دائرة المعارف الإسلامية، دار الفكر، ج6، ص129.

الله ﷻ حتى إذا سلك في ثنية الممرار بركت ناقته، فقال الناس: خلأت فقال: ما خلأت وما هو لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل عن مكة. لا تدعوني قريش اليوم إلى حطة يسألوني فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم إياها. ثم قال للناس انزلوا. قيل له يا رسول الله ما بالوادي ماء ينزل عليه. فأخرج سهماً من كنانته، فأعطاه رجلاً من أصحابه فنزل به في قليب من تلك القلب فغرزه في جوفه، فجاش بالرواء حتى ضرب الناس عنه بحطب. قال ابن إسحاق حدثني أهل العلم عن رجال من أسلم: أن الذي نزل في القليب بسهم رسول الله ﷻ ناجية بن جندب سائق بدن رسول الله ﷻ فلما اطمأن رسول الله ﷻ أتاه بديل بن ورقاء في رجال من خزاعة، فكلموه وسألوه ما الذي جاء به؟ فأخبرهم أنه لم يأت يريد حرباً وإنما جاء زائراً للبيت ومعظماً لحرمة. ثم قال لهم نحو ما قال لبشر بن سفيان فرجعوا إلى قريش فقالوا: يا معشر قريش: إنكم تعلمون من محمد وأن محمداً لم يأت لقتال، وإنما جاء زائراً لهذه البيت، فاتهموهم، وقالوا: وإن جاء لا يريد قتالاً فوالله لا يدخلها علينا عنوة ولا تحدث بذلك عنا العرب، وكانت خزاعة عيبة نصح رسول الله ﷻ مسلمها ومشركها لا يخفون عنه شيئاً كان بمكة. قال: ثم بعثوا إليه مكرز بن جعفر بن الأحنف أخا بني عامر بن لؤي، فلما رآه رسول الله ﷻ وكلّمه قال له رسول الله ﷻ نحواً مما قال لبديل وأصحابه، فرجع إلى قريش فأخبرهم بما قال له رسول الله ﷻ. ثم بعثوا بحليس بن علقمة أو ابن زبان، وكان يومئذ سيد الأحابيش، وهو أحد بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة، فلما رآه رسول الله ﷻ قال: إن هذا من قوم يتألهون فابعثوا الهدى في وجهه حتى يراه. فلما رأى الهدى يسيل عليه من عرض الوادي في قلائده، قد أكل أوباره من طول الحبس عن محله رجع إلى قريش، ولم يصل إلى رسول الله ﷻ إعظماً لما رأى، فقال لهم ذلك. قالوا: اجلس إنما أنت أعرابي لا علم لك، فغضب الحليس وقال يا معشر قريش، والله ما على هذا حالناكم ولا على هذا عاهدناكم، أئصد عن بيت الله من جاء معظماً له؟ والذي نفس الحليس بيده، لتخلن بين محمداً وبين ما جاء له، أو لأنفرن الأحابيش نفرة رجل واحد، قالوا: مه. كف عنا نأخذ

لأنفسنا ما نرضى به، ثم بعثوا إلى رسول الله ﷺ عروة بن مسعود الثقفي، فقال: يا معشر قريش، إني قد رأيت ما يلقي منكم من بعثتموه إلى محمد إذ جاءكم من التعنيف وسوء اللفظ، وقد عرفتم أنكم والد واني ولد - وكان عروة لسبيعة عبد شمس -، وقد سمعت بالذي نابكم فجمعت من أطاعني من قومي ثم جئتم حتى آسيتمكم بنفسي، قالوا: صدقت ما أنت عندنا بمتهم. فخرج حتى رسول الله ﷺ فجلس بين يديه ثم قال: يا محمد أجمعت أوشاب الناس، ثم جئت بهم إلى بيضتك لتفضها بهم؟ إنها قريش قد خرجت معها العوذ المطافيل، قد لبسوا جلود النمر يعاهدون الله لا تدخلها عليهم عنوة أبداً، وأيم الله لكأني بهؤلاء قد انكشفوا عنك غدا. قال: وأبو بكر خلف رسول الله ﷺ امصص بظر اللات، أنحن ننكشف عنه؟ قال: من هذا يا محمد؟ قال: هذا ابن أبي قحافة. قال: أما والله لولا يد كانت لك عندي لكأفأنتك بها ولكن هذه بهذه، قال: ثم جعل يتناول لحية رسول الله ﷺ وهو يكلمه، والمغيرة بن شعبة واقف على رأس رسول الله ﷺ في الحديد، قال: فجعل يقرع يده إذ يتناول لحية رسول الله ﷺ ويقول: اكفف يدك عن وجه رسول الله ﷺ قبل أن لا تصل إليك، قال: فيقول عروة ويحك ما أفظك وأغلظك قال: فتبسم رسول الله ﷺ فقال له عروة: من هذا يا محمد؟ قال: هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة قال: أي عذر وهل غسلت سوائك إلا بالأمس؟ قال الزهري: فكلمه رسول الله ﷺ بنحو مما كلم به أصحابه، وأخبره أنه لم يأت يريد حرباً، فقام من عند رسول الله ﷺ وقد رأى ما يصنع به أصحابه. لا يتوضأ إلا ابتدروا وضوءه ولا يبصق بصاقاً إلا ابتدروه، ولا يسقط من شعرة شيء إلا أخذوه فرجع إلى قريش فقال: يا معشر قريش إني قد جئت كسرى في ملكه وقيصر في ملكه والنجاشي في ملكه وإني والله ما رأيت ملكاً في قومه قط مثل محمد في أصحابه، ولقد رأيت قوماً لا يسلمونه لشيء أبداً فروا رأيكم. وأورد أن الرسول ﷺ دعا خراش بن أمية الخزاعي، فبعثه إلى قريش بمكة وحمله على بعير له يقال له الثعلب، ليبلغ أشرافهم عنه ما جاء له، فعقروا جمل رسول الله ﷺ وأرادوا قتله، فمنعه الأحابيش فخلوا سبيله حتى أتى رسول الله ﷺ

٢، وبعثت قريش أربعين رجلاً منهم أو خمسين أمروهم أن يطوفوا بعسكر الرسول ٢، ليصيبيوا لهم من أصحابه أحداً فأخذوا فأتى بهم رسول الله ٢ فعفا عنهم وخلق سبيلهم، وقد كانوا رموا في عسكر رسول الله ٢ بالحجارة والنبل، ثم دعا عمر بن الخطاب لبيعته إلى مكة فيبلغ عنه أشراف قريش ما جاء له فقال: يا رسول الله إني أخاف قريشاً على نفسي، وليس بمكة من بني عدي أحد يمنعني، وقد عرفت قريش عداوتي إياها، وغلظتي عليها، ولكني أدلك على رجل أعز بها مني عثمان بن عفان، فدعا رسول الله ٢ عثمان بن عفان فبعثه إلى سفيان وأشراف قريش، يخبرهم أنه لم يأت لحرب وإنما جاء زائراً لهذا البيت معظماً لحرمة، فخرج عثمان إلى مكة، فلقاه أبان بن سعيد بن العاص حين دخل مكة، أو قبل أن يدخلها، فحمله بين يديه ثم أجاره حتى بلغ رسالة رسول الله ٢، فانطلق عثمان حتى أتى أبا سفيان وعظماء قريش فبلغهم عن رسول الله ٢ ما أرسله به، فقالوا لعثمان حين بلغ رسالة رسول الله ٢ إن شئت أن تطوف بالبيت فطف. قال: ما كنت لأفعل حتى يطوف به رسول الله ٢ واحتبسته قريش عندها، فبلغ رسول الله ٢ والمسلمين أن عثمان قد قتل، فقال رسول الله ٢: لا نبرح حتى نناجز القوم.

ودعا رسول الله ٢ إلى البيعة، وكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة، وكان الناس يقولون: بايعهم رسول الله على الموت، وكان جابر بن عبد الله يقول: أن رسول الله ٢ لم يبايعنا على الموت ولكن بايعنا على أن لا نفر، فبايع رسول الله ٢ الناس ولم يتخلف عنه أحد من المسلمين حضرها إلا الجد بن قيس أخو بني سلمه، وكان جابر بن عبد الله يقول: والله لكأنني أنظر إليه لاصقاً بإبط ناقته قد ضباً إليها يستتر من الناس. ثم أتى رسول الله ٢ أن الذي ذكر من أمر قتل عثمان باطل، ثم بعثت قريش سهيل بن عمرو أخا بني عامر بن لؤي إلى رسول الله وقالوا: آت محمداً وصالحه، ولا يكن في صلحه إلا أن يرجع عنا عامه هذا، فوالله لا نتحدث العرب أنه دخلها عنوة أبداً فأتاه

سهيل بن عمرو فلما رآه رسول الله ﷺ مقبلاً، قال: قد أراد القوم الصلح حين بعثوا هذا الرجل.

فلما انتهى سهيل إلى رسول الله ﷺ تكلم فأطال الكلام، وتراجعا ثم جرى بينهما الصلح، فلما التأم الأمر ولم يبق إلا الكتاب، وثب عمر فأتى أبا بكر، فقال: يا أبا بكر أليس برسول الله ﷺ؟ قال: بلى. قال: أولسنا بالمسلمين؟ قال: بلى قال: أوليسوا بالمشركين؟ قال: بلى. قال: فعلام نعط الدنيا في ديننا؟ قال أبو بكر: يا عمر الزم غرزه فإنني أشهد أنه رسول الله، قال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله. ثم أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أأنت برسول الله؟ قال: بلى. قال: أولسنا بالمسلمين؟ قال: بلى. قال: أوليسوا بالمشركين؟ قال: بلى قال: فعلام نعط الدنيا في ديننا؟ قال: أنا عبد الله ورسوله لن أخالف أمره ولن يضيعني. وكان عمر **t** يقول: ما زلت أصوم وأتصدق وأصلي وأعنت من الذي صنعت يومئذ مخافة كلامي الذي تكلمته يومئذ، حتى رجوت أن يكون طيراً. قال: ثم دعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب **t** فقال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال: فقال سهيل: لا أعرف هذا ولكن أكتب باسمك اللهم قال: فقال رسول الله ﷺ أكتب باسمك اللهم فكتبها، ثم قال: أكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو. قال: فقال سهيل: لو شهدت أنك رسول الله لم أقااتلك، ولكن أكتب اسمك واسم أبيك. قال: فقال رسول الله ﷺ: اكتب...

وبينما كان يكتب الكتاب الرسول ﷺ عنده، إذ جاء أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في الحديد قد انفلت إلى رسول الله ﷺ، وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ قد خرجوا وهم لا يشكون في الفتح لرؤيا رآها رسول الله ﷺ، فلما رأى ما رأوا من الصلح والرجوع وما تحمل عليه رسول الله في نفسه، دخل على الناس من ذلك أمراً عظيماً حتى كادوا يهلكون، فلما رأى سهيل أبا جندل قام إليه فضرب وجهه وأخذ بتلابيبه وقال: يا محمد قد لجت القضية بيني وبينك قبل أن يأتيك هذا، قال: صدقت فجعل ينتره بتلابيبه ويجره يعني يرده إلى قريش، وجعل أبو جندل يصرخ بأعلى صوته: يا معشر

المسلمين أَرَدُ على المشركين يفتنوني في ديني فزاد ذلك الناس إلى ما بهم، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا جندل اصبر واحتسب، فإن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً. أنا قد عقدنا بيننا وبين القوم صلحاً وأعطيناهم على ذلك وأعطينا عهد الله، وأنا لا نغدر بهم، قال: فوثب عمر بن الخطاب مع أبي جندلٍ يمشي إلى جنبه ويقول: اصبر أبا جندل، فإنما هم المشركون وإنما دم أحدهم دم كلب.

قال: ويدي قائم السيف منه، قال: يقول عمر: رجوت أن يأخذ السيف فيضرب أباه. قال: فضن الرجل بأبيه ونفذت القضية. فلما فرغ رسول الله ﷺ من الكتاب أشهد على الصلح رجالاً من المسلمين ورجالاً من المشركين ومنهم أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن سهيل عمرو وسعد بن أبي وقاص ومحمود بن مسلمة ومكرز بن حفص⁽¹⁾.

ويثبت لدينا من خلال الاطلاع على نص صلح الحديبية، أن النبي ﷺ قد صالح الكفار على الرجوع إلى المدينة، وعلى قبول كل من أتى كافراً من المسلمين وعلى رد من كل من جاء مسلماً من المشركين من قبل الرسول ﷺ والصحابة.

وجاء في كتب السيرة أن عمر بن الخطاب كان قد اعترض على بعض بنود الصلح، لأنه اعتبر أن في بعض تلك البنود إضعافاً للمسلمين، وتضييعاً لبعض حقوقهم أمام الكفار من أهل مكة، حيث جاء أبو عبيدة وقال لعمر: ألا تسمع يا ابن الخطاب رسول الله ﷺ يقول: تعوذ بالله من الشيطان واتهم رأيك، فجعل يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم حيناً⁽²⁾.

(1) أخرجه البخاري حديث رقم 252 كتاب الشروط باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب. وانظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص188-197 مرجع سابق. وانظر السهيلي، الروض الأنف، ج4، ص50 وما بعدها.

(2) انظر المقرئزي، إمتاع الأسماع، ج1، ص291.

وقد ظهر في صلح الحديبية العديد من الجوانب الهامة ومنها:

أولاً: مفاوضة سهيل بن عمرو لرسول الله ﷺ.

حيث جاء أنه "لما بلغ قريش أمر بيعة الرضوان وأدرك زعمائها تصميم الرسول ﷺ على القتال، أوفدت سهيل بن عمرو في نفر من رجالها لمفاوضة النبي ﷺ".⁽¹⁾

ولما نادى الرسول ﷺ سهيلاً قال: لقد أراد القوم الصلح حيث بعثوا هذا الرجل.⁽²⁾

وعرفنا كيف ألقى النبي ﷺ (سهيل بن عمرو) المعاهدة المتفق عليها، وكيف أمر الكاتب أن يبدأ المعاهدة بكلمة بسم الله الرحمن الرحيم، وعندها رفض رئيس الوفد القرشي كتابتها، وطلب كتابة باسمك اللهم، فوافق النبي ﷺ تمشياً مع سياسة الحكمة والحكم.⁽³⁾

ونجد أن معاهدة صلح الحديبية تمت والمسلمون في موقف قوة لا ضعف، وأنهم كان بإمكانهم أن لا يقبلوا كثيراً من الشروط في هذا الصلح لكنهم التزموا بأمر الرسول ﷺ، وأن الرسول ﷺ كان حريصاً على إرضاء السفراء، وسعيهم بالحلم واللين حتى يصل إلى الغاية التي ينشدها الإسلام، وهي حقن الدماء، وإحلال السلام ورجاء أن يعقل القوم الحق، وأن يراجعوا المواقف ويسمعوا كلام الله ﷻ.⁽⁴⁾

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص193. وانظر مصطفى، علي، التأريخ السياسي والعسكري لدولة في عهد الرسول ﷺ إستراتيجية الرسول السياسية والعسكرية، ط1، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 1419هـ - 1998م، ص339-340.

(2) الواقدي، المغازي، ج2، ص602-605.

(3) المصدر السابق، ج2، ص611.

(4) الديك، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، ص269.

ولو تأملنا في نصوص المعاهدة تلك فإننا نأخذ منها ما يلي:
إن بداية المعاهدة، ما يسمى بالديباجة بدأت باسم الله وكل معاهدة في وقتنا الحاضر تبدأ بما يتفق عليها طرفي المعاهدة واسم الله هو ما تبدأ به كافة المعاهدات في الإسلام.

في معاهدة صلح الحديبية ذكر الرسول ﷺ بعد البداية طرفي التعاقد.
ظهر في الصلح بواعث هذه المعاهدة وشروطها
نستنبط من هذا الصلح جواز مصالحة المشركين ببعض ما فيه ضيم على المسلمين للمصلحة الراجحة ودفع ما هو شر من ذلك⁽¹⁾.

إن المعاهدات قد تكون مفتوحة لمن يجب أن يدخل فيها من الأطراف والدول الأخرى وهذا ما يدل عليه القانون الدولي، حيث أجاز أن تكون المعاهدة مفتوحة لمن يجب الدخول فيها، حيث دخلت خزاعة وكنانة في الصلح الذي أنهى حالة الحرب القائمة بين هاتين القبيلتين والتي امتدت لسنوات عديدة⁽²⁾.

ثانياً: احترام المعارضة النزيهة.

المعارضة لغة: من الاعتراض وهو المنع والمعارضة كأن عرض فعله كعرض فعله، أي أتى إليه بمثل صنيعه⁽³⁾.

وأما اصطلاحاً: فهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم⁽⁴⁾.
وقد تجلّى هذا الأمر من الرسول ﷺ في موقفه مع عمر بن الخطاب عندما جاء معلناً معارضته لهذه الاتفاقية ، وقال لرسول الله ﷺ: أأنت رسول الله؟ قال: بلى، قال:

(1) ابن قيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج3، ص306

(2) باشميل، صلح الحديبية، ص280

(3) انظر، أبادي، القاموس المحيط، ج2، ص334

(4) البركتي، التعريفات الفقهية، ص209

أولسنا بالمسلمين؟ قال: بلى، قال: أوليسوا بالمشركين؟ قال: بلى، قال: فعلام نعطي الدنيا في ديننا؟ قال: إني رسول الله ولست أعصيه⁽¹⁾.

المعاهدة الثانية: الصلح مع غطفان

في رواية من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "جاء الحارث الغطفاني إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا محمد شاطرنا تمر المدينة، فقال ﷺ حتى أستأمر السعود، فبعث إلى سعد بن معاذ، وسعد بن عباد، وسعد بن مسعود، وسعد بن خيثمة، فقال: إني قد علمت أن العرب قد رمتكم عن قوس واحدة، وأن الحارث سألكم أن تشاطروه تمر المدينة فإن أردتم أن تدفعوه عامكم هذا في أمركم بعد، فقالوا: يا رسول الله أوحى من السماء؟ فالتسليم لأمر الله أو عن رأيك وهوأك، فرأينا تبع هواك ورأيك، فإن كنت إنما تريد الإبقاء علينا فوالله لقد رأيتنا وإياهم على سواء ما ينالون منا ثمرة إلا شراءً أو قرى، فقال رسول الله ﷺ: هو ذا تسمعون ما يقولون"⁽²⁾.

وفي رواية "... أقام الرسول ﷺ رابطاً، وأقام المشركون يحاصرونه بضعاً وعشرين ليلة، قريباً من شهر، ولم يكن بينهم حرب إلا رمياً بالنبل، فلما اشتد على الناس البلاء بعث رسول الله ﷺ إلى عيينة بن حصن والحارث بن عوف المري وهما قائدا غطفان، وأعطاهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه وعن أصحابه، فجرى بينه وبينهم الصلح حتى كتبوا الكتاب، ولم تقع الشهادة ولا عزيمة الصلح إلا المراوضة، فلما أراد الرسول ﷺ أن يفعل ذلك بعث إلى السعدين فذكر لهما ذلك واستشارهما فيه، فقالا: يا رسول الله أماً تحبه فنصنعه، أم شيئاً أمرك الله به لا بد لنا من العمل به، أم شيئاً تصنعه لنا؟ فقال: بل شيء أصنعه لكم، والله ما أصنع ذلك إلا لأنني رأيت العرب رمتكم عن قوس واحدة وكالبوكم من كل جانب فأردت أن أكسر

(1) الشامي، صالح احمد، من معين السيرة النبوية، ط2، المكتب الإسلامي 1413هـ - 1992م، ص333.

(2) السهيلي، الروض الأنف، ج3، ص426.

عنكم من شوكتهم إلى أمر ما. فقال له سعد بن معاذ: يا رسول الله قد كنا وهؤلاء على الشرك بالله وعبادة الأصنام لا نعبد الله ولا نعرفه، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة واحدة إلا قرأ أو بيعاً، أفحين أكرمنا الله بالإسلام، وهدانا له وأعزنا بك وبه نعطيهم أموالنا؟ ما لنا بهذا من حاجة والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم فقال النبي ﷺ: أنت وذاك. فتناول سعد بن معاذ الصحيفة فمحا ما فيها من الكتاب ثم قال: ليجهدوا علينا⁽¹⁾.

"وتظهر هنا حنكة الرسول ﷺ وحسن سياسته حين اختار قبيلة غطفان بالذات لمصالحتها على مال يدفعه إليها على أن تترك محاربته وترجع إلى بلادها، فهو يعلم ﷺ أن غطفان وقادتها ليس لهم من وراء الاشتراك في هذا الغزو أي هدف سياسي يريدون تحقيقه، أو باعث عقائدي يقاتلون تحت رايته، وإنما كان هدفهم الأول والأخير من الاشتراك في هذا الغزو الكبير هو الحصول على المال بالاستيلاء عليه من خيرات المدينة عند احتلالها؛ ولهذا لم يحاول الرسول ﷺ الاتصال بقيادة الأحزاب من اليهود كحيي بن أخطب وكنانة بن الربيع أو قادة قريش كأبي سفيان بن حرب، لأن هدف أولئك الرئيسي لم يكن المال، وإنما كان هدفهم سياسياً وعقائدياً يتوقف تحقيقه والوصول إليه على هدم الكيان الإسلامي من الأساس لذا فقد كان اتصاله فقط بقيادة غطفان الذين لم يترددوا فعلاً في قبول العرض الذي عرضه عليهم النبي ﷺ⁽²⁾.

استجاب القائدان الغطفانيان (عيينة بن حصن والحارث بن عوف) لطلب النبي ﷺ وثم طرح بنود الاتفاق وهي:

- أ. عقد صلح منفرد بين المسلمين وغطفان الموجودة ضمن جيوش الأحزاب.
- ب. توادع غطفان المسلمين وتتوقف عن القيام بأي عمل حربي ضدهم (وبخاصة في هذه الفترة).

(1) انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص120.

(2) باشميل، محمد احمد، غزوة الأحزاب، ص201

ج. تفك غطفان الحصار عن المدينة وتتسحب جيوشها عائدة إلى بلادها.

د. يدفع المسلمون لغطفان (مقابل ذلك) ثلث ثمار المدينة كلها.

من مختلف الأنواع ويظهر أن ذلك لسنة واحدة⁽¹⁾.

ومن الصلحين السابقين نجد أن الصلح لا يكون إلا في حالة حرب أو نزاع وقد ظهر هذا جلياً في الصلح مع غطفان بالذات حيث ظهر بوضوح جواز مصالحة العدو لدفع ضرر عن المسلمين، حتى ولو كان في هذه المصالحة ضيم على المسلمين، ولا يكون ذلك إلا لحاجة أو ضرورة، ففي الصلح مع غطفان تمت المصالحة على أعطائهم ثلث المدينة، وفي صلح الحديبية صالح الرسول ﷺ الكفار على الرجوع إلى المدينة، وعلى قبول كل من أتى الهدف الأساسي لعقدهما هو دفع الضرر المحدق بالمسلمين، والمتوقع أن يقع عليهم ويضر بهم.

المعاهدة الثالثة: الصلح مع أهل جرباء وأذرح

جرباء: بلد على الطريق الروماني القديم بين بصرى و بحر القلزم وعلى مسيرة شهر من أذرح⁽²⁾.

أذرح: اسم مكان بين معان وبطرا، وهي محلة رومانية فخمة⁽³⁾.

حيث جاء فيها: "بسم الله، هذا كتاب من محمد النبي إلى أهل أذرح أنهم آمنون بأمان الله ومحمد، وأن عليهم مائة دينار في كل رجب وافية طيبة، والله كفيل عليهم بالنصح والإحسان، ومن لجأ إليهم من المسلمين من المخافة والتقدير إذا خشوا على المسلمين، وهم آمنون حتى يحدث إليهم محمد قبل خروجه"⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق ص 201- 202

(2) انظر دائرة المعارف الإسلامية، ج 6 ص 329

(3) المرجع السابق ج ص 206

(4) الصالح، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، دار الكتب العلمية لبنان، ط 1، ج 5، ص 461.

هذه المعاهدة مصالحة بين الرسول ﷺ وأهل جرباء وأذرح، وأعطاهم فيها الرسول ﷺ والأمان وفرض عليهم الجزية يدفعونها في كل عام مرة، وأنه يجوز للمسلمين الذين كانوا يخافون التقدير اللجوء إليهم، وبالتالي يعاملون معاملتهم في دفع الجزية، وييقون على أمانتهم ما لم يحدث إليهم الرسول ﷺ خارجاً إليهم..

المعاهدة الرابعة: معاهدته مع يهود بني عاديا من تيماء

تيماء: بليدة قديمة في واحة كثيرة الماء شمال الجزيرة العربية⁽¹⁾.

وجاء فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد رسول الله لبني عاديا أن لهم الذمة وعليهم الجزية ولا عدا ولا جلاء، الليل مد⁽²⁾ والنهار شد⁽³⁾. وكتب خالد بن سعيد"⁽⁴⁾.

وهذه مصالحة بين هؤلاء القوم وبين الرسول ﷺ .

ومما سبق نجد أن الصلح يكون في حالين:

أولاً: حالة الحرب.

ومثال ذلك صلح الحديبية، والصلح مع غطفان، فكلاهما كان فيه حالة عدا للمسلمين واضحة وظاهرة، فالصلح مع غطفان كان في وقت غزوة الأحزاب، والكل يتكالب حول المسلمين وعليهم، وصلح الحديبية كان في الفترة التي ظهر فيها العداء الأكبر والأوضح في تاريخ السيرة النبوية من قبل الكفار المشركين من أهل مكة وقريش للرسول ﷺ.

(1) انظر دائرة المعارف الإسلامية، ج6، ص130.

(2) مدّ: مد النهار ارتفع. انظر القاموس المحيط ج1، ص337.

(3) شدّ: العدوّ، وفي النار ارتفاعها والتقوية. انظر القاموس المحيط ج1 ص305.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص213.

ثانياً: حالة السلم.

وأستطيع أن أطلق عليه اسم مصالحة كما حصل في مصالحة النبي ﷺ لأهل جرباء وأذرح، ومصالحته لقوم بني عاديا من تيماء .
فالمعاهدة في كل حال جرت على أساس الصلح، ووضع الحرب بين المسلمين والحفاظ على ما لهم وما عليهم.

المعاهدة الخامسة: صلح النبي ﷺ مع يهود خيبر

خيبر: واحة على الطريق بين المدينة والشام⁽¹⁾.

وملخص هذا الصلح "أن النبي ﷺ سار إلى حصون خيبر، فحاصرها، وأسقطها حصناً حصناً، ولما اشتد الأمر على يهود خيبر واستيقنوا بالهلكة، نزل ابن أبي الحقيق فصالح النبي ﷺ على حقن دمائهم ويسيرهم ويخلون بين رسول الله ﷺ وبين ما كان لهم من الأرض والأموال والصفراء⁽²⁾ والبيضاء⁽³⁾ والكراع⁽⁴⁾ والحلقة⁽⁵⁾، إلا ما كان على ظهر إنسان- يعني لباسهم- فقال رسول الله ﷺ وبرئت منكم ذمة الله ورسوله إن كنتم شيئاً فصالحوه على ذلك"⁽⁶⁾.

وفي رواية: أن رسول الله ﷺ قاتل أهل خيبر حتى ألجأهم إلى قصرهم، فغلب على الأرض والزرع والنخل، فصالحوه على أن يجلو منها ولهم ما حملت ركابهم ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء ويخرجون منها واشترط عليهم أن لا يكتموا ولا

(1) انظر دائرة المعارف الإسلامية، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط1، 1418هـ — 1998م، ج28، ص8803.

(2) الصفراء:الذهب انظر القاموس المحيط ج2 ص69

(3) البيضاء: الحنطة والرطب.والبيضاء : الملساء ولون من التمر انظر القاموس المحيط ج2 ص323

(4) الكراع: الأنعام والإبل والبقر والغنم . انظر القاموس المحيط، ج3 ص80-81.

(5) الحلقة:الدرع والحبل ومن الإثناء ما بقي خاليا. انظر القاموس المحيط، ج3 ص230

(6) الواقدي، المغازي، ج2، ص669-671.

يُغَيِّبُوا شَيْئاً، فَإِنْ فَعَلُوا فَلَا ذِمَّةَ لَهُمْ، وَلَا عَهْدَ، فَغَيَّبُوا مَسْكَاً فِيهِ مَالٌ وَحَلِيٌّ لِحَيٍّ بَنٍ أخطب، وكان احتمله معه إلى خيبر حين أُجِّلَتِ النُّزُورُ، فقال الرسول ﷺ لهم: ما فعل مسك حيي الذي جاء به من النضير؟ فقال: أذهبته النفقات والحروب، فقال: العهد قريب والمال أكثر من ذلك، فدفعه رسول الله ﷺ إلى الزبير فمسه بعذاب، وقد كان حيي قبل ذلك دخل خربة، فقال: قد رأيت صبيّاً يطوف في خربة ها هنا فذهبوا فطافوا فوجدوا المسك في الخربة، فقتل رسول الله ﷺ ابني أبي الحقيق وأحدهما زوج صفية بنت حيي بن أخطب، وسبى رسول الله ﷺ نسائهم وذرائعهم وقسم أموالهم بالنكت الذي نكتوا وأراد إجلائهم منها، فقالوا: يا محمد دعنا نكون في هذه الأرض نصلحها ونقوم عليها ولم يكن لرسول الله ﷺ ولا لأصحابه (غلمان) يقومون عليها، وكانوا لا يفرغون أن يقوموا عليها، فأعطاهم خيبراً على أن لهم الشطر من كل زرع ونخيل وشيء ما بدا لرسول الله ﷺ⁽¹⁾.

وهنا لم يقيم الرسول ﷺ بعقد الصلح إلا بعد اشتداد الحصار وسقوط العديد من حصون يهود في خيبر بيد المسلمين .

المعاهدة السادسة: مصالحة يهود وادي القرى

وادي القرى: بين العلاء والمدينة على الطريق التجاري بين الشام وجنوب شبه الجزيرة العربية⁽²⁾.

"بعد أن خرج المسلمون مع رسول الله ﷺ من خيبر إلى وادي القرى، وكان رفاعه بن زيد بن وهب الجذامي قد وهب لرسول الله ﷺ عبداً أسوداً يقال له مدعم، وكان يرحل لرسول الله ﷺ، فلما نزلوا بوادي القرى انتبهوا إلى يهود، وقدم إليها من العرب، فبينما مدعم يحط رحل رسول الله ﷺ استقبلهم يهود بالرمي حين نزلوا، فأقبل سهم عائر فأصاب مدعماً فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال ﷺ: "كلا والذي نفسي بيده

(1) انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص206-227.

(2) انظر دائرة المعارف الإسلامية، ج32، ص10099

إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغنم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً، فلما سمع الناس بذلك جاء رجل إلى رسول الله ﷺ بشراك أو شراكين، فقال ﷺ: "شراك من نار أو شراكان من نار" فعياً الرسول ﷺ أصحابه للقتال وصفهم ودفع لواءه إلى سعد بن عباد، وراية إلى الحباب بن المنذر، وراية إلى سهل بن حنيف، وراية إلى عباد بن بشر، ثم دعاهم إلى الإسلام وأخبرهم إن أسلموا أحرزوا أموالهم وحققوا دماءهم وحسابهم على الله، قال: فبرز رجل منهم فبرز إليه الزبير بن العوام فقتله، ثم برز آخر فبرز إليه علي فقتله، حتى قتل منهم أحد عشر رجلاً كلما قتل منهم رجلاً دُعي من بقي منهم إلى الإسلام، ولقد كانت الصلاة تحضر ذلك اليوم، فيصلي بأصحابه ثم يعود فيدعوهم إلى الإسلام وإلى الله عز وجل ورسوله، وقاتلهم حتى أمسى وغدا عليهم فلم ترتفع الشمس قيد رمح حتى أعطوا بأيديهم، وفتحها عنوة وغنمهم الله أموالهم وأصابوا أثاثاً ومتاعاً كثيراً. وأقام رسول الله ﷺ بوادي القرى أربعة أيام، فقسم ما أصاب على أصحابه وترك الأرض والنخيل في أيدي يهود وعاملهم عليها، فلما بلغ يهود تيماء وطيء به رسول الله ﷺ خيبر وفدك ووادي القرى، صالحوا رسول الله ﷺ على الجزية، وأقاموا بأيديهم أموالهم، فلما كان عمر أخرج يهود خيبر وفدك ولم يخرج أهل تيماء ووادي القرى لأنهما داخلتان في أرض الشام⁽¹⁾.

ومما سبق نجد أن الرسول ﷺ قد صالح وعاهد قبائل من يهود كقبائل وادي القرى و خيبر. المعاهدة السابعة: معاهدته مع ملك أيله

أيله: اسم ميناء في الزاوية الشمالية الشرقية من خليج العقبة⁽²⁾.

"أتى رسول الله ﷺ وهو بتبوك أمير أيله وهو "يوحنا بن روبة" ولما دخل على رسول الله ﷺ كان في عنقه صليب من ذهب لأنه نصراني، وكان معقود شعر الرأس. فدخل على الرسول ﷺ وهو مطأطئ رأسه، فقال له الرسول: ارفع رأسك.

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص248.

(2) انظر دائرة المعارف الإسلامية، ج3، ص206.

وعرض عليه الإسلام، وأخبره أنه رسول الله وخاتم النبيين، وبلغه الدعوة، لكن يوحنا بن رؤبة رفض الدخول في الإسلام، وأصرّ على نصرانيته.

ثم صالح يوحنا بن رؤبة الرسول ٢ على أن يعطيه الجزية، فقبل رسول الله ٢ ذلك منه، وأمنّه، وكتب له كتاب أمان.

وهذا نص كتاب الأمان:

"بسم الله الرحمن الرحيم.

هذه أمانة من الله، ومحمد النبي رسول الله، ليوحنا بن رؤبة وأهل أيله: سفنهم وسيارتهم في البر والبحر، لهم ذمة الله، وذمة محمد النبي، ومن كان معهم من أهل الشام، وأهل اليمن، وأهل البحر.. فمن أحدث منهم حدثاً، فإنه لا يحول ماله دون نفسه، وإنه طيب لمن أخذه من الناس، وإنه لا يحل أن يمنعوا ماءً يردونه، ولا طريقاً يريدونه، من برٍّ أو بحر... " (1).

المعاهدة الثامنة: صلحه ٢ مع نصارى نجران.

نجران: مدينة في شمال اليمن مركز مدني هام في الجزيرة العربية في الزمن القديم (2).

"بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما كتب محمد النبي رسول الله ٢ لأهل نجران إذ كان له حكمه عليهم، أن في كل سوداء وبيضاء، وحمراء وصفراء وثمررة ورقيق وأفضل عليهم وترك ذلك لهم كله، ألفي حلة وفي كل رجب ألف حلة، كل حلة أوقية ما زاد على الخراج أو نقص فعلى الأراضى فليحسب وما قضوا من ركاب أو خيل أو دروع أخذ منهم بحساب وكل أهل نجران مقري رسلي عشرين ليلةً فما دونها، وعليهم عارية ثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً، وثلاثين درعاً، إذا كان كيداً باليمن ذو مغدرة وما

(1) انظر نص الكتاب في ابن هشام، السيرة النبوية، ج4، ص169. والواقدي، المغازي، ج3،

(2) انظر دائرة المعارف الإسلامية، ج31، ص9885.

هالك مما أعاروا رسلي فهو ضامن على رسلي حتى يؤدوه إليهم، ولنجران وحاشيتها
ذمة الله ورسوله، على دمائهم وأموالهم وملتهم وبيعهم ورهبانهم وأساقفهم وشاهدهم
وغائبهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير وعلى أن لا يغيروا أسقفاً من سقيفاه ولا
واقهاً من وقبهاه ولا راهباً من رهبانيته، وعلى أن لا يحشروا، ولا يعشروا، ولا يطاءً
أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقاً فالنصف بينهم بنجران على أن لا يأكلوا الربا، فمن
أكل الربا من ذي قبل فذمتي منه بريئة، وعليهم الجهد والنصح فيما استقبلوا غير
مظلومين ولا معنون عليهم... شهد بذلك عثمان بن عفان ومعيقب وكتب...⁽¹⁾.

وعلى ذلك يكون بعث أبي عبيدة عامر بن الجراح سفيراً للرسول r معهم:

وقد روي حصول كثير من المجادلات مع وفد نجران ونجد الإمام ابن حجر في
كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري، قد أورد عدة دلالات لهذا الصلح ومنها:

1. إن إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله في الإسلام، حتى يلتزم أحكام الإسلام.
2. جواز مجادلة أهل الكتاب، وقد تجب إذا تعينت المصلحة في ذلك.
3. مصالحة أهل الذمة على ما يراه الإمام من أصناف المال، ويجري ذلك مجرى
ضرب الجزية عليهم.

4. بعث النبي الرجل الصالح الأمين لأهل الهدنة⁽²⁾.

4. 3 المعاهدات التجارية

وتعد هذه المعاهدات من أهم أسباب تحسين الوضع الاقتصادي في دولة المدينة
المنورة.

فمكة بلد قامت بواد غير ذي زرع فعمل أهلها بالتجارة، وكانت التجارة مصدر
دخل لهم. أما المدينة فهي بلد زراعي، يغلب على أهله العمل بها، وغلب يهود فيها
على التجارة والصناعة.

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج5، ص66

(2) انظر ابن حجر، احمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار
المعرفة، طبعة مصورة عن الطبعة السلفية. ج8، ص94-95.

ونخرج من ذلك إلى حقيقة مهمة ألا وهي أن غالب المهاجرين عملهم التجارة كيف لا وهم أهل مكة، وأن غالب الأنصار كان عملهم الزراعة.

وهذا يعني صعوبة الوضع الاقتصادي في المدينة المنورة، مع وجود تلك الأعداد الهائلة من المهاجرين الذين لا يحسنون الزراعة، وإزاء هذه الحال حرص الرسول ﷺ على تأمين ورغد الناحية الاقتصادية في المدينة المنورة بما يكفل للمسلمين العيش الكريم.

المعاهدة الأولى: المعاهدة مع ثقيف.

وجاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي رسول الله ﷺ (لثقيف) كتب: أن لهم ذمة الله الذي لا إله إلا هو، وذمة محمد بن عبدالله النبي على ما كتب في هذه الصحيفة.

إن واديههم حرام محرّم لله كله، عضاهه⁽¹⁾ وصيده وظلم فيه وسرق فيه أو إساءة. وثقيف أحق الناس بوجّ لا يعبر طائفهم ولا يدخله عليهم أحد من المسلمين يغلبهم عليه. وما شاءوا أحدثوا في طائفهم من بنيان أو سواه بواديهم، ولا يحشرون ولا يعشرون، ولا يستكرهون بمال ولا نفس وهم أمة من المسلمين، يتولجون من المسلمين حيث شاؤوا وأينما تولّجوا ولجوا.

وما كان لهم من أسير فهو لهم، هم أحق الناس به حتى يفعلوا به ما شاؤوا، وما كان لهم من دين فيهن فبلغ أجله فإنه لواط متبراً من الله، وما كان لثقيف من دين في صحفهم اليوم الذي أسلموا عليه في الناس فإنه لهم.

وما كان لثقيف من وديعة في الناس أو مال أو نفس غنمها مودعها أو أوضاعها إلا فإنها مؤداة.

وما كان لثقيف من نفس غائبة أو مال فإن له من الأمن ما لشاهدهم. وما كان لهم من مال بلية فإن له من الأمن مالهم بوج وما كان لثقيف من حليف أو تاجر فإن له

(1) عضاهه: بالكسر أعظم الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك. انظر أبادي، فيروز أبادي، القاموس المحيط، حرف الهاء، فصل العين. ج.4، ص283.

مثل قضية أمر ثقيف. وإن طعن طاعن على ثقيف أو ظلمهم ظالم، فإنه لا يطاع فيهم في مال ولا نفس، وأن الرسول ينصرهم على من ظلمهم والمؤمنون. ومن كرهوا أن يلج عليهم من الناس فإنه لا يلج عليهم وأن السوق والبيع بأفنية البيوت.

وأنه لا يؤمر عليهم إلا بعضهم على بعض، على بني مالك أميرهم، وعلى الأحلاف أمرهم، وما سقت ثقيف من أعناب قریش فإن شطرها لمن سقاها. وما كان لهم من دين في رهن لم يلط، فإن وجد أهله قضاء قضوا وإن لم يجدوا قضاء فإنه إلى جمادى الأولى من عام قابل، فمن بلغ أجله فلم يقضه فإنه قد لاطه، وما كان لهم في الناس من دين فليس عليهم إلا رأسه.

وما كان لهم أسير باعه ربه فإن له بيعه، وما لم يبع، فإن فيه ست قلائص نصفان حقان وبنات لبون كرام سمان. ومن كان له بيع اشتراه فإن له بيعه⁽¹⁾.

كانت الطائف مدينة ثقيف، مركزاً تجارياً عظيماً جداً عند ظهور الإسلام وكان لها آلهتها ولها حرما الخاص، تكاد تصل إلى منزلة قریش وتضارعها، وتضافرت خصوبة أرضها مع مصادر المياه العذبة، كل هذه العوامل جعلت من مدينة الطائف مقراً صالحاً لمجموعة غنية مستقرة لها نظام إداري عظيم الدقة ومنعة سياسية تنافس ما كان عليه الحال في مكة⁽²⁾.

وبإمعان النظر في السيرة النبوية نستذكر هجرة النبي ﷺ للطائف راغباً في تكوين نواة للإسلام فيها، وها هو يعود بعد فتح مكة يستهدف الطائف، يحاصرها ويحاصر تجارتها، فتأتي الوفود من ثقيف لعقد الاتفاق مع النبي ﷺ، وقد حرص النبي ﷺ على إجراء المفاوضات معهم، ومعرفة شروطهم لعقد هذا الاتفاق⁽³⁾.

(1) انظر أبو عبيد، الأموال، ص 184-185. وابن سعد، الطبقات، ج 2، ص 23، ص 190.

(2) قاسم، عون الشريف، نشأة الدولة الإسلامية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 2، 1400هـ — 1980م، ص 135.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 2، ص 114. وانظر الروض الأنف، ج 4، ص 313-318.

فالوثيقة كانت نوعاً من التحالف في ظلال المحافظة على الاستقلال الداخلي لأراضي ثقيف، ورفعت هذه الوثيقة أمرين هامين أن هؤلاء القوم من ثقيف يرفع عنهم التجنيد الإجباري وترفع عنهم ضريبة الزكاة الممثلة بالعشر.

"وقال النبي ﷺ: سيتصدقون ويجاهدون إذا أسلموا"⁽¹⁾.

4. 4 المعاهدات المتعلقة بالتعاون العسكري والسياسي

تعددت المعاهدات من حيث أهدافها، فنجد بعضاً منها تعلق بالتجارة وأخرى بحسن الجوار وبعضها بالسياسة وأحياناً كثيرة نجد المعاهدات تشمل أهدافاً سياسية مثلاً وأهدافاً من حسن الجوار أيضاً.

المعاهدة الأولى: دستور المدينة

تعد هذه الوثيقة من أهم المعاهدات السياسية والعسكرية، فهي ليست فقط وثيقة تجارية، بل نجدها اشتملت على جوانب كثيرة هامة جداً.

(فوردي في البند رقم (13) منها: "... وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من يفر منهم، أو ابتغى دسيسة ظلم، أو إثماً أو عدواناً أو فساداً بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم.

وفي البند رقم (16) من الوثيقة: "... وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم".

وفي البند رقم (37. أ) من الوثيقة: "... وأن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم"

وفي البند رقم (44): "... وان بينهم النصر على من دهم يثرب"⁽²⁾.

ويظهر في هذا الدستور كيف استطاع الرسول ﷺ بإجرائه هذه الوثيقة الهامة أن يحدد نظام الدولة المسلمة سياسياً وعسكرياً من خلال توحيد كافة القوى والعناصر،

(1) سنن أبي داود، حديث رقم 2630، كتاب الخراج والإمارة والفيء

(2) انظر ص 51 من الرسالة

وكان هذا الأمر جديداً وغير معروف، فدخلت كل القبائل والعشائر في جوار الرسول ﷺ، وكانت ضمن من اشتركوا في هذه المعاهدة الهامة، وحرص الرسول ﷺ من خلال هذه الوثيقة على الإحاطة الشاملة بكل أمور الدولة الإسلامية من تنظيمات وعلاقات داخلية، وقد ظهر في هذه الوثيقة ظهوراً قوياً لسلطة القانون وسيادة الدولة كافة الأفراد فيها.

وبرغم ما سمع عن النزاعات الداخلية بين القبائل المتعددة في المدينة المنورة، إلا أن الرسول ﷺ قد جعل الدفاع عن المدينة المنورة مشتركاً، مسؤوليته تلقى على عاتق كافة القبائل الموجودة داخل المدينة.

وقد ظهر ذلك في البنود (37، 24، 38، 44، 45، 45ب) من هذه الوثيقة فمثلاً في حال أن يكون الجيش في المدينة مكوناً من معسكرين واحد للمسلمين و الآخر لليهود كان على كل معسكر التكفل بنفقاته فيبتاع الأسلحة ويطعم الجند، وهذا يعني أن كل معسكر ينفق على جنوده ولا ينفق معسكر المدينة على معسكر اليهود مطلقاً في المدينة، وهذا بالتالي يؤدي إلى أنهم يأخذون نصيبهم من الغنائم.

المعاهدة الثانية: صلح الحديبية.

ويعتبر صلح الحديبية من تلك الأمثلة على المعاهدات الخاصة بالتعاون العسكري والسياسي.

فالرسول ﷺ خرج إلى مكة المكرمة وقد استنفر معه عدداً من المسلمين بعضهم لبس ملابس الإحرام، والبعض الآخر لم يلبس، ونجده قد اتخذ مجموعة من الإجراءات المثبتة لسلامة نيته أنه يريد العمرة ولا يريد قتالاً ومنها:

1. إحرامه ﷺ وأصحابه.

2. سوق الهدى.

خروجه في شهر ذي القعدة، وهو من الأشهر الحرم التي يضع الناس فيها السلام، إذ أنه هو خرج للعمرة لكنه أخذ بعض الاحتياطات أثناء خروجه فيما لو تحولت

العمرة إلى قتال وغزوة، والرسول ﷺ كان يعلم أن قريشاً هي أهم عقبة بينه وبين الناس في مكة، فحرص ﷺ على إجراء الصلح معها بما يكفل له وللمسلمين، تنحي قريش جانباً ولو لفترةٍ من الزمن، بحيث يأمن فيها المسلمون نوعاً ما من القتال، ويتمكن خلالها ﷺ من تحقيق ما كان يرجوه من الوصول للناس ودعوتهم، ومن دخول كثير من القبائل في الإسلام.

المعاهدة مع أهل جرباء أذرح⁽¹⁾:

ونجد أن الرسول ﷺ قد تصالح مع أهل جرباء و أذرح على الجزية واتفق معهم على ضرب من التعاون العسكري والسياسي، وتأمين الحماية للمسلمين والحماية لأنفسهم طالما هذا العهد قائم بينهم وبين الرسول ﷺ.

معاهدة ﷺ مع بنو غفار من أهل المدينة⁽²⁾.

وجاء فيها: "أنهم من المسلمين، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وأن النبي ﷺ، عقد لهم ذمة الله وذمة رسوله على أموالهم وأنفسهم، لهم النصر على من بدأهم بالظلم، وأن النبي إذا دعاهم لينصروه أجابوه وعليهم نصره، إلا من حارب في الدين، ما بلّ بحر صوفه، وإن هذا الكتاب لا يحول دون إثم"⁽³⁾.

بنو غفار من أوائل القبائل الصغيرة التي تعاقد معها النبي ﷺ، وبهذه الوثيقة يكون بنو غفار جماعة من المسلمين، لهم ما لهم من حقوق وعليهم ما عليهم من واجبات، منحوا الأمان على أشخاصهم وممتلكاتهم، ويثبت لنا في هذه المعاهدة ما يأتي: الأمر الأول: العلاقة بين الدولة الإسلامية وبنو غفار تسمى بالمداخلة.

فالوثيقة اعتبرتهم من المسلمين وبالتالي هم متساوون في الحقوق والواجبات، فقبيلة بنو غفار دخلت مع الرسول ﷺ في اتحاد فدرالي كما يسمى في وقتنا الحاضر كيف لا

(1) انظر نص الوثيقة (72) من هذه الرسالة

(2) انظر صفحة 61 من هذه الرسالة، مبحث حسن الجوار

(3) انظر ابن سعد، الطبقات، ج1، ص210.

والدستور موضوع والقوانين واضحة المعلم وكل ما ينظم العلاقة بين السلطة والرعية يوضحه ٢ .

الأمر الثاني: من المعلوم أن قبيلة غفار كانت معبراً تجارياً لجميع قوافل قريش، وطريقاً حيوياً لمرور التجار، فحرص ٢ على جعل الاتفاق مع هذه القبيلة له إطار سياسي واضح من خلال بعثه لسفيره أبي ذر الغفاري لهذه القبيلة⁽¹⁾.

وفي هذه الاتفاقية تمكين للدين واضح حرص عليه الرسول ٢ من خلال عقده لهذه المعاهدة مع بنو غفار، كيف لا وهم من قبائل اليمن وفي معاهدته معهم ضمان لوسيلة هامة ينشر من خلالها الإسلام في اليمن وما حولها.

ونستطيع اعتبار جميع ما عقده الرسول ٢ من معاهدات تجارية أو حسن سلوك أو صلح أو غيره، جميعها لها أبعاد سياسية وعسكرية واضحة، كما و تعتبر جميع المراسلات والمخاطبات لملوك الدول المجاورة ضرباً من الأساليب السياسية والعسكرية لتقوية جانب الدولة المسلمة ومن أهم ما أجرى ٢ من المراسلات:

1. مراسلاته مع هرقل ملك الروم⁽²⁾.
2. مراسلاته مع ملك الفرس وأمراء اليمن⁽³⁾.
3. مراسلاته مع النجاشي⁽⁴⁾.
4. مراسلاته مع جيفر وعبد ملكي عمان وإسلامهما⁽⁵⁾.

(1) انظر ابن حنبل، أحمد، فضائل الصحابة، تحقيق وصي الدين بن محمد عباس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج2، ص181.

(2) انظر ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص35. ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص263-267

(3) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر 1967م، ط4، ج2، ص645-646، وص654-655.

(4) انظر ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ترجمة رقم 473، ج1، ص109

(5) ابن القيم، الجوزية، زاد المعاد، ج3، ص693. و السهيلي، الروض الأنف، ج4، ص391.

5. كتاب الرسول ٢ إلى المنذر بن ساوى وإسلامه⁽¹⁾.

6. كتاب الرسول ٢ إلى هوذة الحنفي ملك اليمامة⁽²⁾.

7. كتاب الرسول ٢ إلى المقوقس ملك مصر⁽³⁾.

4. 5 معاهدات التعاون الديني والتضامن

المعاهدة الأولى: رسالة النبي ﷺ للنجاشي ملك الحبشة

ويعتبر البعض أن رسالة النبي ﷺ للنجاشي لا تعد ضرباً من المعاهدات ، ولكني اعتبرها معاهدة، ولو أنها بدأت من طرف واحد ، فهي كانت وسيلة لطلب التعاقد ودخول الإسلام.

"بسم الله الرحمن الرحيم.

من محمد رسول الله إلى النجاشي ملك الحبشة، أسلم أنت فإني أحمد إليك الله والذي لا اله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن وأشهد أن عيسى بن مريم روح الله وكلمته ألقاها إلى مريم البتول الطيبة الحسنة، فحملت به فخلقه الله من روحه ونفخه كما خلق آدم بيده.

وإني أدعوك إلى الله وحده لا شريك له، والموالاة على طاعته وأن تتبعتني وتؤمن بالذي جاءني فإني رسول الله .

وإني أدعوك وجنودك إلى الله عز وجل.

وقد بلغت ونصحت فاقبلوا نصحي والسلام على من اتبع الهدى"⁽⁴⁾.

(1) انظر السهيلي، الروض الأنف ج4، ص390. وابن القيم، زاد المعاد ج3، ص692-693.

(2) انظر ابن القيم، زاد المعاد، ج3، ص696. والسهيلي، الروض الأنف ج4، ص389. وابن سعد، الطبقات، ج1، ص201.

(3) انظر ابن القيم، زاد المعاد، ج3، ص691، والروض الأنف، ج4، ص390. وابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص272.

(4) انظر ابن كثير، السيرة النبوية، دار إحياء التراث العربي، ج2، ص41 و انظر حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية، ص100.

وهنا نجد أبعداً هامة لتلك الرسالة، فقد كانت أسلوباً هاماً للتعاقد من خلال مخاطبة النجاشي بما يناسب حاله وظرفه ودينه، دون تجاوز أو تفريط، فقد خاطب الرسول ﷺ النجاشي بما يستميل قلبه للمسلمين، ويقربهم إليه ويجعله يقف إلى صفهم. وطلب الرسول ﷺ من النجاشي بدعوة رقيقة دخول الإسلام وموالاته المسلمين على طاعة الله .

وكان من نتيجة هذه المراسلة إسلام النجاشي، وإحسانه إلى المسلمين الذين كانوا عنده في الحبشة، فكان جاراً لهم، آمنين على دينهم عنده، يعبدون الله وحده، ولا يؤذيهم أحد، ولا يسمعون من أحد شيء يكرهونه، ورغم إرسال قريش لرجلين قوين منها للنجاشي ليخرج المسلمين منها إلا أنه لم يستجيب لذلك رغم الهدايا الثمينة. وبالتالي نستطيع اعتبار هذه المراسلة مع النجاشي فيها نوع من التضامن والتعاون الديني، فالنجاشي يستقبل المسلمين ويحميهم ويجيرهم وبذلك يكفل الرسول ﷺ حليفاً قوياً للمسلمين وسنداً عظيماً في الحبشة. **المعاهدة الثانية: إقطاعه للداريين من لخم.**

لخم: اللخميون أسرة عربية ظهرت قبل الإسلام في العراق واتخذت الحيرة عاصمة لها وحكمتها 3 قرون⁽¹⁾.

"وفد الداريين على رسول الله ﷺ مرتين، مرة قبل الهجرة ومرة بعدها، وفي المرة الأولى سألوا رسول الله ﷺ إقطاعاً فدعا بقطعه من آدم وكتب كتاباً نسخته: "بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب ذكر فيه ما وهب محمد رسول الله ﷺ للداريين إذا أعطاه الله الأرض وهب لهم بيت عيون وحبرون والمرطوم وبيت إبراهيم ومن منهم إلى الأبد.

(1) انظر دائرة المعارف الإسلامية، ج28، ص8803.

شهد ابن عباس بن عبد المطلب، وخزيمة بن قيس وشرحبيل بن حسنة⁽¹⁾.
وهناك نص آخر وجاء فيه.

"بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما نظر محمد رسول الله لتميم الداري وإخوته: حبرون ومرطوم وبيت
إبراهيم وما فيهن نطية بت بذمتهم ونفذت لهم وسلمت ذلك لهم ولأعقابهم فمن آذاهم آذاه
الله ومن آذاهم لعنه الله.

شهد عتيق بن أبو قحافة وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وكتب علي بن أبي
طالب⁽²⁾.

ونجد هنا قمة التضامن فيما فعله الرسول ﷺ من الإقطاع لهذا الوفد الداري،
كيف لا وهم قوم يكفل الرسول ﷺ حمايتهم له ودفاعهم عنه وعن المسلمين، ودخولهم
الإسلام.

المعاهدة الثالثة: معاهدته ﷺ مع بني غفار .

وقد أوردنا نص هذه المعاهدة سابقاً⁽³⁾.

ولكنني أعرج على موضوع التعاون والتضامن من خلال هذه المعاهدة فالرسول
يتفق معهم على تساويهم مع المسلمين في الحقوق والواجبات.

المعاهدة الرابعة: قبيلة طيء (بنو معاوية بن جروول من طيء)

طيء: قبيلة من قبائل العرب على أيامها الأولى وأصلها يمني⁽⁴⁾.

وجاء فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي لبني معاوية بن
جروول الطائيين: لمن أسلم منهم، وأقام الصلاة، وآتى الزكاة، وأطاع الله ورسوله،

(1) انظر ابن هشام، سيرة ابن هشام، ج3، ص368، حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية،
ص129-130.

(2) حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية، ص131-132

(3) انظر ص 61 من هذه الرسالة.

(4) انظر دائرة المعارف الإسلامية، ج15، ص402.

وأعطى من الغنائم خمس الله وسهم النبي ٢، وفارق المشركين، وأشهد على إسلامه فإنه آمن بأمان الله ورسوله، وأن لهم ما أسلموا عليه من بلادهم ومياهم، وغدوة الغنم من وراء بلادهم، وأن بلادهم التي أرسلوا عليها مثة، وكتب الزبير بن العوام⁽¹⁾. وهنا يظهر مدى التعاون بين الرسول ٢ وهذه القبيلة نوعا من الاستقلالية رغم ارتباطها بالدولة المسلمة، فهي تؤدي واجباتها وتقيم شعائرها من صلاة وزكاة وإعطاء خمس وسهم النبي وغير ذلك مما هو مثبت في الوثيقة، وأبقى كذلك ٢ على أموالهم ومواشيهم، وأراضهم معهم، ليثبت لهم أنه لا يستهدف أموالهم.

(1) انظر ابن سعد، الطبقات، ج1، ص206، والطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج3، ص112 -

الفصل الخامس

فقه المعاهدات النبوية

5.1 أثر المصلحة في تقرير الأحكام

الفقه لغة: العلم بالشيء والفهم له والفتنة وغلب على علم الفقه⁽¹⁾.
وأما اصطلاحاً فهو: العلم بالأحكام الشرعية العملية المستدل على أعيانها، بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة⁽²⁾.
وعرضه الإمام الزركشي بقوله: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية⁽³⁾.
المصلحة لغة: ما يبعث به الصلاح وما يتعاطاه الإنسان من الأعمال الباعثة على النفع⁽⁴⁾.

وأما اصطلاحاً: ما يترتب على الفعل ويبعث على الصلاح ومنه سمي ما يتعاطاه الإنسان من الأعمال الباعثة على نفعه مصلحة⁽⁵⁾.
ثمة أحكاماً فقهية بنيت على تلك المعاهدات وقد تجلّى ذلك في جميع المعاهدات التي أجازها الرسول ﷺ، فقد ثبت أن المصلحة العامة لجماعة المسلمين كان لها منزلة الكبرى، وكانت مقدمة في جميع المعاهدات حتى إن بعض المعاهدات ما أجريت

(1) انظر أبادي، القاموس المحيط، ج4، ص284.

(2) انظر الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني، ط2، مؤسسة الرسالة 1992م، ج1، ص78.

(3) انظر الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البحر المحيط، ط2، دار الصفوة 1992م، ج1، ص21.

(4) انظر لويس معلوف، المنجد، ص432.

(5) البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، ص208.

إلا لمراعاة المصلحة، وهنا لا بد لنا من الحديث عن أثر المصلحة في تقرير الأحكام في المعاهدات النبوية.

تعددت القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية، وتعددت الموضوعات التي تناولتها هذه القواعد، قواعد تعلقت بموضوع المصلحة والمفسدة. ومن هذه القواعد مثلاً:

1. وضع الشرائع، إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً⁽¹⁾.
 2. الأمر في المصالح مطرد مطلقاً في كليات الشريعة وجزئياتها⁽²⁾.
 3. التكليف كله إما لدرء المفساد أو لجلب المصالح، أولهما معاً⁽³⁾.
- المفهوم من وضع الشارع أن الطاعة أو المعصية تعظم بحسب عظم المصلحة، أو المفسدة الناشئة عنها⁽⁴⁾.
- ومعلوم أن المصالح قسمت إلى ثلاثة أقسام، هي⁽⁵⁾:
- أولاً: الضروريات: وهي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا. وثانيها: الحاجيات، وهي: الأمور المحتاج إليها للتوسعة، ورفع الضيق والحرَج. دون أن يبلغ فقدانها مبلغ الفساد العام والضرر الفادح. وثالثها: التحسينات وهي: الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المندسات التي تأنفها العقول الراجحات.
- قال الرازي: "المصلحة لا معنى لها إلا اللذة أو ما يكون وسيلة إليها والمفسدة لا معنى لها إلا الألم أو ما يكون وسيلة إليها"⁽⁶⁾.

(1) الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى اللخمي المالكي، الموافقات، دار المعرفة

بيروت، د.ن، ج2، ص6

(2) المصدر السابق. ج2، ص6.

(3) المصدر السابق ج2، ص38

(4) المصدر السابق ج2 ص42-46

(5) المصدر السابق، ج2، ص54

(6) الرازي، فخر الدين، المحصول، ج3 ص158. مؤسسة الرسالة.

ويقول الإمام الشاطبي: "أعني بالمصالح: ما يرجع إلى مقام حياة الإنسان وتمام عيشه ونيله ما يقتضيه أوصافه الشهوانية العقلية على الإطلاق حتى يكون منعماً على الإطلاق"⁽¹⁾.

وهذا يعني أنّ المقصود من إنزال الشريعة تحقيق مصالح العباد أي منفعتهم ودفع الضرر عنهم، وهذه المصلحة التي تقيمها الشريعة لا تعرف الحدود ولا الحواجز، فتشمل الحياة الأخرى كما تشمل الحياة الدنيا سواء بسواء.

أما الحياة الدنيا فبأن يعيش الإنسان منعماً يحفظ عليه دينه ونفسه ونسله وعقله وماله.

أما مصلحته في الآخرة، فبفوزه بالرضا والنعيم والنجاة من الخسران المبين ويتميز الشرع الإسلامي بإقامته لهاتين المصلحتين فلا تتوقف حدودها عند زمان دون زمان.

وجاء عن العز بن عبد السلام: "التكاليف كلها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وأخرتهم"⁽²⁾.

وقال ابن تيمية: "إن الشريعة جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفسد وتقليلها وأنها ترجح خير الخيرين وشر الشرين، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما"⁽³⁾.

ومما سبق يثبت لنا بوضوح تام ارتباط المصالح بالأحكام، ونجد أن النبي ﷺ قد عمل بالمصلحة في أكثر المعاهدات والمواثيق كيف لا وهو الإمام الذي بيده كل أمور الرعية؟

(1) الشاطبي، الموافقات، ج 2 ص 25

(2) ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز، قواعد الأحكام، دار ابن حزم، ج 2، ص 61.

(3) ابن تيمية، احمد، مجموع الفتاوى، تحرير عبد الرحمن بن محمد الحنبلي، ط 2، د.م. د.ن.

وما عمل الرسول ﷺ ما عمل إلا وفق القاعدة الفقهية التي تقول: "التصرف على الرعية منوط بالمصلحة"⁽¹⁾.

مما يدل على أن "الولاية من الخليفة فمن دونه ليسوا عمالاً لأنفسهم إنما وكلاء عن الأمة في القيام بأصلح التدابير لإقامة العدل ودفع الظلم، وصيانة الحقوق والأخلاق، وضبط الأمن ونشر العلم، وتطهير المجتمع من المفساد، وتحقيق كل خير للأمة بأفضل الوسائل، مما يعبر عنه بالمصلحة العامة، فكل عمل أو تصرف من الولاية على خلاف هذه المصلحة مما يقصد به استثمار أو استبداد أو يؤدي إلى ضرر أو فساد هو غير جائز"⁽²⁾.

وتتجلى المصالح في المعاهدات النبوية فيما يأتي:
أولاً: دستور المدينة المنورة.

يذهب فقهاء القانون الدستوري إلى أن أول دستور مكتوب هو دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م والمسمى "بدستور فيلادلفيا" وبعدها الدستور الفرنسي سنة 1789م-1791م، واعتبرت السلطات الحاكمة في حال خروجها عن الدستور أو القواعد الدستورية التي هي أساس وجودها، أنها قد هدمت أساس وجودها القانوني، وبذلك تعتمد الصيغة القانونية، وعندها تزول الصفة الشرعية عن تصرفاتها"⁽³⁾.

وتعد الوثيقة التي كتبت بإملاء من الرسول ﷺ في العام الهجري الأول ممثلة للسياسة الداخلية للدولة الإسلامية مع غيرها من يهود ووثنيين، أو من سكنوا في المدينة من غير هؤلاء"⁽⁴⁾.

(1) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية على المذهب الحنفي والشافعي، ط1، جامعة الكويت 1999م، ص436.

(2) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية على المذهب الحنفي والشافعي، ص436-437..

(3) الفهدوي، خالد سليمان، الفقه السياسي للوثائق النبوية، ط1، عمان دار عمار 1419هـ، 1998م ص36.

(4) المرجع السابق، ص 39-40.

والمصلحة كانت تقتضي أن يصل الرسول ﷺ بيثرب موطنه الجديد إلى وحدة سياسية، ونظامية لم تكن معروفة من قبل في سائر أنحاء الحجاز⁽¹⁾. وأدت المصلحة إلى إنشاء دولته التي أقامها على أساس قواعد سياسية منظمة تحت قيادته، وعمل على تدعيم روح الإخاء بين سكانها، ونزع أسباب الفرقة والتناحر التي سادت في المدينة قبل الهجرة

وقد أحدث النبي ﷺ ذلك التغيير من خلال "الوثيقة" التي كشفت عن مدى الظلم الاجتماعي الذي كانت تعانيه يثرب قبل ذلك حيث نقلت المتساكنين من نظام الأسرة والقبيلة، والعشيرة إلى نظام الأمة الواحدة، ونظمت الدفاع المحكم ضد أي عدوان خارجي ووفرت الأمن الداخلي لكافة المتعاقدين.

فقد بينت الوثيقة أساس مواطنة غير المسلمين في الدولة المسلمة وهو (الولاء) للدولة المسلمة عن طريق العهد، لأن حق المواطنة لا يستلزم وحدة العقيدة ولا وحدة العنصر، حيث قال ﷺ في بنود الوثيقة "لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم"⁽²⁾.

ومراعاة للمصلحة قرر الرسول ﷺ علاقة الأفراد بالمجتمع المسلم، واعتنى ﷺ من خلال هذه الوثيقة بالفرد اعتناؤه بالجماعة على حد سواء، فقد حدد مسؤولية الفرد أمام المجتمع، ودمج بينها وبين القبائل العربية قبل الإسلام، وجاء ذلك في البند رقم (20ب) من الوثيقة: "وأنه لا يحالف مؤمن مولى من دونه"⁽³⁾.

والمقصود بالمولى هنا (عبد أعتقه سيده، فأصبح حراً وعليه ما عليهم، ولكنه يبقى مرتبطاً بسيده القديم برابطة مخصوصة تسمى (الولاء)، ومن مقتضاها أن المولى إذا مات من غير وارث ورثه معتقه، وإذا قتل دفعت ديته إلى معتقه أيضاً، وإذا ارتكب

(1) هيكمل، محمد حسنين، حياة محمد، دار المعارف، ط16، القاهرة، ص236.

(2) ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد، صحيح تحقيق شعيب الارناؤوط، بيروت مؤسسة الرسالة، 1414هـ/1993م ج3، ص215 حديث رقم 5895.

(3) انظر ص50 من الفصل الرابع.

المعتق جريمة قتل أو قطع عضو وجبت عليه الدية وعجز أقرباؤه عن دفعها، فالمولى مطالب بدفعها، وإذا كان المولى أمة فإنها تخطب من معتقها وهو الذي يقبض مهرها. "والمولى فوق ذلك ينسب إلى سيده السابق، فيقال فلان مولى فلان، وصلة الولاء بوجه عام تستوجب التناصر والتعاون"⁽¹⁾.

وكل هذا ما كان إلا مراعاة للمصالح حيث نفهم أن الرسول ﷺ منع المؤمنين من التجاوز على حقوق الولاء التي للسيد على المعتقين من مواليه، حيث ورد أنه لا يجوز لأحد محالفتهم دون إذن سيدهم حتى لا تتضرر المصالح، وقد أجاز النبي ﷺ أمان المرأة بناءً على ما حصل يوم فتح مكة، حيث أجارت أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها رجلاً مشركاً، فأقرها النبي ﷺ على جوارها وقال: "قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ"⁽²⁾.

كذلك قرر النبي ﷺ في البند رقم (21) من هذه الوثيقة، القضاء على الفتن والعداوات وصيانة المجتمع المدني، حيث جاء فيها: إن القصاص نازل بالجميع وإن القود من القاتل أمر لا مفر منه، وأن الحيلولة دون الجريمة أيّاً كان نوعها واجب، وجعل العقاب على قدر الجريمة وكل امرئ مأخوذ بذنبه وحده، ولا يجوز لأحد حمايته أو مؤازرته ودليل ذلك البند رقم (22) والذي ينص على: "أنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر إن ينصر محدثاً أو يؤويه، وإن من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه إلى يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صدق ولا عدل"⁽³⁾.

(1) العجلاني، منير، عبقرية الإسلام في أصول الحكم، ط2، بيروت دار النفائس 1409هـ، 1988م، ص428.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، أبواب الجزية والموادعة، باب: أمان النساء وجوارهن، حديث رقم(3000) ج3، ص1157.

(3) انظر ص50 من الفصل الرابع من هذه الرسالة: نص الوثيقة.

وقد قرر البند رقم (36ب) "أنه لا ينحجز على ثأر جرح، فإنه من فتاك فينفسه وأهل بيته إلا من ظلم وأن الله على أبر هذا"⁽¹⁾.

قال ٢: "لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به"⁽²⁾.

وقد كانت العرب ترفع للوفاء راية بيضاء وللغدر راية سوداء ليُلموا الغادر ويذموا، فاقترض الحديث وقوع مثل ذلك للغادر؛ ليشتهر بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف⁽³⁾.

كذلك قرر النبي ٢ في هذه الوثيقة الطريقة التي يتم بها تمكين ولي المقتول ومساعدته، وذلك وفق الحكم الجديد للمجتمع المدني، بحيث يُسند ذلك للحكومة ونظام قضائها، وذلك بخلاف ما كان عليه حكام اليهود فقد كان بنو النضير يفضلون على بني قريظة في الدماء، فتحاكموا في ذلك إلى الرسول ٢، فحملهم على الحق فجعل الدية سواء⁽⁴⁾.

وقد بُحث هذا الموضوع في المؤتمر الرابع لهيئة الأمم المتحدة والذي انعقد في "كيوتو" سنة 1970م فقد خصص القسم الثاني منه لبحث هذا الموضوع المهم تحت عنوان "مساهمة الجمهور في منع الجريمة والسيطرة عليها، حيث أكد المؤتمر "أهمية المساهمة الجماهيرية في مكافحة الجريمة وعلى الحكومات أن تؤيد المساهمة الشعبية في ذلك وتدعمها، كما اهتم المؤتمر بتوعية الجماهير بأخطار الجريمة ومسؤوليتهم عن منعها"⁽⁵⁾.

(1) انظر ص 51 من الفصل الرابع من الرسالة نص الوثيقة

(2) صحيح البخاري، حديث رقم 29049 كتاب الجزية باب أقم القادر للبر والفاجر.

(3) الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 8 ص 88.

(4) ابن هشام، السيرة النبوية ج 2 ص 213

(5) الرحموني، محمد الشريف، نظام الشرطة في الإسلام، الدار العربية للكتاب، 1983م ص 50.

وهذه الدعوة الدولية للاهتمام بمساهمة الجماهير في مكافحة الجريمة تعد إحياءً وتنميةً وبعثاً لتلك السنة التي سنّها النبي ﷺ.

وعلى هذا يكون تفويض التأديب للجماعة بدلاً من الفرد، انتقالاً حاسماً له دلالة في المجتمع العربي الجديد، وهو مرحلة متوسطة في قانون العقوبات بين العقوبة على المستوى الفردي في المجتمع القبلي والعقوبة على مستوى التشريعات والقوانين في مجتمع الدولة، وكان لذلك التنظيم أعظم الأثر في تفادي الحروب الداخلية والاضطرابات⁽¹⁾.

والرسول ﷺ في كل بند من بنود الوثيقة في المدينة قد أقر أمراً يعد في حد ذاته مصلحة لعامة المسلمين وخاصتهم، بل وحتى لجميع أهل المدينة المنورة. ولقد تجلت مراعاة المصلحة، واعتبارها أساساً في تقرير الأحكام في صلح الحديبية، فالرسول ﷺ منذ أن قرر التوجه إلى مكة المكرمة، وهو يسوق الهدى قاصداً العمرة، مستعداً في الوقت نفسه في حال وقوع أي قتال، ويعتبر هذا أمراً هاماً داعماً للمصلحة، فماذا يمكن أن يحدث لو كان المسلمون غير مستعدين لأي قتال، وقاتلهم الكفار من أهل مكة.

نص صلح الحديبية ما على أن النبي ﷺ قد سلك طريقاً غير طريق قريش، وكان هذا الطريق وعراً، وشق على المسلمين عبوره فلما خرجوا منه إلى أرض سهلة، قال لهم الرسول ﷺ: "قولوا نستغفر الله ونتوب إليه، فقالوا ذلك"⁽²⁾.

(1) سالم، عبد العزيز، تاريخ الدولة العربية منذ العصر الجاهلي حتى سقوط الدولة الأموية بيروت، مؤسسة شباب الجامعة 2001، ص 83.

(2) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، تحقيق أبو عبد الله الدرويش، عمان، دار الفكر، 1985م ج 4، ص 324.

وفي ذلك تأكيد على جواز الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلباً لغرّتهم، وإن هذا الفعل من الرسول ﷺ يضمن مصلحة للمسلمين في الاستتار عن أعين الكفار، رغم أن الطريق الذي سلكه الرسول ﷺ، والمسلمون طريق وعراً.

كذلك نجد في صلح الحديبية أن الرسول ﷺ كانت تربطه علاقات حسنة وودية مع قبيلة خزاعة، رغم أنها قبيلة مشركة، وهذا يدل على جواز الاستعانة بغير المسلمين من قبيل المصلحة، إذا دعت الحاجة لذلك.

وعرفنا من خلال هذا الصلح أن الرسول ﷺ كان يسعى جاهداً لعزل قريش وضمان أمانة جانبها، ولو لمدة بسيطة وذلك حتى يتسنى له نشر الإسلام بعيداً عن مكرها وجبروتها.

ويثبت لنا من خلال الصلح جواز مصالحة العدو مؤقتاً ببعض ما فيه ضيم على المسلمين للحاجة والضرورة وفقاً لمحذور أعظم منه⁽¹⁾.

وهذا ظهر من خلال اتفاق الرسول ﷺ معهم على رد من جاء للمسلمين من عندهم، وهذا ما دلت عليه وبوضوح قصة أبي جندل وأبي بصير.

والمصلحة هي التي كانت تحكم معاهدات الرسول ﷺ، فنجدته قد وضع نظاماً للمعاهدات الفردية مع شخص واحد كتحالفه مع نعيم بن مسعود في غزوة الخندق، ليخزل عن المسلمين، ونظاماً آخر للمعاهدات مع القبائل المحيطة بالمدينة المنورة.

فالمصلحة جعلته ينوي أن يتصالح مع غطفان على ثلث ثمار المدينة ويتصالح مع قريش في الحديبية.

ويتصالح مع القبائل صلحاً على الجزية لتأمين دخل مالي ثابت لهذه الدولة المسلمة الناشئة كصلحه مع أهل جرباء وأذرح وصلحه مع نصارى نجران، فيصبح دفع الجزية أمراً لا بد منه.

(1) انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص188-200. نيل الأوطار، ج8، ص45. وسبق تخريج هذا الحكم ص 69 هذه الرسالة.

ويتراسل مع الملوك ككسرى وهرقل والمقوقس مثبتاً جواز مراسلتهم لدعوتهم للإسلام.

ولو نظرنا نظرة عامة للمصالح التي راعاها الرسول ﷺ عند إجرائه للمعاهدات نجدها جميعاً من المصالح الضرورية ثم الحاجة.

فكانت المصالح السياسية والعسكرية وحسن الجوار مع من هم حول المدينة المنورة من الضروريات للدولة المسلمة في بداية نشوئها.

وكانت المصالح الاقتصادية من الأمور الحاجية التي لا بد منها للدولة المسلمة في بداية نشوئها .

كيف لا ومن أهم شروط المعاهدة " أن تتضمن المعاهدة تحقيق مصلحة المسلمين أو درء مفسدة عنهم، كأن ترجى استجابة العدو لاعتناق الإسلام أو الخضوع لدولته، أو يكون للمسلمين ضعف عن ملاقاته وأما إذا تضمنت المعاهدة مفسدة تلحق بالمسلمين وكانت أكبر بكثير من مصلحة المعاهدة، وغلب على الظن تحقق تلك المفسدة فإنه لا يجوز عقد تلك المعاهدة بل تكون تلك المعاهدة باطلة⁽¹⁾.

وهذا ما كان يدفع الرسول ﷺ إلى النظر المتمعن قبل إجراء عقد أي معاهدة.

ولقد رأينا في معاهدات حسن الجوار مع يهود، ضماناً لمصلحة المسلمين في المدينة المنورة، قاس عليه بعض الفقهاء المعاصرين جواز عقد المعاهدات مع يهود، ولكن هناك فارق بين معاهدات اليوم مع يهود، ومعاهدات الأمس، فالرسول عاهدهم ولم يتنازل عن شيء من أراضي المسلمين ولا من أموالهم، ولم يكن في تلك المعاهدات ضعف ولا ذلة للمسلمين بل كانت تدل على عزة الإسلام والمسلمين بل وتزيد قوتهم وهيبتهم في نفوس أعدائهم. أما معاهدات اليوم مع يهود فإن أغلبها تتضمن ما يتعارض مع نصوص الكتاب والسنة، أو قد تتعارض مع قاعدة عامة، أو مبدأ من مبادئ

(1) ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار الكتب العلمية، بيروت بدون ط، ج5، ص204-209.

التشريع الإسلامي، فهي معاهدات باطلة؛ لأن فيها إقراراً للعدو على عدوانه، وانتهاكه للحرّمات⁽¹⁾.

ونجد كذلك أنه قد ثبت من خلال المعاهدات النبوية جواز التعاون العسكري مع من تعقد معهم المعاهدات بما يضمن مصلحة وفائدة وخيراً للمسلمين.

5. 2 أحكام الصلح مع العدو وشروطه

أدلة مشروعية الصلح:

ثبتت مشروعية الصلح بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب:

قوله تعالى: "لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ"⁽²⁾.

وجه الدلالة أن هذه الآية اعتبرت أن الإصلاح عام في الدماء والأموال والأعراض، وفي كل شيء يقع فيه التداعي والاختلاف بين المسلمين⁽³⁾.

وقوله تعالى: "وَأَنْ إِمْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ"⁽⁴⁾.

ووجه الدلالة في هذه الآية: "أن الصلح الموصوف بالخيرية هو كل صلح حقيقي تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف"⁽⁵⁾.

أما في السنة: قول النبي ﷺ: "إِلَّا صِلْحاً أَحْلَ حَرَاماً أَوْ حَرَّمَ حَلَالاً"⁽⁶⁾.

(1) الدريني، فتحي، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ط1، 1982م مؤسسة الرسالة بيروت، ص356.

(2) سورة النساء الآية 114.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص384.

(4) سورة النساء آية 128.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص406.

(6) سنن أبي داود، حديث رقم 3120، كتاب الأفضية باب في الصلح.

وأما الإجماع: فقد أجمع الفقهاء على مشروعية الصلح⁽¹⁾.

وقد تعددت المصالحات التي عقدها الرسول ﷺ وأجراها، وكان من أشهرها صلحه مع غطفان، الذي ذكر نصه سابقاً. وتحدثنا فيه عن حكمة الرسول ﷺ وحسن سياسته حين اختار قبيلة غطفان بالذات لمصالحتها واطلعنا على بنود الاتفاق بين الرسول ﷺ وغطفان⁽²⁾.

ومن صلحه ﷺ مع غطفان نخرج بما يلي فيما يتعلق بشروط الصلح وأحكامه: حيث نستطيع استخراج أحكام الصلح مع العدو من خلال صلحه ﷺ مع غطفان: جواز إعطاء العدو مبلغاً من المال مقابل أن يأمن المسلمون جانب هذا العدو. فالنبي ﷺ عرض عليهم الثمار (مما تنتجه الأشجار) لا الأشجار نفسها مقابل أن يأمن المسلمون جانبهم، وتقاس الأموال المنقولة على الثمار، فيجوز التنازل عن الأموال المنقولة للعدو مقابل الحصول على نفع يأمن فيه المسلمون جانب العدو. وأرى أنه إن حصل تنازل عن أموال منقولة للعدو لا بد أن يكون ذلك مشروطاً بشروط منها:

1. أن لا يضر ذلك بالوضع الاقتصادي في الدولة المسلمة.
2. أن لا يشعر العدو بالعزة والانتصار لحصوله على هذا المال.
3. أن الصلح لا يكون مع العدو إلا في حالة الحرب، وللضرورة والضرورة تقدر بقدرها.
4. وقدر الشافعية ضرباً آخر من الشروط وهي.
5. لا يجوز للإمام أن يعقد الهدنة على شروط محظورة قد منع الشرع منها.
6. أن يهادنهم على مال يحمله إليهم.

(1) انظر ابن قدامه، المغني، ج10، ص516. وابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج1، ص387-388.

(2) انظر ص 70 من هذه الرسالة

7. أن يهادنهم على خراج يضربونه على بلاد الإسلام.

8. أن يهادنهم على دخول الحرم أو استيطان الحجاز⁽¹⁾.

من خلال محاوره الرسول لزعماء الأنصار ومنهم السعدان، نجد الأمر انحصر في ثلاثة أوصاف:

"الأول: أن يكون هذا الأمر من عند الله تعالى فلا مجال لإبداء الرأي بل لابد من التسليم والرضا.

الثاني: أن يكون شيئاً يحبه رسول الله ﷺ باعتباره رأيه الخاص فرأيه مقدم وله الطاعة في ذلك.

الثالث: أن يكون شيئاً عمله رسول الله ﷺ لمصلحة المسلمين من باب الإرفاق بهم، فهذا الذي يكون مجالاً للرأي.

ولما تبين للسعدين أن الرسول ﷺ قد أراد الوصف الثالث أجاب سعد بن معاذ بجواب كلم به زعيم غطفان، حيث بين أن الأنصار لم يذلوا لأولئك المعتدين في الجاهلية فكيف وقد أعزهم الله تعالى بالإسلام، وقد أعجب النبي ﷺ بجواب سعد، وتبين له منه ارتفاع معنوية الأنصار، فأعفى بذلك عما بدأ به الصلح. وأما فيما يتعلق بصلح الحديبية⁽²⁾. فقد وردت فيه البنود التالية:

أن الرسول ﷺ يرجع في هذا العام، ولا يدخل مكة، ويأتي في العام التالي هو والمسلمون، دون أن يكون معهم سلاح إلا سلاح الراكب السيوف في القرب. وضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض. من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عهد قريش وعقدهم دخل فيه.

(1) انظر الماوردي، أبي الحسن علي بن حبيب، الحاوي الكبير، ط1 دار الكتب العلمية

1994م، ج 14 ص 355.

(2) انظر صفحة 69 من الرسالة

من أتى محمداً من قريش دون إذن وليه - هارباً منهم رده عليهم، ومن جاء إلى قريش من الذين مع محمد أي هارباً منه لم يرد عليه.

أحكام الصلح

ويظهر هنا بعض الأحكام الخاصة بالصلح والمستخرجة من صلح الحديبية⁽¹⁾:
استحباب مغايضة العدو فإن النبي ﷺ قد أهدى لأبي جهل جملأ في أنفه بُرةً من فضة يغيط به المشركين.

أن أمير الجيش ينبغي له أن يبث العيون أمامه نحو العدو.
أن الاستعانة بالمشرك المأمون في الجهاد جائزة عند الحاجة، لأن عينه الخزاعي كان كافراً إذ ذاك، وله من المصلحة أنه أقرب إلى اختلاطه بالعدو، وأخذ أخبارهم.
استحباب مشورة الإمام وجيشه استخراجاً لوجه الرأي واستطابةً لنفوسهم، وأمناً لعبثهم وتعرضاً لمصلحة يختص بعلمها بعضهم دون بعض وامتنالاً لأمر الرب في قوله تعالى: {وشاورهم في الأمر}⁽²⁾.

جواز سبي ذراري المشركين إذا انفردوا عن الرجال قبل مقاتلة الرجال. أن المشركين وأهل اذرح والفجور والبغاة والظلمة إذا طلبوا ما يعظمون فيه حرمة من حرمت الله أجبيوا إليه وأعطوه وأعينوا عليه.

جواز ابتداء الإمام بطلب صلح مع العدو إذا رأى المصلحة للمسلمين فيه ولا يتوقف ذلك على أن يكون ابتداء الطلب منهم.

أن مصالحة المشركين ببعض ما فيه ضيم على المسلمين جائز للمصلحة الراجحة ودفع ما هو شر منه، ففيه رفع أعلى المفسدتين باحتمال أدناهما.

جواز صلح الكفار على رد من جاء إلى المسلمين، وألا يرد من ذهب من المسلمين إليهم، وهذا في غير النساء وأما النساء فلا يجوز اشتراط ردهن إلى الكفار.

(1) انظر أحكام الصلح ابن القيم، زاد المعاد، ج3، ص301.

(2) سورة آل عمران آية 159.

أن رد من جاء من الكفار إلى الإمام لا يتناول من خرج منهم مسلماً إلى غير بلد الإمام، وأنه إذا جاء إلى بلد الإمام لا يجب عليه رده بدون الطلب فالنبي ﷺ لم يرد أبا بصير حين جاءه ولا أكرهه على الرجوع .

أن المعاهدين إذا تسلّموا، وتمكنوا منه فقتل أحداً منهم لم يضمنه بدية و لا قود، ولم يضمنه الإمام بل يكون حكمه في ذلك حكم قتله لهم في ديارهم حيث لا حكم للإمام عليهم، فإن أبا بصيرا قتل أحد الرجلين المعاهدين بذى الحليفة.

أن المعاهدين إذا تعاهدوا مع الإمام فخرجت منهم طائفة فحاربتهم و غنمت أموالهم، ولم يتحيزوا إلى الإمام لم يجب على للإمام دفعهم عنهم ومنعهم منهم سواء دخلوا في عقد الإمام وعهده ودينه أو لم يدخلوا⁽¹⁾.

والأحكام السابقة وإن كانت خاصة بصلح الحديبية، إلا أنها تجري على أي صلح يعقد بين المسلمين وعدوهم.

ويظهر لنا كذلك من الأحكام في الصلح مع غطفان ما مفاده جواز التنازل عن جزء من الأموال المنقولة لصالح العدو مقابل الصلح معهم وأمان جانبهم، على أن لا تكون نسبة ما يتم التنازل عنه تؤثر على مال المسلمين واقتصادهم فالرسول ﷺ صالح غطفان على ثلث ثمار المدينة وكان يقول ثلث و الثلث كثير .

كذلك نجد من خلال هذين النصين ما يوجب تحديد مدة زمنية معينة للصلح لا أن لا يترك الصلح دون تحديد مدة، فنجد المدة في صلح الحديبية تقارب من عشر سنوات .

وبالنظر إلى هذين الصلحين وغيرهما من المصالحات نجد أن النبي ﷺ قد أجرى بعض المحادثات والمصالحات في أوقات متعددة ومتفاوتة بما يضمن نوعاً من الأمان للدولة المسلمة.

(1) ابن القيم، زاد المعاد، ج3، ص309

وأما بالنسبة لشروط أي صلح فإننا نستخلصها من خلال نظرنا في بعض معاهدات الصلح التي عقدها الرسول ﷺ، إن الرسول ﷺ كان دائماً يسعى من وراء الصلح إلى تحقيق مصالح للدعوة بحيث تكون تلك المصالح بعيدة عن السمعة، والأغراض الشخصية، فكان لكل صلح من تلك شروط تعكس هدف الرسول، فمثلاً نجد شروط صلح الحديبية:

1. أن يرجع المسلمون ذلك العام ولا يصلوا مكة .
 2. يقضون عمرتهم من العام المقبل ويقيمون في مكة ثلاثة أيام.
 3. من جاء النبي بغير إذن وليه يرده عليهم، ومن جاء قريشاً من المسلمين لا ترده إليهم .
 4. من أراد الدخول في عقد النبي ﷺ وعهده دخل فيه وله مثل شرطه، ومن أراد أن يدخل في عقد قريش وعهدها دخل فيه وله مثل شرطها.
 5. أن بينهم عيبة مكفوفة.
 6. أن لا أسلح ولا أغلال.
 7. توضع الحرب بينهم عشر سنوات⁽¹⁾.
- وأرى أن جميع الشروط جائزة فليس فيها شرط يضعف جانب المسلمين، رغم أن بعض الصحابة اعترض على هذه الشروط وظن أن فيها استسلاً وضعفاً. ونجد في صلحه مع غطفان شرطاً هاماً ألا وهو:

1. رجوع غطفان عن الرسول ﷺ والصحابة مقابل ثلث ثمار المدينة، وهذا شرط قد يظن البعض أن فيه الضعف والظلم إلا أن جمهور الفقهاء أجاز مثل هذا الأمر، ألا وهو جواز مصالحة العدو على جزء يسير من أموال المسلمين مقابل الحصول على الأمان، ما لم يؤد ذلك إلى ضعف المسلمين وذلتهم ولم يكن هناك سبيل آخر غيره هذه الوسيلة.

(1) انظر نص الصلح ص 69 من البحث

2. وأما في صلحه مع نصارى نجران فقد كانت الشروط كالتالي:

1. أن عليهم دفع الجزية في كل عام مرة للمسلمين.

2. أن على نصارى نجران استضافة رسل رسول الله ﷺ وإطعامهم، وحمايتهم، وتأمين حاجاتهم وأمانهم.

عدم أكل الربا .

وقد جعل لهم الرسول بعض الحقوق مقابل تنفيذهم هذه الشروط، ومنها حصولهم على جوار الله ورسوله والأمان والحماية من قبل المسلمين. والشروط السابقة جميعها تصب في مصلحة المسلمين تماماً.

ولو نظرنا نظرة إمعان لباقي معاهدات الصلح نجدها معاهدات، وصلاحاً على دفع الجزية للرسول ﷺ .

وأرى أن الشروط جميعاً جائزة إلا شرطاً يخالف القرآن أو السنة.

وبالقياس على مصالحة الرسول ﷺ لغطفان على ثلث ثمار المدينة، وهي تعد من الأموال المنقولة مقابل الحصول على الأمان مما يعني عدم جواز التنازل عن الأموال غير المنقولة للعدو مهما كان الظرف والسبب. وعلى ذلك لا يجوز التنازل عن أي شبر من أراضي المسلمين، ولأي سبب كان.

5. 3 الأحكام المتعلقة بالدبلوماسية والمفاوضات

التعريف

إن مفهوم الدبلوماسية بلفظ (الدبلوماسية) لفظ حديث لم يكن يستخدم قديماً، رغم وجود المظاهر التي كانت تدل على وجود الدبلوماسية بين الشعوب القديمة كالفراعنة في مصر والإغريق والرومان، وحتى في العصر الجاهلي قبل الإسلام كانت الدبلوماسية موجودة رغم عادات الثأر وحب الانتقام، وتطور هذا المفهوم عند ما كان الرسول ﷺ يرسل الرسل والسرايا والمبعوثين.

وهنا لابد من تعريف الرسول أو السفير لغة: الرسول من الإرسال: وهو التسليم والتوجيه وكأن الرسول **r** يسلط ويوجه إلى من أرسل إليه لإسداء مهمته وعمله⁽¹⁾. والسفير: المصلح بين القوم والجمع سفراء ويقال: سفرت بين القوم إذا سعت بينهم في الإصلاح

والسفراء كثر في واقعنا المعاصر، ووظيفة السفير كانت موجودة منذ القدم فقد كان عمر **t** سفيراً في الجاهلية ومصعب بن عمير كان سفيراً في الإسلام. وتختلف مهام الرسول والسفير حسب المهمة التي يكلف بها، فقد تكون المهمة دينية كما قال تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾.

أو قد تكون مهمة سياسية: كبعث الرسول بين الملوك والأمراء ليقوم بأمر خاصة، كعقد صلح، أو هدنة، أو نداء فيمثل الرسول هنا الملك نفسه ويتكلم باسمه⁽³⁾. أما مصطلح ومفهوم الدبلوماسية فهو مصطلح قديم استخدم كوسيلة اتصال وتفاهم بين الدول والقبائل، ويقصد به الوثيقة المطوية والموثقة بالختم والتي كانت الدولة القديمة تزود بها من تفوضه في مهمة رسمية خارج حدود أراضيها، وتثبت هذه الوثيقة صفته التمثيلية الرسمية وتضفي عليها الحصانة لشخصه ومنقولاته، وهي بذلك تكاد أن تكون بمثابة رخصة تمنح لحاملها وتعطيه الحرية في التنقل على الطرقات وتحيطه بالأمان وهي بهذا المعنى تشابه جواز السفر الدبلوماسي في وقتنا الحاضر⁽⁴⁾.

(1) انظر أبادي، القاموس المحيط، القاهرة الهيئة المصرية 1977م ج4، ص384. وانظر ابن

منظور، لسان العرب، ج4، ص283-284

(2) سورة البقرة الآية 151

(3) المنجد، صلاح الدين، فصول في الدبلوماسية، ط1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة 1974م ص108.

(4) جابر، عاصم، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون، منشورات عويدات 1986م، ص884

وثمة بعض المصطلحات السياسية التي تستخدم في الوقت الحاضر وتعتبر مرادفات لمصطلح الدبلوماسية منها:

أولاً: السياسية الخارجية.

ثانياً: التفاوض

ثالثاً: الدبلوماسي⁽¹⁾.

وقد عرف الفقه الإسلامي أحكاماً مختلفة متعددة متعلقة بالوظيفة الدبلوماسية خصوصاً السفراء والرسل.

وقد حرص الفقهاء على وضع الأحكام الخاصة بالسفراء والمبعوثين أثناء إقامتهم في الدولة الإسلامية أو العكس، وهذا من تمام عدالة الإسلام وسماحته وشموليته أنه يراعي حتى السفراء أثناء إقامتهم في بلد آخر غير بلدهم.

قال الشيباني: "ولو أن رسول ملك أهل الحرب جاء إلى عسكر المسلمين فهو آمن حتى يبلغ رسالته بمنزلة مستأمن جاء للتجارة"⁽²⁾.

الدبلوماسية في عصر الرسول ﷺ

سعت الدولة الإسلامية منذ بداية تأسيسها في المدينة المنورة إلى توطيد علاقاتها السياسية مع غيرها من الدول والقبائل المجاورة، على أساس من العدالة والتعايش السلمي وكان الرسول ﷺ يحرص أشد الحرص أن يكون طابع العلاقة هذه طابعاً سلمياً بحتاً، فأحياناً مودعة، وأحياناً أخرى سلماً وقليل ما كان بالجهاد والمقاتلة.

وكانت الدبلوماسية "أداة حية" وقت السلم في يد الدولة الإسلامية لكنها لم تترك للهوى والمصالح الشخصية أبداً، وقد حرص الرسول ﷺ على وضع القواعد والضوابط للدبلوماسية ومن أهم تلك القواعد:

(1) انظر توفيق، عمر كمال، الدبلوماسية والعلاقات السلمية مع الصليبيين، ط1، مؤسسة شهاب

الجامعة الإسكندرية، 1986م، ص18.

(2) الشيباني، السير الكبير، ج1، ص515

الاستناد إلى المبادئ الإسلامية العامة (مبدأ حسن النية وعدم خيانة الطرف الآخر) وقيامها على التراضي والتعاطي ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعتمد لديها المبعوث، واحترام قوانينها وأنظمتها⁽¹⁾.

والدبلوماسية في عصر الرسول ﷺ مثلت المرحلة التاريخية المميزة للدبلوماسية التي عرفت البشرية بصفة عامة والتي عرفها المسلمون بصفة خاصة، وقد اكتسبت الدبلوماسية تميزها في عصر النبي ﷺ من ثبوت المصادر التشريعية ممثلة بالقرآن والسنة وعدم خضوعها للتغيرات والأحداث.

يمكن القول إن تبادل الرسل والسفارات أيام الرسول ﷺ لم يأت عبثاً وإنما جاء يستمد مشروعيته من الوحي الإلهي⁽²⁾. ولقد كانت سورة الحجرات من السور التي وضعت الأساس الفقهي للتعارف والعلاقات مع الدول والشعوب الأخرى.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽³⁾.

ووجه الدلالة في الآية: "أن الله تعالى قد خلق الخلق من ذكر وأنثى أنساباً وأصهاراً وقبائل وشعوباً، وخلق لهم منها التعارف وجعل لهم التواصل"⁽⁴⁾.

وترسي هذه الآية الأساس الذي ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين مختلف القبائل، والجماعات والشعوب من التعارف والتآخي والتعاون والتناصر، ومن البديهي أن إرسال الرسل وتبادل السفارات يأتي في مقدمة الوسائل والأدوات التي يستعان بها على تحقيق المقاصد والغايات التي تضمنتها الآية الكريمة.

(1) أبو الوفا، أحمد، القانون الدبلوماسي الإسلامي، ط1، القاهرة. دار النهضة العربية 1992م، ص60

(2) مصطفى، نادية محمود وباحثون آخرون، الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام، ط1، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م، ج5، ص113.

(3) سورة الحجرات الآية 13

(4) لقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج16، ص343 و344.

ومن أهم الأمثلة التي حصلت في عهد النبي ﷺ من المعاهدات التي تظهر فيها روائع الدبلوماسية التي يمكننا أن نستخلص منها بعض الأحكام الفقهية المتعلقة بهذا الموضوع، معاهدة صلح الحديبية.

حيث "أن السفراء والمبعوثين من الجانبين قد أدوا وظيفة بارزة وكبيرة في المفاوضات التي دارت بينهما وكان ذلك إيذاناً ببداية المد الإسلامي الذي تجاوز حدود الجزيرة العربية، فمنذ أن عقد الرسول ﷺ مع قريش وما تلا ذلك من إخضاع يهود شمال الحجاز في خيبر ووادي القرى وتيماء وفدك إلى سيادة الإسلام فإن الرسول ﷺ لم يأل جهداً في نشر الإسلام خارج حدود الحجاز، وكذلك خارج حدود الجزيرة العربية وقد عبر ﷺ عن هذا المنهج قولاً وعملاً من خلال إرساله عدداً من الرسل والمبعوثين إلى أمراء أطراف الجزيرة العربية وإلى ملوك العالم المعاصرين له خارج الجزيرة العربية"⁽¹⁾.

وملخص ذلك..

أن قريشاً تبادلت السفراء مع النبي ﷺ رغبةً منها في إيجاد اتفاق يحقن الدماء ويحفظ الحرث والنسل ويهدأ به التوتر والصراع، فبعث السفراء المفاوضين بديل بن ورقاء وبعده الحليس بن علقمة سيد الأحابيش ثم كلف "عروة بن مسعود الثقفي الذي رجع إلى قومه فقال: أي قوم قد وفدت على كسرى وقيصر والنجاشي فوالله ما رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد ﷺ"⁽²⁾.

ولو رجعنا إلى نص الصلح لعرفنا أن الرسول ﷺ قد بعث عثمان لقريش برسالة عن الرسول ﷺ مما يعني أن عثمان بن عفان كان سفيراً مبعوثاً من الرسول ﷺ

(1) انظر ابن سعد، الطبقات الكبرى ج2 ص68-69. والطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج3 ص169. والمهيري، سعيد عبدالله، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة 1995م، ج2، ص112.

(2) العسقلاني، الإصالة في تمييز الصحابة، ج3 ص112-113.

٢ لقريش، ولكن عندما شاع خبر مقتل عثمان وجدنا الرسول ٢ يتأهب لقتال المشركين ولهذا سبب دبلوماسي وهو اختراق الحصانة الدبلوماسية للمبعوث، كون أن الاعتداء الذي وقع هو مقتل عثمان، والحصانة التي وضعها الرسول ٢ أن السفير لا يقتل ولكن يعود إلى مأمنه سواء تقبل الطرف الآخر الرسالة أو رفضها. والمطبق حالياً في النظرية الدبلوماسية المعاصرة" أن حرمة المبعوث الدبلوماسي تكون مصونة، فلا يجوز القبض عليه أو اعتقاله ويجب على الدولة التي استقبلته أن تعامله بالاحترام والحسنى⁽¹⁾.

والقاعدة السابقة هي ذات القاعدة التي وضعها الرسول ٢ قبل أكثر من أربعة عشر قرناً مضى، وهذا يعني أن النظرية الدبلوماسية التي أسسها الرسول ٢، لم تكن سابقة في تاريخ الأوروبيين والغربيين فقد سبقهم الرسول ٢، كيف لا وهو يحمل الراية وينهض بالرسالة ومؤسس دولة الإسلام الأولى.

ومن ذلك..(جاء رجلان من عند مسيلمة الكذاب إلى رسول الله ٢ فقال لهم رسول الله ﷺ حين قرأ كتاب مسيلمة الكذاب، فما تقولون أنتم؟ قالوا: نقول كما قال، فقال رسول الله ٢: والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم)⁽²⁾.

قال ابن القيم عن الرسول ٢ : وكانت تقدم عليه رسل أعدائه وهم على عداوته فلا يهجمهم ولا يقتلهم، ذلك إنه جرت سنته ألا يقتل رسول⁽³⁾.

وعلى ذلك فإن صلح الحديبية أرسى قواعد هامة جداً في تاريخ العمل الدبلوماسي حيث كان سبباً عظيماً في إرساء قواعد العلاقات، أهمها عدم الممانعة من بناء العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، مما أعطى السفراء المسلمين الخبرة

(1) انظر اتفاقية فيينا للمعاهدات المادة 29 عام 1961.

(2) رواه أحمد بن حنبل في مسنده، ج3 ص487-488. والدارمي في سننه ج21 ص551. وأبو

داود في سننه ج3، ص191. والحاكم في مستدركه ج3، ص53

(3) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج5، ص78

والتجربة، والاطلاع على تجارب الدول الأخرى، فنقلوا ما وصلت إليه تلك الدول من تطور في تقاريرهم للرسول ﷺ، وهذا عمل يقوم به السفراء في الوقت الحاضر حيث " يقدم السفير أو المبعوث الدبلوماسي لأي دولة تقريراً مفصلاً حول الزيارة التي قام بها، والنتائج التي اطلع عليها وتقدم هذه التقارير في وقتنا الحاضر بداية لوزارة الخارجية أو السلطة السياسية المختصة"⁽¹⁾.

والرسول ﷺ بعد بيعة العقبة الأولى أرسل مصعب بن عمير للمدينة المنورة ليعلم الناس الإسلام هناك، وأرسل الصحابة يحملون رسائلًا للملوك، وأرسل بعضاً من الصحابة ليكونوا ولاية وقضاة كمعاذ عندما أرسله الرسول ﷺ قاضياً على اليمن، أو ربما لإجراء مهادنة أو صلح أو مفاوضات، وهذا يعني أن للدبلوماسية في الإسلام العديد من الأغراض ومنها:

- 1 - الفداء. 2 - التجارة. 3 - المصالحة. 4 - الهدنة والصلح.
- 5 - الزواج. 6 - حمل الهدايا 7 - التهنة والتعزية.
- 8 - "نشر الدعوة الإسلامية أو تبليغ الإنذار قبل بدء أعمال القتال، أو بتسوية المشاكل الناجمة عن الحرب"⁽²⁾.

ومن وقائع السيرة التي حصلت وكان لها دور في إرساء القواعد الأساسية للدبلوماسية المعاصرة أنه لما خشي هرقل قيصر الروم أن يلقي الرسول ﷺ في غزوة تبوك بعث إلى النبي ﷺ برسول ليستفسر عن أمور معينة، فكان تصرف النبي أن أجابه عما طلب وأكرم وفادته وسلمه هدية رغم أن المبعوث لم يلق السلام⁽³⁾.

(1) انظر أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي، ص 491-492

(2) المنجد، صلاح الدين، فصول في الدبلوماسية، ص 144-160. وانظر المحمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام ص 127

(3) انظر العلي، إبراهيم، صحيح السيرة النبوية ص 598-601، دار النفائس، عمان 1998م.

وكذلك عندما أسلم النجاشي ملك الحبشة وأكرم الله المؤمنين الذين هاجروا إلى الحبشة، قام النجاشي وأرسل ابنه في وفد من الحبشة للالتقاء بالنبي ﷺ وما هذا إلا دليل الطاعة والخنوع لله ورسوله، وكان تصرف النبي ﷺ أنه قام بنفسه بخدمة الوفد الدبلوماسي لأنه أراد أن يكافئهم لأنهم كانوا مكرمين لأصحابه⁽¹⁾.

وما فعله الرسول هنا يدل دلالة واضحة على مبدأ المعاملة بالمثل، والذي يعد من أهم المبادئ الكلية التي قررها الإسلام، وأكد على ضرورتها حيث قال تعالى "هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ"⁽²⁾.

"رغم ذلك فقد كان رسول الله ﷺ شديداً في تعامله مع المشركين عن إهانة سفرائه، فنلاحظ أنه من ضمن أسباب قيام غزوة مؤتة مقتل سفير الرسول ﷺ الحارث بن عمير الأزدي عندما كان مبعوثاً إلى الشام، ثم إلى ملك الروم فقتله شرحبيل بن عمرو الغساني، وكان هذا الأخير تابعاً للروم وتعد هذه الحادثة هي الأولى من نوعها لمقتل غيره من السفراء"⁽³⁾.

وفي أواخر السنة السادسة للهجرة وبعد صلح الحديبية الذي اعترف بالدولة الإسلامية اعترافاً رسمياً، تفرغ الرسول ﷺ لمكاتبة الملوك والأمراء يدعوهم إلى الإسلام، وفي بداية مراسلته للملوك اتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة ليختم به المراسلات، وقد جاء في صحيح البخاري عن أنس بن مالك قال: (لما أراد النبي ﷺ

(1) الغضبان، محمد منير، المنهج الحركي للسيرة النبوية ط2، الأردن، مكتبة المنار 1985م، ج1، ص100.

(2) سورة الرحمن، الآية 60.

(3) خطاب، محمود شيت، سفراء النبي، ج1، ص646، ط1، بيروت، مؤسسة الريان، 1996م.

أن يكتب إلى الروم قيل له: إنهم لن يقرؤوا كتابك إذا لم يكن مختوماً فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه "محمد رسول الله" (1).

والأسلوب الذي اتبعه النبي ﷺ ليعلمنا مراعاة ما يرغبه الطرف الآخر، والعمل به إذا كانت فيه مصلحة للإسلام والمسلمين، ولا يعد ذلك من قبيل التقليد، وإنما هو جلب فائدة ومصلحة عامة للمسلمين من خلال قراءة رسالة الإسلام من قبل الخصم، إذا كان "الخاتم" التوقيع ضرورياً للاعتراف بالرسائل وهذا ما فعله الرسول ﷺ (2).
وأرسل النبي ﷺ العديد من السفراء والرسل منهم:

الصحابي عبدالله بن حذافة السهمي لكسرى ملك الفرس، ودحيه الكبي إلى قيصر ملك الروم وعمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي ملك الحبشة، وحاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس ملك مصر وشجاع بن وهب الأسدي إلى الحارث بن أبي شمر الغساني، وأرسل سليط بن عمرو العامري إلى هوزة بن علي الحنفي، وأرسل العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى وأرسل عمرو بن العاص إلى جيفر وأخيه عبد ابن الجلندي (3).

وبالتالي فإن الرسل والرسائل التي كانوا يحملونها كلها تدل على أهمية الدبلوماسية، ووجود الدبلوماسية كأمر أساسي في السيرة النبوية وبالتالي ففعل الرسول لذلك يعد جانباً من التأصيل الفقهي لموضوع الدبلوماسية.

(1) رواه البخاري في صحيحه، حديث رقم 63، كتاب العلم باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم. وانظر الكتاني، عبد الحي، نظام الحكومات النبوية المسمى التراتيب الإدارية، منشورات محمد بيضون، دار الكتب العلمية ط1، 2001م ج1، ص177.

(2) باعمر، أحمد سالم محمد، الدبلوماسية بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي، دراسة مقارنة، ط1، دار النفائس 2001م، ص82.

(3) خطاب، محمود شيت، سفراء النبي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، دار الأندلس الخضراء، ج1 ص94-160

مما نؤصل به موضوع الدبلوماسية قبل أفعال الرسول **ر** بعض الآيات القرآنية الدالة على وجوب تعظيم حق الرسل والانقياد لهم ومنها:
 قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا} ⁽¹⁾.
 وقوله تعالى: {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} ⁽²⁾.
 وقد وضعت سورة الحجرات الأساس الفقهي لتبادل التمثيل السياسي في الإسلام، والتعاون والتعارف والتواصل بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول، حيث يقول تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} ⁽³⁾.
 وعلى ذلك يكون إرسال الرسل وتبادل السفارات في مقدمة الأدوات والوسائل لتحقيق المقصد من الآية المذكورة ⁽⁴⁾.

وفي الآية السابقة دلالة واضحة على أمور هامة منها:

1. خاطبت كافة الناس من شعوب وقبائل ولم تحدد جنس معين أو دين خطاباً جماعياً.
2. دعت هذه الشعوب والقبائل للتعارف.

وظهر حرصه **e** على السفراء ومتابعة عملهم ومن ذلك نعيم بن مسعود رضي الله عنه في غزوة الخندق للتخذيّل لصالح المسلمين ⁽⁵⁾. وانتظر منه ما سيحدث معه.

(1) سورة الأحزاب الآية 45

(2) سورة الحج، الآية 75

(3) سورة الحجرات الآية 13

(4) أبو السعود، تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج8 ص 123.

(5) للاطلاع على قصة بعث نعيم بن مسعود انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج5، ص129

وكذلك أرسل حذيفة بن اليمان في نفس الغزوة لمعرفة أخبار الأحزاب وما يدور بينهم⁽¹⁾.

كذلك إرساله لأبي ذر الغفاري سفيراً بين قومه قبيلة بنو غفار ويعلمهم أحكام الإسلام وينشره بينهم⁽²⁾.

وأرسل أبا عبيدة عامر بن الجراح لنصارى نجران ليجمع أموال الجزية، ألف حلة في رجب وألف حلة في صفر، وأرسل بعده المغيرة بن شعبة رضي الله عنهما. وأرسل كذلك خالد بن الوليد إلى صاحب دومة الجندل⁽³⁾.

فالرسول e كان يقرر أحكاماً خاصة بالسفراء والمبعوثين الدبلوماسيين ومنها: اعتبار الأمان أهم عنصر يحصل عليه المبعوث الدبلوماسي والسفير، وقد ثبت ذلك خلال قول الإمام الشيباني: "ولو أن رسول ملك أهل الحرب جاء إلى عسكر المسلمين فهو آمن حتى يبلغ رسالته بمنزلة مستأمن من جاء للتجارة"⁽⁴⁾.

ويعتبر الشيباني أمان الرسل أساساً هاماً يدفعهم لأداء ما عليهم من واجبات ومهام فقال: "الرسل آمنون وإن لم يستأمنوا لأنهم ما لم يكونوا آمنين، لا يتمكنون من أداء الرسالة على وجهها الأكمل فكانوا آمنين من غير شروط، ولكن إن شرطوا لهم ذلك، وكتب لهم وثيقة فهو أحوط وأفضل"⁽⁵⁾.

أن هؤلاء السفراء في الدول التي يبعثون إليها لهم حق الإقامة والضيافة عند تلك الدول، وقد ثبت ذلك في معاهدة الرسول e مع نصارى نجران والتي جاء فيها: "لهم

(1) انظر قصة غزوة الأحزاب، ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص106-132

(2) انظر ابن سعد الطبقات، ج1، ص510.

(3) السهيلي، الروض الأنف، ج4، ص301-302. ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر ودار بيروت 1404هـ - 1984م، ج2، ص487.

(4) الشيباني، السير الكبير، ج2، ص515

(5) المصدر السابق نفسه، ج5، ص1788

وعلى نصارى نجران مؤنة رسلي ومتعتهم ما بين عشرين يوماً فدونه، ولا تحبس رسلي فوق شهر"⁽¹⁾.

وهذا ما حصل عندما ذهب معهم أبو عبيدة عامر بن الجراح. أن السفراء والمبعوثين يحرم قتلهم، فما هم إلا وسطاء بين المسلمين وغيرهم، ويدلل على ذلك حديث الرسول e عن أبي رافع رضي الله عنه، قال، قال رسول الله e: إني لا أخيس بالعهد، ولا أحبس الرسل". رواه أبو داود والنسائي⁽²⁾.

وهذا يعني أن قتل الرسل هو عين المفسدة لأن هذا يسبب قطع الاتصالات الدولية، وهذا يعني أن شخص السفير لا بد من توفير الأمان له حتى وقت الحرب وهذا ينطبق على أهله كذلك.

أن السفير خلال وجوده في البلاد التي هو مبعوث إليها يكون له حقوق كما للمواطنين وعليه ما عليهم من واجبات، فنحن نستطيع اعتباره فرداً من الدولة التي هو فيها.

إن كل ما هو حقوق للمبعوثين والدبلوماسيين نستطيع تسميته بالحصانة الدبلوماسية وهي المصطلح الموجود حديثاً في علم السياسة. أصبح الأمر بين الدول علاقات سياسية وثقافية أو تجارية في وقتنا الحاضر، والذي يتولى تنظيم وترتيب اللقاءات لها هي السفارات والقنصليات، ولذا فإن الدولة المعتمدة بها في بلادها تجعل لها ولأفرادها حصانة خاصة، فتحرص على أمنها واستقرارها لأن هذا مما يهم الدولتين، فإن الأعراف جعلت لها من الحماية والحصانة ما يكفل لها أداء مهمتها⁽³⁾.

(1) انظر نص المعاهدة مع نجران، ص 77 من هذه الرسالة.

(2) سنن أبي داود، حديث رقم 2377 كتاب الجهاد. والنسائي في الكبرى، ج5، ص205، وصححه ابن حبان حديث رقم 1630.

(3) البسام، عبدالله بن عبد الرحمن البسام، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، ط2، مكتبة الاسدي، مكة المكرمة 2003م، ج6، ص422-423.

وجوب معاملة السفراء بالرفق واللين .

لقد كان **e** يختار رسله من أحاسن الصحابة وجهاً ورجاحةً عقل وفصاحة لسان وقوة حجة، وكل الصحابة خير⁽¹⁾.

وكان **e** يحرص على أن يوصيهم بكل ما فيه خير، وقد دلل على ذلك حديثه **e** في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد: "إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين"⁽²⁾.

وحدد الرسول **e** بعض مهام الدبلوماسية والسفراء ومنها الدعوة إلى الإسلام، عقد الصلح، عقد معاهدات الأمان، نقل الهدايا والرسائل بين الملوك⁽³⁾. ويعتبر من أهم الأحكام التي نخرج بها وأنه يجوز إقامة الغير، أو المبعوث الدبلوماسي بصورة دائمة أو مؤقتة، كما يجوز إقامة البعثات الدبلوماسية الدائمة في الدولة الإسلامية ودون تحديد مدة معينة.

5. 4 الأحكام المالية المستنبطة من المعاهدات النبوية

المال هو: ما يجري فيه البذل والمنع ويميل إليه طبع الإنسان، ويمكن ادخاره لوقت الحاجة سواء كان منقولاً أو غير منقول⁽⁴⁾.

وجدنا من خلال حديثنا عن المعاهدات التجارية والاقتصادية، أن العلاقات الاقتصادية بين الدول والشعوب أمر ضروري وضمني، وذلك لأنه ما من دولة مهما كانت مميزة في تصنيفها وإنتاجها، إلا أنها تحتاج إلى بعض صناعات وإنتاج الدول الأخرى.

(1) الكتاني، التراتيب الإدارية، ج1، ص 190.

(2) صحيح البخاري، حديث رقم 220 و6128. والشافعي في المسند، ج1، ص 23 وابن حبان 1399.

(3) الكتاني، نظام الحكومة النبوية، ج1، ص 195.

(4) انظر البركتي، محمد عميم الإحسان المجدي، التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، 2003م، ص 191.

وما فعل الرسول **e** ذلك إلا لعلمه بجواز التعامل التجاري مع غير المسلمين الذين لم يعادونا، ولم يقفوا أمام الدعوة الإسلامية. وقد أجاز أكثر الفقهاء هذا التضامن الاقتصادي⁽¹⁾.

وقد رأينا الرسول **U** في بعض المعاهدات يأخذ الجزية من غير المسلمين وبمقدار محدد معين مقابل الحصول على الأمان من المسلمين، تدفع في كل عام مرة، وهذا في حد ذاته يعتبر من أهم الأحكام المالية في المعاهدات، فهو **e** لا يأخذ المال عنوة ولا غصباً، بل يدفعه غير المسلمين عن طيب خاطر في حال رفضهم دخول الإسلام.

وبالنظر إلى بعض المعاهدات التي تمت فيها المصالحة على دفع الجزية بين المسلمين وغيرهم نجد أن الجزية تدفع من أي صنف من الأموال ولم يشترط لدفعها نوع معين من الأموال، فها نحن نجد في صلح النبي **e** مع نصارى نجران يتفق معهم على أن تكون الجزية مما تيسر من أموال وثياب أو سلاح يعلمونه أو حديد وحواشي وعروض تجارية وغير ذلك⁽²⁾. وكان نصارى نجران أول من أعطى الجزية من الحلل التي تدفع للمسلمين في رجب وهي ألف حلة، وإن كان باليمن غدره أو حرب فعلى نجران أن يدفعوا للمسلمين ثلاثين درعاً، وثلاثين فرساً، وثلاثين بغيراً يغنمها المسلمون حتى يردوها عليهم وهي ليست من الجزية.

ومن ذلك عندما أرسل **e** معاذاً قاضياً لليمن أمره أن يأخذ من كل حالم دينار أو عدله معافراً⁽³⁾.

(1) السرخسي، المبسوط، ج10، ص88. والكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص102. والنووي،

روضة الطالبين، ج3، ص10-12. والشيرازي، المهذب ج5، ص363.

(2) انظر نص المعاهدة ص 77 من هذه الرسالة.

(3) رواه أحمد في مسنده، ج5، ص230. وأبو داود ص1577-1578. والترمذي، ص623.

والنسائي ج5، ص25-36.

والجزية كما نعلم فيها نوع من العقوبة، والإذلال للكفر وأهله، حظي بها النبي

e الحاكم دون غيره كما ذكرنا في حديثه لمعاذ بن جبل.

ونجد في معاهدة النبي e مع قبيلة طيء أنه e أبقاهم على رأس السلطة في بلادهم بمراعيها، ومياهاها، خاصة أن طيء بلد رعوي ثروته الأغنام والماشية، وقصد من ذلك e الإثبات أن الإسلام لا يريد المناصب ولا العروش.

وكل ما طلب منهم هو إعطاء الخمس وسهم النبي e⁽¹⁾.

وفي صلح الحديبية أحكاماً أخرى.

روي عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أنها قالت: "قدمت أمي وهي مشركة في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله r (يوم الحديبية)، فقالت أسماء: يا رسول الله إن أمي قدمت عليّ وهي راغبة في أن تأخذ مني بعض المال، أفأصلها؟ قال: صليها"⁽²⁾ وهذا الحديث يدل على جواز صلة الكافر إن كان من رحم المسلم فهو من تمام مكارم الأخلاق.

وكذلك نجد في صلحه مع أهل دومة الجندل أحكاماً أخرى فهو e قد تصالح مع أهل دومة الجندل وحاكمهم أكيدر على دفع الجزية، وحاز المسلمون بهذا الصلح أراضي عديدة أصبحت في ملكهم وهذه الأراضي هي الأراضي البارزة وأطرافها ومأوها قليل، والأراضي التي لم تحرث، وقد امتلك المسلمون فوق ذلك حلقهم وهي الدروع وامتلكوا خيولهم⁽³⁾.

ويثبت لنا هنا أن الرسول e قد قضى بنزع جزئي لملكية الأرض ونزع تام للسلاح وأدواته وبقيت لهم أشجار النخيل التي معهم في المصر، وموارد المياه الدائمة.

(1) انظر المعاهدة صفحة 7 8 هذه الرسالة.

(2) العسقلاني، فتح الباري، ج15، ص104

(3) انظر الواقدي، المغازي، ج3، ص1025-1030. وابن سعد، الطبقات، ج1، ص220.

وهنا الرسول e جرد هؤلاء من أغلب ما يملكون من الأشياء الأراضي، والأموال وال سلاح، وليس هذا ظلماً، بل إنه e كان يسعى لتأمين المسلمين من جانب دومة الجندل، ووجود الأسلحة، والأموال بيد هذه القبيلة يعني أنها قد تعذر بالرسول e، والرسول أصلاً قد أرسل لها سرية من المسلمين.

ولو حاولنا إعادة النظر في المعاهدات لوجدنا أن "معاهدة النبي e مع ثقيف"⁽¹⁾ فيها ضرب من الأحكام المالية، فهي e يبيقي أراضي ثقيف وأملاكهم تحت تصرفهم، وكذلك بعفيهم من الصدقة ويشترط أن الصدقة سيدفعونها إن أسلموا.. وكان من بنود دستور المدينة بنداً قد تعلق بالأحكام المالية ألا وهو "هذا كتاب من محمد النبي e بين المؤمنين والمسلمين من قريش والمسلمين وأهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم يتعاقلون بينهم معاقلهم الأولى، وهم يفيكون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين"⁽²⁾.

وكذلك في البنود (24، 38) وفي الفقرة الأولى من البند 37 الاتفاق على دفع كل طرف قسط نفقات الحرب الدفاعية عن المدينة على حد سواء بدون تمييز لأي طرف على الآخر⁽³⁾.

ومن خلال النظر في صلحه e مع خيبر نجد أحكاماً خاصة بالأراضي. حيث جاء في كتاب الأموال: "أن الرسول e ومن خلال المعاهدات جعل للأراضي أحكاماً خاصة بها فنجد: أن الرسول e لما أفاء الله عليه خيبر قسمها..."⁽⁴⁾.

والرسول e دفع الأراضي ليهود خيبر لا ليملكوها، ولكن ليعملوا فيها على ما شرط لهم، وهو النصف من الزرع والثمر.

(1) انظر نص المعاهدة من 79 هذه الرسالة

(2) انظر البنود 1+2 من دستور المدينة ص 48 من هذه الرسالة

(3) انظر نص الصلح مع خيبر من 73 هذه الرسالة

(4) انظر نص الصلح مع خيبر من 73 الرسالة

وهذا يؤكد عدم جواز الاتفاق مع العدو على أرض قد احتلها العدو مسبقاً بان تكون ملكاً لهذا العدو، أو أن تعطى له، ولا يجوز أن توجر هذه الأرض للعدو مهما كان السبب فنحن نعتبر استخدام اليهود لأرض خبير هو نوع من الإجارة، فلا توجر الأرض للعدو في وقتنا الحاضر حيث أن العاطلين على العمل كثيرون وليس هناك نقص في العمال بل هم كثر، لذا أقول أنه لا يجوز في زماننا الاتفاق على تأجير العدو أي شبر من أراضي المسلمين ومن فعل ذلك فهو آثم والله أعلم ومن يقس ذلك الفعل على معاملته ٢ مع يهود خبير فقياسه باطل فلا وجه للمقارنة هنا، فخبير أرض خصبة والعاملون قليل والرسول ٢ أبقاها معهم لقلة العاملين على أن يقدموا نصف الثمر للمسلمين. ولو كان فعله ٢ هنا مطلق لما قام عمر وفي عصر خلافته بإجلاء اليهود إلى الشام وتقسيم أراضي خبير بين المسلمين.

وأما معاهدته مع بني النضير:

"فقد روي عن عائشة رضي الله عنها قولها: كانت غزوة بني النضير وهم طائفة من اليهود على رأس ستة أشهر من غزوة بدر، كان منزلهم ونخلهم بناحية المدينة فحاصرهم رسول الله ٢ حتى نزلوا على الجلاء و أن لهم ما أقلت الإبل والأمتعة والأموال إلا الحلقة يعني السلاح، فأنزل الله فيهم: {سبح لله ما في السموات وما في الأرض... إلى قوله تعالى لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا} (1).

فقاتلهم النبي ٢ حتى صالحهم على الجلاء فأجلاهم إلى الشام وكانوا من سبط لهم يصيبهم جلاء فيما خلا وكان الله قد كتب عليهم ذلك، ولولا ذلك لعذبهم في الدنيا بالقتل والسبي (2).

(1) سورة الحشر الآيات 1-2

(2) مسند أحمد، حديث رقم 86، مسند العشرة المبشرين بالجنة، ورواه الحاكم في المستدرک ج2 ص483 وقال صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي والبيهقي في دلائل النبوة ج3 ص178.

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب قال: كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله ﷺ خاصة فكان يعزل نفقة أهله سنة ثم يجعل ما بقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله عز وجل⁽¹⁾. فالرسول ﷺ قسم أموال بني خيبر وبني قريظة بين المسلمين⁽²⁾، فهي غنيمة، وقسم ﷺ خيبر بين الغانمين، أي أنه ﷺ تسلم من الأراضي التي غنمها المسلمون أراضي خيبر فقط، ومن الأموال قسم أموال بني النضير. وهذا يدل على جواز تقسيم ما يغنمه المسلمون بين المقاتلين.

ونخرج بما يلي من ما سبق:

أن الرسول ﷺ قد أجرى التعاملات الاقتصادية مع غير المسلمين من القبائل والدويلات المجاورة، ولكن تم ذلك وفق ضوابط أهمها: أن لا يتضمن التعامل الاقتصادي بين الدولة الإسلامية ودولة ما حصاراً اقتصادياً لدولة أخرى⁽³⁾. ضرورة الالتزام بأحكام الإسلام في الأنظمة المالية، ومثال ذلك نظام العشور الذي أجرى معها مصالحات.

أن الرسول ﷺ كان يفرض الجزية من خلال بعض المعاهدات، وبذلك يضمن ذل وصغار من يدفع الجزية، ويجعل في نفسه شعوراً بالضعف أمام المسلمين، كما يضمن للمسلمين العزة، والاستعلاء على الكفر والكفار.

(1) أخرجه البخاري في تفسير سورة الحشر ج3 باب ج حديث رقم 4885 من طريق سفيان بن

عيينة، وأخرجه مسلم في كتاب المغازي ج15 باب ج 48

(2) انظر ابن القيم، زاد المعاد، ج5، ص70.

(3) انظر حارب، عبد الله سعيد، العلاقات الخارجية للدولة المسلمة، مؤسسة الرسالة، بيروت،

ط1، 1416هـ - 1995م، ص804.

أن فرص الجزية، ونظام العشور يشكل رافداً هاماً لاقتصاد الدولة المسلمة. أن الرسول ﷺ جعل للأرضي أحكاماً خاصة بها وثبت ذلك من خلال صلحه مع خيبر وما فعله مع أهل دومة الجندل.

فهو ﷺ عندما نزل أهلها على أمر رسول الله ﷺ تصالح معهم على العمل في بساتينهم والأراضي مقابل النصف من الثمار التي تخرج من هذه الأراضي، وعلى ذلك تكون كامل أراضي خيبر ملكاً للمسلمين واعتبرها الرسول ﷺ من أموال الفيء⁽¹⁾. وأما أهل دومة الجندل، فكانت ملكية الأرض مقسمة بين المسلمين، وأهل دومة الجندل.

1. ثبت أن النبي ﷺ جعل لتولي الجزية عمالاً وكان منهم أبو عبيدة بن الجراح⁽²⁾. ومعاذ بن جبل⁽³⁾.

2. أن الأموال التي يغنمها المسلمون منها ما هو فيء ومنها غنائم وأموال بني النضير كانت من الفيء ، فكانت للنبي ﷺ خاص ينفق منها على أهله نفقة سنة وما بقي جعله ﷺ في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله⁽⁴⁾.

3. ثبت لدينا جواز ضمان رؤوس الأموال لبعض من نعاهدهم دون الربا، كما فعل ﷺ مع أهل ثقيف⁽⁵⁾.

4. جواز تجريد بعض ممن يتفق معهم المسلمون من أغلب ما يملكون، كما حصل بين الرسول ﷺ وأهل مقنا حيث جردهم الكتاب الذي جاءهم من الرسول ﷺ

(1) السهيلي، الروض الأنف، ج4، ص81-82

(2) رواه البخاري في صحيحه 3158.

(3) رواه أبو داود حديث رقم 2642 كتاب الخراج والإمارة باب في أخذ الجزية، وقال عنه حديث صحيح.

(4) صحيح البخاري 2904 و4033 و4885. ومسلم 1757 و48.

(5) انظر نص المعاهدة مع ثقيف 79 من هذه الرسالة

من سلاحهم ورقيقهم وحيواناتهم ودروعهم، إلا ما عفا عنه الرسول ﷺ أو رسوله، وفوق ذلك طلب منهم أن يدفعوا ربع ما تخرج نخلهم من تمر وربع ما يصيدون من أسماك، وربع ما تغزل نساؤهم⁽¹⁾. ومن المعلوم أن أهل مقنا كانوا من اليهود وما قبل الرسول ﷺ ذلك إلا للتضييق عليهم.

5. جواز التنازل عن بعض المال للعدو مقابل الحصول على الأمان⁽²⁾ وهذا ما حصل في صلح النبي ﷺ مع غطفان ولكن التنازل هذا كان عن أموال منقولة ثمار ونباتات، ولم تكن أموالاً غير منقولة وهذا يدل أنه: إن حصل تنازل للعدو عن مال فلا بد أن يكون هذا المال من المنقول لا من العقارات وعن المنقول، فأعطاء العدو المال غير المنقول أو العقار يؤدي إلى تثبيت العدو في بلاد المسلمين، فهو سيأخذ هذا العقار أو هذه الأرض أو هذا البناء، وهذا في حد ذاته سيشكل مصدراً لقوة العدو وترسيخاً لأقدامه في بلاد المسلمين

5. 5 حكم الاستعانة بالآخرين

الاستعانة لغة: العون والظهير للواحد⁽³⁾.

مشروعية الاستعانة

الإنسان مدني بطبعه يحب للاختلاط والتعايش مع الآخرين لأن الله تعالى فطره على ذلك، ولهذا حرص الإسلام على أن يجعل من المسلم مصباحاً يستضاء به وقدوة يقتدى بها، وأن يكون داعياً إلى الله على بصيرة قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا مَنِ اتَّبَعْنِي وَسَبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁴⁾.

وقد ظهر في بعض المعاهدات التي أجراها الرسول ﷺ استعانة بغير المسلمين، وقد ظهر الاستعانة في حالين:

(1) حميد الله، محمد، مجموعة الوثائق السياسية ص 121-122

(2) سبق تخريج المسألة ص 72 هذه الرسالة.

(3) انظر أبادي القاموس المحيط، ج4، ص246.

(4) سورة يوسف الآية 108

الأولى: الاستعانة بغير المسلمين في المجالات السلمية:

حماية الدعوة والداعية: حيث أن طريق الدعوة مليء بالمخاطر والمضايقات ومحفوف بالمكاره. وهذا يعني أن الداعية إلى الله قد يحتاج في طريقه إلى حماية غير المسلم ودلالة ذلك.

أ. استعانة النبي ﷺ بالنجاشي وهو نصراني:

وقد ظهر ذلك من خلال كتاب النبي ﷺ للنجاشي ملك الحبشة كذلك قول النبي لأصحابه بعد أن أمرهم بالهجرة إلى الحبشة: (ولو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن فيها ملكاً لا يظلم عنده أحد وهي أرض صدق حتى يجعل الله مخرجاً مما أنتم فيه) ⁽¹⁾.

وهذا الكتاب طلب فيه الرسول ﷺ إلى المسلمين الهجرة إلى الحبشة ليدلّل دلالَةً واضحةً وجليّةً على جواز الاستعانة بغير المسلمين في حماية الدعوة والداعية عند الضرورة أو الحاجة، شرط أن يكون المستعان به مأموناً وقادراً على تحقيق تلك الحماية وأن لا تؤدي هذه الاستعانة إلى السكوت على الباطل وأهله.

ب. استعانة الرسول ﷺ بمطعم بن عدي وهو مشرك:

ولو رجعنا إلى سيرة الرسول ﷺ لوجدنا أنه بعد وفاة أبي طالب آذت قريش الرسول ﷺ كما لم تؤذه من قبل، وكلنا نعلم بحادثة خروجه ﷺ إلى الطائف حيث كان يرجو من الله أن تقدم له ثقيف النصرة والمنعة، فخرج ﷺ إليهم وحده فلم يستجيبوا له ﷺ وعاد إلى مكة محزوناً ولكنه قبل دخوله إلى مكة أرسل أريقط الخزاعي إلى الأخنس بن شريق الخزاعي، فطلب منه أن يجيره في مكة فقال: إن بني عامر بن لؤي لا تجير على بني كعب بن لؤي، فبعثه إلى مطعم بن عدي ليجيره، فقال: نعم قل له فليأت، فذهب إليه رسول الله ﷺ فبات عنده تلك الليلة فلما أصبح خرج معه هو وبنوه ستة أو سبعة متقلدي السيوف جميعاً، فدخلوا المسجد وقال لرسول الله ﷺ: طف،

(1) ابن هشام، السيرة النبوية ج1 ص321

واحتموا بحمائل سيوفهم في المطاف فأقبل أبو سفيان إلى مطعم فقال: أمجير أو تابع؟ قال: لا بل مجير، قال: قد أجرنا من أجرت⁽¹⁾.

ج. قبول النبي ﷺ حماية عمه أبو طالب⁽²⁾.

فالرسول ﷺ كان حريصاً على الاستفادة من حماية عمه أبو طالب له وهذا يدل كما ذكرنا على جواز الاستعانة بالمشركون لحماية الدعوة والداعية بشرط أن لا يترتب على ذلك التنازل عن مبدأ وعقيدة أو ثوابت في الإسلام، فقد أقر النبي ﷺ كثيراً من الصحابة الذين دخلوا في جوار المشركين وقبلوا إعانة أقربائهم المشركين لهم ولم ينكر ذلك على أحد منهم.

الاستعانة بالمشركون لحماية الدولة في بداية عهدها.

عرفنا أن قبيلة خزاعة كانت عيبة نصح رسول الله ﷺ مسلمها ومشرکہا، لا يخفون عنه شيئاً كان بمكة. فكانت هذه القبيلة تميل للرسول ﷺ: (وكان الأصل في موالة خزاعة للنبي ﷺ أن بني هاشم في الجاهلية كانوا قد تحالفوا مع خزاعة فاستمروا على ذلك في الإسلام..

وفي ذلك جواز استتصاح بعض المعاهدين أهل الذمة، إذا دلت القرائن على نصحهم وشهدت التجربة بإيثارهم أهل الإسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم، ويستفاد منه جواز استتصاح بعض ملوك العدو استظهاراً على غيرهم، ولا يعد ذلك من موالة الكفار ولا موادة أعداء الله، بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جمعهم وإنكاء ببعضهم البعض، ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركون على الإطلاق⁽³⁾.

(1) انظر ابن كثير، البداية والنهاية، ج3 ص137

(2) انظر ابن هشام السيرة النبوية، ج1 ص264. وابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2 ص42.

(3) حوى، سعيد، الأساس في السنة وفقهها، السيرة النبوية، ج2، ص760، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1989م.

إن أي دولة في بداية عهدها يصعب على النفس الانقياد لها لأن الناس لم يألّفوا ملكها ولا اعتادوا عليه لذلك فإن تلك الدولة تحتاج إلى حماية توفر لها الاستقرار، وتساعد على الانقياد لها.

وفي صلح الحديبية نجد أن النبي ﷺ استعان ببعض الكفار للتجسس ضد الأعداء، حيث ورد أنه عندما خرج الرسول ﷺ عام الحديبية ومعه بضع عشرة مائة من أصحابه، فلما أتى ذا الحليفة قلّد الهدي وأشعره، وأحرم بعمره وبعث عيناً له من خزاعة يخبره عن قريش⁽¹⁾.

ونجد هنا أن الرسول ﷺ بعث العين وصدقه لما عاد، وقبل خبره رغم أنه كافر، ولو حاولنا البحث في الأسباب لوجدنا أنه لربما لم يكن هناك من المسلمين من يستطيع التجسس والبحث عن أمر العدو وربما أنه ما كان يريد الرسول ﷺ أن يتحقق إلا لمن لا يلبس العدو وداخلهم واستتبط سرهم والخزاعي الذي بعثه الرسول ﷺ كافر⁽²⁾ منهم ولو دخل بينهم فلن يشكوا أبداً بأمره. "وهذا يعني جواز اتخاذ الكافر المأمون الجانب جاسوساً للمسلمين لكنه مقيد بالحاجة"⁽²⁾.

فعلى ذلك تكون الاستعانة بغير المسلمين قد ظهرت في صلح الحديبية وبوضوح، كذلك لو رجعنا للسيرة نجدها جلية واضحة عند حفر الخندق حول المدينة الذي أشار به سلمان الفارسي.

(1) أخرجه البخاري، كتاب المغازي باب صلح الحديبية حديث رقم 4178 و 4179 ج 5 ص 67.

وأبو داود في الجهاد باب صلح العدو رقم 3765، والبيهقي في السنن ج 5 ص 215.

(2) انظر البوطي، محمد سعيد رمضان، فقه السيرة، دار الفقه المعاصر، بيروت، ودار الفكر دمشق، ط 11، ص 252.

وقد ظهرت هذه الاستعانة من خلال وثيقة المدينة فالوثيقة بمجموعها قد نظمت العلاقة بين المسلمين وغيرهم من سكان المدينة، مما يعني الاستعانة بغير المسلمين هناك حيث لابد من حفظ الاستقرار في بداية الدولة المسلمة.

حيث أن النبي ﷺ من خلال الوثيقة قد أقر التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم فكان ذلك هو الطابع العام لمجتمع المدينة، وبالتالي تكون الإستعانة بغير المسلمين جائزة ولكن عند الضرورة وليس في كل المجالات .

5. 6 التكافل الاجتماعي

لقد حث الإسلام على التعاون المطلق بين بني البشر، قال تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾⁽¹⁾.

فأمر الله تعالى بالتعاون على البر لكونه محققاً لمصلحة الإنسانية، وعلى هذا فإن التعاون الإنساني في الإسلام مشروطاً بأن يكون في نطاق البر، وأن لا يتضمن ما فيه إثم أو عدوان. ولقد جاء الإسلام والعلاقات بين الدول والجماعات تقوم على العدوان والبغضاء والصراع والسعي نحو السيطرة، واستعباد بعضهم بعضاً فدعا الإسلام البشرية إلى مبدأ جديد في التعاون بين الأفراد والجماعات والدول أساسه التعايش السلمي، ولقد طبق الرسول ﷺ مبدأ التعاون في علاقاته مع القبائل، والأمم من حوله فكان ﷺ يعقد المعاهدات والأحلاف على أساس التعاون على البر، وحماية الفضيلة ومنع الأذى، ومن ذلك عقده ﷺ اتفاق التعاون وحسن الجوار مع قبائل يهود في المدينة، وإقراره لليهود خيبر على أرضهم بنصف ما يخرج منها من ثمار وزروع، ونجده مع معاهدته مع قبيلة طيء يشركهم ﷺ بكل المنافع المادية والمعنوية حتى يتيقن لهم أنهم جزء من كيان هذه الدولة المسلمة⁽²⁾.

(1) سورة المائدة الآية 2

(2) انظر نص المعاهدة مع طيء ص 88 من المعاهدة

فهو ٢ قد فرض العشور وزكاة الأموال على بعض من تعاهد معهم من قبائل، وكانت هذه الأموال تدفع لوجوه الزكاة المختلفة، وبيت مال المسلمين.

لقد تمثل في معاهدات الرسول ٢ مبدأ هام وجديد ألا وهو التكافل الاجتماعي، كيف لا والإسلام دين الشمول ودين يراعي كل الأفراد في كل وقت وكل زمان؟.

وهنا لا بد من الرجوع لإقطاع النبي ٢ للداريين من لخم، حيث جاءه الداريون قبل الهجرة يسألونه أرضاً، فدعا بقطعة من أدم وكتب ما يلي: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب ذكر فيه ما وهب محمد رسول الله للداريين..."⁽¹⁾.

وتجديده للكتاب مع الداريين بعد الهجرة⁽²⁾.

ونجد في بيعة العقبة الثانية مثلاً على التكافل الاجتماعي حيث نصت البيعة على: "تبايعوني على السمع والطاعة في النشاط والكسل وعلى النفقة في العسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن تقولوا في الله لا تأخذكم لومة لائم وعلى أن تنصروني إذا قدمت عليكم وتمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم ولكم الجنة..."⁽³⁾.

فليس المقصود بالتكافل هنا المساعدة بالمال فلا ينتهي التكافل عند هذه الحدود، بل يعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقول كلمة الحق دون خوف من أي إنسان كان، وحماية النبي ٢، وكل من يدعو إلى الله تعالى نوعاً من أنواع التكافل.

وقد تجلّى التكافل كذلك في الحوار الذي دار بين البراء بن معرور والرسول ٢ ليلة البيعة الثانية، بعد أن قال الرسول ٢: (أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم.. فأخذ البراء بن معرور بيد النبي ٢ ثم قال: نعم والذي بعثك بالحق لمنعك مما نمنع منه أزارنا فبايعنا رسول الله فنحن والله أهل الحروب، فقال أبو الهيثم:

(1) انظر حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية، ص 129-131

(2) المصدر السابق نفسه ص 129-131

(3) انظر البداية والنهاية ج 3 ص 192-202

يا رسول الله إن بيننا وبين الرجال حبلاً وإنا قاطعوها- يعني اليهود - فهل عسيت إن نحن فعلنا ذلك، ثم أظهرك الله أن ترجع إلى قومك وتدعنا؟ قال: فتبسم رسول الله ﷺ ثم قال: بل الدم الدم، والهدم الهدم، أنا منكم وأنتم مني أحارب من حاربتكم وأسالم من سالمتم⁽¹⁾.

وثمة مبدأ أساسي وهو أن للإنسان الجائع- تحت أي ظرف من الظروف - الحق في أن يحصل على الطعام كما للعرىان الحق في الحصول على الكساء. قال تعالى: {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ}⁽²⁾. وقال تعالى: {وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا}⁽³⁾.

وقد يأتي البعض ويقول أن حقوق الإنسان منشأها الغرب وليس هذا صحيحاً. "أن تصور حقوق الإنسان في العالم الغربي لا تاريخ له ولا وجود قبل قرنين أو ثلاثة. أن هذه الحقوق - بالرغم من أن العالم ما يفتأ يرددها ويطنطن باسمها - وليس وراءها أية سلطة أو قوة منفذه، بل هي مجرد أمان ورغبات، صبت في كلمات وألفاظ ساحرة براقة، عبرت إلى أوروبا في ضوء الثقافة الإسلامية في العصور الوسطى"⁽⁴⁾.

ونجد في تاريخ الإسلام أنه تقرر إعلان حقوق الإنسان في وثيقة المدينة المنورة تلك الوثيقة التي مثلت دستور دولة الرسول ﷺ، حيث خصص النبي ﷺ الجزء الأول من الوثيقة للكيانات العشائرية، حيث اعتبرت الوثيقة المهاجرين كتلة واحدة لقلّة عددهم، وذكرت الوثيقة العشائر حيث نجد أن البنود (3-11) ذكرت أن كل طائفة تنسب إلى عشيرتها ولكن نجد أن الوثيقة كررت في كل بند من السابقة.

(1) انظر ابن كثير، البداية والنهاية ج3 ص192-202

(2) سورة الذاريات الآية 19

(3) سورة الإنسان الآية 8

(4) الطعيمات، هاني سليمان، حقوق الإنسان وحياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، ص37.

"وبنو... على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين"، والرسول ٢ عندما ذكر العشائر لم يكن يريد الإبقاء على العصبية القبلية، بل كان القصد الاستفادة منها في موضوع التكافل الاجتماعي، "وجعل الرسول ٢ الإسلام هو الأصل الأول الذي يربط بين أتباعه، لكنه اعترف بارتباطات أخرى تتدرج تحت رابطة العقيدة، وتخدم المجتمع، وتساهم في بناء التكافل بين أبناءه"⁽¹⁾.

وعلى ذلك نجد الوثيقة في البنود من (3-11) اقتصرت على العشائر التي كانت داخلة في الإسلام، وهذا يؤكد سعي النبي ٢ إلى تحقيق التكافل بين المؤمنين على أضيق المستويات أي مستوى القبائل والعشائر ويظهر ذلك من خلال تأكيده في كل بند على بعض الأعراف القبلية المتأصلة في العادات الجاهلية، والتي لا تتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي الجديد كدفع الديات وفداء الأسرى باعتبارها التزامات مالية يؤديها أفراد العشيرة الواحدة.

ومن خلال البنود (3-11) نجد أنه يتعين على أفراد العشيرة إذا قتل فرد منها خطأ فإنها تدفع دية القتل بالتضامن بين أفرادها، فتفرض على العاقلة من قرابة القاتل للأخذ بخاطر المصابين وتخفيف وقع المصيبة عليهم. وفي الجاهلية كانت دية الأفراد تختلف بحسب مكانتهم الاجتماعية فدية الشريف تختلف عن دية الوضع ودية الحر تختلف عن دية العبد.

ولكن جاءت هذه الوثيقة وركزت على "بالمعروف والقسط بين المؤمنين" وعبارة "كل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين" لتدلل دلالة واضحة على أهمية التعاون والتكافل بين أبناء المجتمع المدني بصفة عامة وأبناء كل طائفة من طوائف المسلمين خاصة، فالمسلمون إن وقع أحدهم في الأسر فعليهم التعاون في إطلاق

(1) العمري، أكرم ضياء، المجتمع المدني في عهد النبوة، خصائصه وتنظيماته الأولى، المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي ط1، ص130.

سراحه ، قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۖ ﴾⁽¹⁾.

ومن صور التكافل والفداء:

أ. الفداء بالمال: حيث افتدت زينب بنت الرسول ﷺ زوجها- أبي العاص - بـمال وبعثت فيه بقلادة لها كانت عند خديجة أدخلتها بها على أبي العاص، فلما رآها رسول الله ﷺ رق لها رقة شديدة، وقال: إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردوا عليها الذي لها، فقالوا: نعم⁽²⁾.

ب. الفداء مقابل أسرى للعدو بيد المسلمين: حيث أن الرسول ﷺ قد افتدى سعد وعتبة بأسيرين من المشركين، وقد كان ذلك في سرية عبدالله بن جحش حيث وقع أسيرين من المشركين والبعير الخاصة بهم في يد المسلمين فافتدتهم قريش، فقال: لا نفديكموها حتى يقدم صاحبانا ويعني بذلك سعد وعتبة⁽³⁾.

جـ. الفداء مقابل خدمات: وهذا يظهر في تعامله مع أسرى بدر، حيث فادى رسول الله ﷺ أكثرهم بالمال واكتفى من الباقي بتقديم خدمات للمسلمين كتعليم صيانة المدينة مقابل حريتهم.

وكذلك نجد أن الوثيقة نظمت قضية وفاء الدين على الغارمين، حيث يتعاون المؤمنون عند عجز العاقلة من القبيلة أو العشيرة عن الوفاء بالحاجة⁽⁴⁾.

وعلى ذلك اهتمت الوثيقة بواجبات المؤمنين الاجتماعية نحو بعضهم البعض، ودعت جميع المؤمنين إلى التكافل والتآزر الكامل الشامل، حيث ينص البند رقم 12 من

(1) سورة محمد الآية 4

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد

(3) انظر ابن هشام، السيرة النبوية ج2 ص242

(4) الغضبان، منير محمد، التحالف السياسي في الإسلام، ص107

الوثيقة على:"أن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل
"(والمفرح كثير الدين كثير العيال) ⁽¹⁾.

وبما أن الدولة كانت لا تزال في مرحلة التأسيس عند الهجرة، ولم يكن هناك
نظام لخزانة الدولة ولم تكن الزكاة قد فرضت بعد، وليس هناك جزية ولا غنائم لم تدفع
من خلالها ديون الغارمين، فقد جعلت الوثيقة هذا الالتزام المالي على المسلمين في
المدينة من خلال البند 12، والذي ينص صراحة على التناصر والتراحم والتكافل
المادي في دفع الديات وفكاك الأسرى، وعدم ترك شخص مثقل بالدين بينهم إلا قضاوا
دينه.

قال رسول الله ﷺ: "من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه
كربةً من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسرٍ في الدنيا يسر الله عليه في الدنيا
والآخرة، ومن ستر على مسلم في الدنيا ستر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون
العبد ما دام العبد في عون أخيه" ⁽²⁾.

وإن مجرد إعانة أهل الأسير وبما عقله المرء الذي جنى خطأ، حتى لا يزداد
الدين بالعجز عن أداء حصة من الدية أو الفدية، وحتى لا يعجز أحد عن نفقات عياله
إذا شارك بما كان يدخره للإنفاق عليهم.

وما ذلك إلا تحقيق لمبدأ التعاون الاجتماعي الذي تعتر به الإنسانية، وبهذا
يحاربون الرق والموت في وقت واحد...

وهذا أدى إلى القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي صادفت
الهاجرين حين وصولهم إلى المدينة، والفقراء بلا مال فوصف الله هذا المجتمع بقوله:"
لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً
وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ، وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 2 ص 1067 مادة الفرح.

(2) أخرجه الترمذي، السنن، كتاب البر والصلة باب: ما جاء في السترة على المسلم ص 326

يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ⁽¹⁾.

ونرى في وقتنا الحاضر هذا الأمر جلياً من خلال دور رعاية الأيتام ودور كفالتهم أو لجان المناصرة المنتشرة في وقتنا الحاضر في كل مكان، حيث تقوم دور الرعاية واللجان المشرفة على رعاية الأيتام والفقراء بجمع مبالغ من المال من المحسنين والمتبرعين وبعد ذلك توزيعها على الفقراء والمحتاجين وأحياناً تقوم هذه الدور واللجان بعمل مشاريع لدعم الأسر الفقيرة غالباً ما تقوم على دعم المعسر من المسلمين.

5. 7 أحكام الاستئمان

الأمان ضد الخوف والأصل فيه قوله تعالى: {فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} ⁽²⁾. وقد عرفه الشيباني بقوله: "رفع استباحة دم الذمي ودمه وماله حين قتاله أو الغرم عليه مع استقراره تحت حكم الإسلام" ⁽³⁾.

والأمان هو عهد أمن، وسلام يستحق الحربي بموجبه حماية السلطة الإسلامية خلال وجوده في دار الإسلام، ما دام لا يحارب الإسلام خلال إقامته ⁽⁴⁾.

وعهد الأمان نظام يتسع كل أنواع الحماية، والرعاية المعروفة حديثاً للشخص الأجنبي وماله في بلاد الإسلام، والمستأمنون هم فئة الأجانب الذين يقيمون إقامة مؤقتة في دار الإسلام، وقال ابن كثير في تفسير الآية: {فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ}، والغرض إن من قدم من دار الحرب دار الإسلام في أداء رسالة أو تجارة، أو طلب صلح أو

(1) سورة الحشر الآية (8-9)

(2) سورة التوبة الآية 6

(3) الشيباني، السير الكبير، ج1، ص283.

(4) الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بدون ط، ج4، ص236-237.

مهادنة، أو حمل جزية أو نحو ذلك من الأسباب، وطلب من الإمام أو نائبه أماناً أعطي أماناً ما دام متردداً في دار الإسلام حتى يرجع إلى داره ومأمنه ووطنه⁽¹⁾.

ومن الأدلة على جواز الأمان مشروعية إقراره ۞ وقبوله لإجارة أم هانئ حيث روى البخاري عن أم هانئ ، قالت: "ذهبت إلى رسول الله ۞ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره فسلمت عليه، فقال: "ومن هذه؟" فقلت: أنا أم هانئ بنت أبي طالب، فقال: "مرحباً بأم هانئ" فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات متلحفاً في ثوب واحد، فقلت يا رسول الله، زعم ابن أمي علي أنه قاتل رجلاً قد أجرتة، فلان بن هبيرة، فقال رسول الله ۞: لقد أجرنا من أجرت يا أم هانئ⁽²⁾.

ويترتب على ذلك أن تصير دماء المعاهدين وأموالهم وأغراضهم مصونة فلا يجوز التعرض لها⁽³⁾.

ويجب على الدولة الإسلامية أنصف المستأمنين ممن يظلمهم، ولا يجوز أن يغدر بهم وتقييد حرياتهم، أو يعقلوا بحجة قيام حالة الحرب بين الدولة الإسلامية وبين دولهم، إلا إذا بدر منهم ما يوجب ذلك⁽⁴⁾.

وبالنظر إلى إجازة الرسول ۞ لإجارة أم هانئ نجد أن الأمان يكون على مراتب فيصح من الإمام لجميع المشركين لأن ولايته عامة، ويصح من أمير لأهل بلدة أو قبيلة ولي قتالهم، لأن ولاية قتلهم جعلت له، ويصح من أحد أفراد الرعية، ولو امرأة.

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص337، دار المعرفة بيروت 1982م.

(2) ابن القيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، دار الكتب العلمية، ج2، ص476

(3) الشيباني، السير الكبير، ج1، ص283. وانظر الشربيني، مغني المحتاج، ج4، ص238.

(4) بسام، عبد الله، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، ص41، مرجع سابق.

ولكن يشترط لعقد الأمان من خلال ما أجرى ٢ من معاهدات تخص هذا الموضوع:

1. أن يكون عقده من مسلم عاقل مختار .
 2. أن لا يكون في عقده ضرر على المسلمين فإن الغرض من عقد ومراعاة مصلحة .
 3. أن لا تزيد مدته عن عشر سنين .
- وقد يكون هذا المؤتمر القادم إلى بلاد الإسلام، لاجئاً سياسياً وهذا يكثر في وقتنا الحاضر، فهناك الكثير من الناس قد يلحق بهم الأذى والاضطهاد والمعاناة في بلادهم، فجعلهم ذلك يهاجرون إلى الدولة الإسلامية طالبين للحماية والأمان، فيعتبر هذا لاجئاً مؤمناً وتطبق عليه كل أحكام الإسلام من رعاية وحماية.
- وثبت عند الفقهاء أن الدولة إذا أعطت حق اللجوء السياسي، فعليها أن تقوم بحماية اللاجئ من أي اعتداء داخل الدولة، وكذلك رعايته ومنحه حرية التنقل داخل الدولة الإسلامية، والعمل فيها في التجارة أو أي حرفة، فيما لا يتعارض مع أنظمة الدولة وآدابها العامة أو يضر بمصالحها، وعلى المستأمن أن يحترم أحكام الشريعة الإسلامية، أن يمتنع عن أي عمل فيه إيذاء للمجتمع المسلم، أو فيه اعتداء على أفراد، وأن يلتزم في معاملاته المالية بالشريعة الإسلامية، وأن لا يقوم بأي عمل يلحق ضرراً بالدولة الإسلامية كالتجسس⁽¹⁾.

وقد تمثل اللجوء السياسي في عهد الرسول " ٢ بموقف خروج صفوان بن أمية سيد قومه يوم فتح مكة من مكة إلى جدة، قاصداً الذهاب إلى اليمن ، فقال عمير بن وهب لرسول الله ٢: أن صفوان قد خرج هارباً منك ليقذف نفسه في البحر، فقال ٢:

(1) انظر الشيباني، شرح السير الكبير، ج1، ص255. والمغنى ج8، ص396. والكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص113. والبهوتي ، كشاف القناع عن متن الإقناع، ج2، ص1338. والشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ج4، ص187-188. ومالك، المدونة الكبرى، برواية سحنون بن سعد التتوخي، ج1، ص400. روضة الطالبين، ج7، ص512-522.

هو آمن، قال عمير: يا رسول الله أعطني آية ليعرف بها أمانك، فأعطاه رسول الله ﷺ عامته التي دخل بها مكة، فخرج بها عمير حتى أدركه، وهو يريد أن يركب البحر، فقال له: يا صفوان فذاك أبي و أمي، الله الله في نفسك، أن تهلك فهذا أمان من رسول الله ﷺ قد جئت بك به، قال: ويحك ابعد عني فلا تكلمني إني أخاف على نفسي، قال: هو أحلم من ذلك وأكرم، فرجع معه حتى وقف على رسول الله ﷺ، فقال صفوان: إن هذا يزعم أنك أمنتني، قال: صدق، قال: فاجعلني فيه بالخيار شهرين، قال: أنت بالخيار أربعة أشهر⁽¹⁾.

ولم يكتف ﷺ بإجراء معاهدات الأمان داخل المدينة المنورة، بل إنه ﷺ وسع دائرتها، وخرج لعقد معاهدات الأمن والحماية مع تلك القبائل والدويلات المجاورة للدولة الإسلامية، وفي هذا تأكيد على عدالة دين الإسلام وسماحته. ومن أهم معاهدات الأمان التي عقدها وأجراها خارج المدينة المنورة معاهداته ﷺ مع بني ثعلبة⁽²⁾.

وثبت في هذه الوثيقة أنه ﷺ قد أعطى الأمان لبني ثعلبة مقابل بعض الأشياء (الجزية والتزام أحكام الإسلام)، وكذلك الوثيقة التي وقعها ﷺ مع رفاة الجذامي⁽³⁾. وفيها علق الرسول ﷺ الأمان بمدة شهرين يجب الالتزام به من الطرفين (المسلمين وقبيلة رفاة).

وإن مجرد إعطاء الرسول ﷺ الأمان لبني ثعلبة ورفاة ليدل اعظم التدليل على أن الإسلام لا يبطل حكم تلك الدول ما دامت هذه الدول غير محاربة للإسلام والمسلمين.

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص417

(2) انظر نص المعاهدة ابن سعد الطبقات ج1 ص205.

(3) ابن سعد، الطبقات، ج1 ص83.

وتعتبر معاهدة النبي ﷺ مع قبيلة طيء واحدة من معاهدات الأمان⁽¹⁾. فقد أعطاهم الرسول ﷺ الأمان مقابل بقائهم على رأس السلطة في بلادهم. كذلك صلح النبي ﷺ مع نصارى نجران يعتبر من وثائق الأمان، حيث صالحهم النبي ﷺ على أرضهم وأنفسهم وأموالهم ومن اتفق معهم على ترك الربا. ولما نقض نصارى نجران هذا العقد قرر عمر إخراجهم من الجزيرة العربية، وذلك تبعاً لحديث النبي ﷺ: "أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب"⁽²⁾. وفيما يلي بعض الأحاديث في موضوع الأمان.

عن أبي عبيدة بن الجراح **t** قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: يجير المسلمون بعضهم"⁽³⁾.

وعلى ذلك يكون المستأمن محارب للمسلمين دخل بلادهم طالباً للأمان، حتى يتمكن من الاطلاع على رسالة الإسلام ومعايشة المجتمع المسلم في سائر مظاهر حضارته وتعاليمه.

والأمان يكون على أنواع:

الأول: الأمان المؤقت الخاص: وهو الأمان الذي يعطيه فرد في المجتمع المسلم لمحارب أو مجموعة من المحاربين لقوله ﷺ: "المسلمون تتكافأ دمائهم وهم يدٌ على ما سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم"⁽⁴⁾. وقد خصص هذا الأمان اليوم بشخص الإمام أو نائبه.

ثانياً: الأمان المؤقت العام ويعطيه الإمام لجمع غير محصور من المحاربين.

(1) انظر نص الوثيقة مع طيء ص 88 من الرسالة

(2) إسناده جيد رواه أحمد في مسنده ج 1 ص 195. والدرامي ج 2 ص 233.

(3) رواه البخاري حديث رقم 6755. وصحيح مسلم حديث رقم 1370، وأحمد في مسنده ج 1

ص 195.. وسنن ابن ماجه 2685

(4) سنن ابن ماجه كتاب الديات حديث 2715

ثالثاً: الأمان بالموادعة وهي المعاهدة على ترك القتال وهو خاص بالإمام
رابعاً: الأمان بالعرف والعادة.

ومثاله: أ. جرى العرف بعدم قتل الرسل. وجرى العرف بأن التجار لا يحتاجون
إِذْن في نقل بضائعهم⁽¹⁾. وهذا على عكس ما يحدث اليوم فلا بد من الإذن للتجار
خامساً: "الأمان بالتبعية: أي تمتع أبناء المستأمن الصغار بحق الأمان تبعاً لأبيهم"⁽²⁾.
ودليل عقد الأمان كما ذكرت قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغَهُ مَأْمَنَهُ﴾⁽³⁾.
ويعتبر على ما ذكرنا منح الأمان وبذله للحربي واجب وشرط ذلك طلبه لسماع
كلام الله تعالى ومعرفة شرائع الإسلام.
وهذا رأي الجمهور⁽⁴⁾.

وهذا يعني أن طلب الأمان لأسباب أخرى غير تعلم شرائع الإسلام وسماع كلام
الله يكون على بذل الأمان هنا على التخيير بناءً على المصلحة العامة.
وإذا قدمت الدولة أو الأفراد الأمان لشخص أو لمجموعة فإن هذا يترتب عليه:
1. التزام المسلمون المؤمنون بحماية المؤمنين ونصرتهم.
2. عدم رد الأمان بعد عقده إلا أن انقضت المدة المحدودة لذلك.
3. حق الإقامة في أقاليم الدولة المسلمة.
4. حق التنقل بحرية.
5. حق العمل بالتجارة.

(1) الغنوشي، راشد، حقوق المواطنة حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، ط2، المعهد

العالمي للفكر الإسلامي فيرجينيا، أمريكا ص 61-62.

(2) المرجع السابق ص 62

(3) سورة التوبة الآية 6

(4) انظر المقدسي، المغني، ج 10 ص 436. والبهوتي، كشاف القناع ج 2 ص 1336. وابن

مفلح، المبدع شرح المقنع ج 3 ص 392

6. إحضار أسرته وأمواله.

7. استخدام لغته.

8. ممارسة شعائره الدينية.

وعلى المستأمن ما يلي:

1. عدم الإضرار بالمسلمين.

2. عدم التظاهر بالمحرمات.

3. عدم حمل السلاح.

ويتم إنها عقد الأمان بأسباب منها : الخيانة ، أو فعل يعرض المسلمين للخطر .

8. 5 آثار المعاهدات النبوية.

أولاً: الآثار السياسية.

حماية الدولة المسلمة:

سعى الرسول ﷺ لذلك من خلال تنظيم علاقات الدولة المسلمة مع الدول الأخرى المحيطة، وتم ذلك من خلال ما رأينا من الاتفاقات والمعاهدات.

تأسيس أول قواعد للدبلوماسية في العالم وقد ظهر ذلك من خلال بعثه ﷺ بالسفراء إلى مختلف الأنحاء، سواء أكانوا رسلاً للملوك، أو رسلاً يعلمون الناس الإسلام، مما أدى إلى وضع نظام خاص بالدبلوماسية بالاعتماد على منهجية الرسول ﷺ في ذلك.

التخطيط الفعال لكل معاهدة قبل عقدها: وقد ظهر ذلك من خلال المفاوضات التي أجراها الرسول ﷺ وأكبر مثال على ذلك المفاوضات قبل صلح الحديبية. تحددت طبيعة العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها فالأصل هو السلم، ولا يتم اللجوء للحرب إلا في حالات معينة لدفع العدوان ودرء الظلم.

"تمكن المسلمون من مخاطبة غيرهم، وإطلاع الناس على أخلاق المسلمين وسلوكهم ومعاملاتهم من صدق وبيع وشراء وغيره"⁽¹⁾.

أن بعض المعاهدات وبالذات صلح الحديبية (أوجد للناس قدراً من الحرية يفسح لكل إنسان أن يختار المبدأ الذي يطمئن إليه قلبه ويرجحه عقله، دون إكراه من أحد أو إرهاب بحريات الناس)⁽²⁾.

تحرير قريش بعد صلح الحديبية، ولمدة عشرة سنوات على أثرها بعث رسول
ﷺ عن الوقت المناسب، ليعلن عالمية الدعوة.

تدوين كافة المعاهدات والتحالفات.

ثانياً: الآثار الدينية:

انتشار الدعوة الإسلامية: حيث أن هذا كان الهدف الأسمى لدى الرسول ﷺ، وقد ظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾⁽³⁾.
ودخلت أعداد كبيرة في دين الإسلام في الجزيرة العربية وخارجها. انتشار الإسلام في اليمن بالذات مما أدى للمساهمة في حصار قريش وإضعافها. تحقيق الأمن للدعاة أنفسهم. الانتهاء من ربقة الموالاتة المبينة على أساس العصبية والجاهلية، وتحقيق الموالاتة في الله من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار "ظهور المشركين على حقيقتهم وأنهم ليسوا أهلاً لسدنة البيت"⁽⁴⁾.

(1) انظر أبا فارس، محمد، غزوة الحديبية، ص120، ط1، دار الفرقان.

(2) المرجع السابق، ص123.

(3) سورة النحل الآية 125

(4) أبو فارس، صلح الحديبية، ص340

ثالثاً: الآثار العسكرية:

الاعتراف بالمسلمين كقوة عسكرية منظمة يقودها الرسول  . تفرغ المسلمون لعدو لئيم جمعت فلوله في خيبر وغيرها من قبائل يهود كبنى قنيقناع وبنى النضير وبنى قريظة.

(وعلما ما فعله الرسول   مع يهود بنى قنيقناع على أثر إساءتهم للمرأة المسلمة، وكيف حاصرهم وأجبرهم على النزول على حكمه) (1).

تفرغ الرسول   خاصة بعد صلح الحديبية لبعض القبائل المحيطة فسير لها السرايا وغزا بعضها الآخر حتى خضعت له (2).

محاصرة قريش من قبل المسلمين من الشمال والجنوب، مما أدى إلى تقرير مصيرها وبوضوح.

تحقيق الأمن المشترك، وقد ظهر ذلك في المعاهدات والاتفاقات حيث ضمن الرسول   من خلالها أن لا تكون دولة مصدر قلق من الناحية الأمنية لغيرها.. وكذلك ظهر هذا باتفاق الرسول   مع المجموعات اليهودية داخل المدينة وغيرها .. ومع ذلك نقضوا، فأجلاهم الرسول  .

رابعاً: الآثار الاقتصادية:

تأمين الحاجات الاقتصادية للدولة المسلمة، وقد ظهر ذلك بعد أن اتفق الرسول   مع بعض اليهود على العمل في أرض خيبر مقابل جزء من ثمار المدينة المنورة (الجزء الأكبر) وهذا شكل يعتبر رافداً اقتصادياً هاماً.

كذلك سعى الرسول   للاتفاق، والتصالح مع بعض القبائل على دفع الجزية، وكانت هذه تشكل دخلاً ثابتاً لا بأس به للدولة المسلمة.

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، ج3، ص5.

(2) ابن القيم، زاد المعاد، ج3، ص421.

إقامة علاقات اقتصادية من أجل ما تحتاجه الدولة الإسلامية من الدول الأخرى،
ومن أجل تسويق ما تنتجه الدولة الإسلامية.

ترك الرسول ﷺ للكثير من الشعوب التي خضعت للدولة الإسلامية الحرية الاقتصادية
في تحقيق مصالحهم ولم يستول على أموال البلاد المفتوحة.
ومن خلال ما كتبنا ووجدنا من آثار، نجد أن الرسول ﷺ كان متوقفاً لتلك
الآثار بل وأكثر منها، وهذا ما جعله حريصاً كل الحرص على إجراء عقد المعاهدات.

الخاتمة

أولاً: النتائج

- وفي ختام هذه الرسالة يمكنني تلخيص النتائج التي انتهيت إليها في الآتي:
1. لقد قدم الرسول ﷺ في مجال المعاهدات نظاماً سامياً يقوم على أساس الحفاظ
على كرامته البشرية، كما أنه سبق الأنظمة الدولية الحديثة بقرون عديدة، فجاء
في وقت لم تكن الشعوب تعرف فيه تشريعاً دولياً ينظم أمور المعاهدات.
 2. إن المعاهدات أمر مشروع ورد ذكره في القرآن الكريم ودلل على مشروعيته
فعل الرسول ﷺ.
 3. إن المعاهدات لها أنواع متعددة منها ما هو خاص بالصلح ومنها ما هو خاص
بهدنة.
 4. إن المعاهدات تمر بمراحل مختلفة ومتعددة تبدأ بالمفاوضة ثم الكتابة والتحرير
لهذه المعاهدة، ثم التوقيع عليها وأخيراً التصديق عليها ومن ثم إعلانها.
إن المعاهدات لها العديد من الشروط منها ما هو تشريعي ومنها ما هو قانوني
أن الرسول ﷺ عندما أجرى المعاهدات قسمت إلى معاهدات حسن الجوار ومعاهدات
صلح ومعاهدات تجارية، ومعاهدات خاصة بالتعاون السياسي، والعسكري ومعاهدات
متعلقة بالتعاون الديني والتضامن، وكل ذلك وفق ما كانت تدعو إليه الحاجة في الدولة
المسلمة.

تعددت آثار المعاهدات وتتنوع بحسب أنواع تلك المعاهدات أحياناً، أحياناً أخرى بحسب الظروف المحيطة بإجراء المعاهدات، وتتراوح هذه الآثار ما بين آثار سياسية، وأخرى عسكرية ودينية.

ونظراً لكثرة المعاهدات والمواثيق التي أجراها الرسول ﷺ تشكلت كثير من الأحكام الفقهية المبينة على تلك المعاهدات فمثلاً:

1. نجد أن مصلحة الإنسان كمخلوق مكرم قد تقتضي بناء أحكام شرعية لتلك المصلحة طالما أن هذه المصلحة لا تخالف نصاً في كتاب أو سنة.
2. تنوعت الأحكام الخاصة بالصلح مع العدو، وتعددت الشروط المبينة على الصلح فبعضها يجوز وبعضها لا يجوز، ووجدنا جواز معاهدة الكفار، ومصالحتهم بما فيه بعض من الضيم على المسلمين مقابل الحصول على الأمان.
3. ظهر أن الرسول ﷺ قد وضع قوانين خاصة بموضوع الدبلوماسية وأحكامها خاصة بالدبلوماسية، طبق أكثرها في وقتنا الحاضر.
4. أظهرت المعاهدات التي أجراها الرسول ﷺ للعديد من الأحكام الخاصة بالمستأمنين، وهم ليسوا كأهل الذمة في أحكامهم فهم حريون يحضرون لدار الإسلام فيصبح لهم الحق في الحماية والأمن كما هو للمسلمين من نفس الدولة المسلمة.
5. توضحت بعض الأحكام المالية الخاصة بالمعاهدات، والتي أسفرت عن دورها في تشجيع الاقتصاد الإسلامي وتنميته.
6. تبين لنا من خلال المعاهدات جواز الاستعانة بغير المسلمين في بعض الحالات الضرورية، وليس في كل حال وظرف لما في ذلك من ضرر بالدولة المسلمة.
7. ظهر من خلال المعاهدات النبوية عدالة الإسلام، وسعته، وشموله، حيث بدا لنا جلياً واضحاً عنصر التكافل الاجتماعي من خلال المعاهدات، وبالذات في دستور المدينة.

تعدد الجهات المشرفة على عقد المعاهدات وإجرائها في وقتنا الحاضر وتتنوع الهيئات وتعددت وظهر كثير من المعاهدات والمواثيق المتخصصة بموضوعات محددة ومعينة، ومثالها معاهدة فينا الخاصة بالمعاهدات، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعاهدات حظر الأسلحة، والمعاهدات الثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها. وتعددت غايات المعاهدات تبعاً لتطور الحياة في زمننا وتغيرها.

ثانياً التوصيات:

- بعدها تم عرضه من نتائج في هذه الرسالة، لابد من ذكر أهم التوصيات .
1. الاهتمام بدراسة السيرة النبوية، دراسة تحليلية تأصيلية لكافة جوانبها، وبالذات جانب المعاهدات، من قبل طلبة العلم والمختصين.
2. التأصيل الفقهي لمعاهدات العصر الحديث، وفق ما كان يجريه الرسول ﷺ من معاهدات وتحالفات، وعدم الخروج عن الأطر التي وضعها الرسول ﷺ لذلك.
3. تحديد جوانب معينة من المعاهدات النبوية ليكون ضمن مقررات المناهج المدرسية على الطلبة في المدارس ، في المرحلة الثانوية.
4. عدم تقديم التنازلات للعدو، مهما كانت قوته وعظمته وذلك تبعاً لمنهج النبي ﷺ في معاهداته.
5. تعزيز جانب التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، إتباعاً لسنة النبي ﷺ، كما ظهر ذلك في إقطاعه للداريين من لخم.
6. وقف كافة أصناف المعاهدات والتعاملات مع يهود في وقتنا الحاضر، وذلك بسبب ما يقترفونه ضد المسلمين، كيف لا وقد رأينا نقضهم للعهد مع الرسول ﷺ.

7. وضع ضوابط وقواعد خاصة للاستعانة بغير المسلمين، في كافة جوانب الحياة، وبالذات الجوانب العسكرية والسياسية، لما لهذه الجوانب من أثر في قوة الدولة المسلمة وسيادتها.

8. تحديد أطراف ومعالم واضحة للتعاملات الاقتصادية مع العدو ومع غير المسلمين، وتأكيد هذه التعاملات وفق المنهجية النبوية التي صاغها الرسول ﷺ.

المراجع

- القرآن الكريم.
- أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز، (1977م)، القاموس المحيط، القاهرة، الهيئة المصرية.
- ابن الأثير، علي بن محمد بن عبد الكريم، (1407هـ - 1987م)، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، (1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق ظاهر الزاوي ومحمود الطناجي، ط2، دار الفكر، مصر.
- ابن القيم الجوزية، (1992م)، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، ط26، بيروت.
- ابن القيم الجوزية، (د.ت)، أحكام أهل الذمة، دار الكتب العلمية. بيروت
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، (د.ت)، شرح فتح القدير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن تيمية، أحمد، (د.ت)، مجموع الفتاوى، تحرير عبد الرحمن بن محمد الحنبلي، ط2، د.م. د.ن.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (1414هـ - 1993م)، صحيح ابن حبان الارناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن حجر العسقلاني، (852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد ، ط4، حلب.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن حجر العسقلاني، (852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، طبعة مصورة عن الطبعة السلفية، بيروت.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن حجر، (1325هـ)، تهذيب التقريب، دائرة المعارف، الهند.

ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، (د.ت)، المحلى، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن حنبل، أحمد، (1985م)، مسند الإمام أحمد، تحقيق أبو عبد الله الدرويش، دار الفكر، عمان .

ابن حنبل، أحمد، (د.ت)، فضائل الصحابة، تحقيق وصي الدين بن محمد عباس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ابن رشد، محمد بن أحمد، (د.ت)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بيروت، دار المعرفة.

ابن زنجويه، حميد بن زنجويه، (251هـ)، كتاب الأموال، ط1، مركز الملك فيصل.
ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد البصري، (د.ت)، الطبقات الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن سيد الناس، محمد بن محمد اليعمرى، (734هـ)، عيون الأثر في سيرة سيد البشر، دار الآفاق الجديدة، بيروت .

ابن عابدين، محمد أمين، (1987م)، رد المحتار على الدر المختار، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز، (د.ت)، قواعد الأحكام، دار ابن حزم، بيروت.
ابن قدامه، أبو محمد بن عبدالله بن أحمد، (1972م)، المغني، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن كثير، الحافظ إسماعيل الدمشقي، (1982م)، تفسير القرآن العظيم، ج2، دار المعرفة، بيروت.

ابن كثير، الحافظ إسماعيل الدمشقي، (1988م)، البداية والنهاية، ط1، دار إحياء التراث، بيروت.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت)، لسان العرب، دار لسان العرب ، بيروت .

ابن هشام، (د.ت)، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

أبو السعود، تفسير أبي السعود، (د.ت)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

أبو الوفا، أحمد، (1992م)، القانون الدبلوماسي الإسلامي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.

أبو عبيد، القاسم بن سلام، (1986م)، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو هيف، علي صادق، (1975م)، القانون الدولي العام، ط 12، دار المعارف، الإسكندرية.

أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، (د.ت)، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

أبوفارس، محمد، (1983م)، غزوة الحديبية، ط 1 ، دار الفرقان ، عمان .

باشميل، محمد أحمد، (1393هـ - 1972م)، صلح الحديبية، ط3، الكتاب الخامس دار الفكر، مصر .

باعمر، أحمد سالم محمد، (2001م)، الدبلوماسية بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي، دراسة مقارنة، ط1، دار النفائس، عمان .

البدوي، إسماعيل، (1397هـ - 1977م)، اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية، والنظم الدستورية المعاصرة، د.م، دن .

البركتي، محمد عميم الإحسان المجدي، (2003م)، التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت .

البسام، عبدالله بن عبد الرحمن البسام، (2003م)، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، ط2، مكتبة الاسدي ، مكة المكرمة.

البكري، محمد شفا الدمياطي المصري، (2001م)، إعانة الطالبين على ألفاظ فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت.

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، (د.ت)، كشف القناع عن متن الإقناع، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، طبعة خاصة، بيروت.

البوطي، محمد سعيد رمضان، (د.ت)، فقه السيرة، دار الفقه المعاصر، بيروت.
توفيق، عمر كمال، (1986م)، الدبلوماسية والعلاقات السلمية مع الصليبيين، ط1، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية .

جابر، حسني محمد، (د.ت)، الدولة والعلاقات الدولية، دن بدون ط.
جابر، عاصم، (1989م)، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون، منشورات عويدات، بيروت.

الجميل، خالد رشيد، (1986م-1987م)، أحكام الأحلاف والمعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون، بدون ط نشر، جامعة بغداد .

حارب، عبد الله سعيد، (1416هـ - 1995م)، العلاقات الخارجية للدولة المسلمة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت .

حسن، محمد عبد الغني، (د.ت)، المعاهدات والمهادنات في تاريخ العرب، دون ط - بدون دن .

حميد الله، محمد، (د.ت)، مجموعة الوثائق السياسية، دار النفائس، عمان.
حوى، سعيد، (1989م)، الأساس في السنة وفقهها، السيرة النبوية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة.

الخرشي، أبو عبد الله محمد الخرشي، (1299هـ-)، حاشية الخرشي وعليها حاشية العدوي، مطبعة بولاق، دن.

خطاب، محمود شيت، (د.ت)، سفراء النبي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت.
دائرة المعارف العامة، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط1، الشارقة.

الدردير، أبو البركات سيدي أحمد، (د.ت)، شرح الدردير الكبير مع حاشية الدسوقي، ط 4، دار إحياء الكتب، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

الدريني، فتحي الدريني، (1982م)، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الدسوقي، شمس الدين محمد بن عرفة، (د.ت)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، البابي الحلبي، القاهرة .

الديك، محمود، (1980م)، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، ط2، دار النشر ، بيروت.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (د.ت)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر بن حسين، (1992م)، المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر بن حسين، (د.ت)، مفاتيح الغيب الشهير بالتفسير الكبير، ط1 مؤسسة المطبوعات الإسلامية، القاهرة .

الرحموني، محمد الشريف، (1983م)، نظام الشرطة في الإسلام، الدار العربية للكتاب، بيروت.

الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، (د.ت)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، طبعة دار الفكر، دمشق.

الزاوي، الظاهر، (1980م)، ترتيب القاموس المحيط، ط3، الدار العربية للكتاب، بيروت.

الزحيلي، محمد، (1999م)، القواعد الفقهية على المذهب الحنفي والشافعي، ط1، جامعة الكويت.

الزحيلي، محمد، (د.ت)، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دمشق، دار الفكر العربي.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، (1992م)، البحر المحيط، ط2، دار الصفوة، مصر.

سالم، عبد العزيز، (2001م)، تاريخ الدولة العربية منذ العصر الجاهلي حتى سقوط الدولة الأموية، مؤسسة شباب الجامعة، بيروت.

السرخسي، محمد بن أبي أحمد بن أبي سهل، (1989م)، المبسوط، دار الفكر، بيروت
السنهوري، عبد الرزاق، (د.ت)، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة مع الفقه الغربي، ط3، معهد الدراسات العربية، القاهرة .

السيوطي، جلال الدين، (911هـ)، تدريب الراوي، دار الفكر، بيروت.
الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى اللخمي المالكي، (د.ت)، الموافقات، دار المعرفة، بيروت.

الشافعي، محمد بن ادريس، (204هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد شاکر، مصر .
الشافعي، محمد، (د.ت)، الأم، دار المعرفة، بيروت.
الشامي، صالح أحمد، (1413هـ - 1992م)، من معين السيرة النبوية، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.

الشربيني، محمد الخطيب، (د.ت)، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بدون ط، بيروت.

شكري، محمد عزيز، (د.ت)، المدخل للقانون الدولي العام وقت السلم، جامعة دمشق.
شلتوت، محمود، (د.ت)، الإسلام عقيدة وشريعة، ط2، دار الشروق، عمان .
الشوكاني، محمد بن علي، (د.ت)، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشيباني، محمد بن الحسن، (د.ت)، السير الكبير، تحقيق مصطفى زيدان، القاهرة، جامعة القاهرة.

الشيباني، محمد بن الحسن، (د.ت)، شرح السير الكبير، مطبعة دار المعارف، بيروت.
الشيرازي، أبو اسحق إبراهيم بن علي، (1996م)، المذهب، دار القلم، ط1، دمشق.

الصالح، محمد بن يوسف، (د.ت)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

الصاوي، أحمد محمد، (د.ت)، بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (1967م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، مصر.

الطعيمات، هاني سليمان، (د.ت)، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

عبد المقصود، يوسف محمود، (1400هـ)، الموارد المالية في الدولة الإسلامية، دار الطباعة المحمدية، مصر.

العجلاني، منير، (1409هـ - 1988م)، عبقرية الإسلام في أصول الحكم، ط2، بيروت، دار النفائس.

عرجون، محمد الصادق، (1995م)، محمد رسول الله، دار القلم، ط2، دمشق.

العلي، إبراهيم، (1998م)، صحيح السيرة النبوية، دار النفائس، عمان.

العمرى، أكرم ضياء، (د.ت)، المجتمع المدني في عهد النبوة، خصائصه وتنظيماته الأولى، ط1، المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، بيروت.

العيساوي، إسماعيل كاظم، (1420هـ)، أحكام المعاهدات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.

العيني بدر الدين محمد، (د.ت)، البناية شرح الهداية، دار الفكر، ط1، بيروت.

الغضبان، محمد منير، (1985م)، المنهج الحركي للسيرة النبوية، ط2، الأردن، مكتبة المنار.

الغنوشي، راشد، (د.ت)، حقوق المواطنة حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، ط2، المعهد العالمي للفكر الإسلامي فيرجينيا، أمريكا.

الغنيمي، محمد طلعت، (د.ت)، أحكام المعاهدات في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، طبعة منشأة المعارف، الإسكندرية .

الفتوح، تقي الدين محمد، (د.ت)، منتهى الإرادات، عالم الكتب، بيروت.

الفهدوي، خالد سليمان، (1419هـ - 1998م)، الفقه السياسي للوثائق النبوية، ط1، عمان، دار عمار.

قاسم، عون الشريف، (1400هـ - 1980م)، نشأة الدولة الإسلامية، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت .

القرطبي، شمس الدين أبو عبدالله، (د.ت)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الكاساني، أبو بكر بن مسعود، (د.ت)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية ، بيروت.

الكاظم، صالح جواد، (1975م)، دراسة في المنظمات الدولية، مطبعة الإرشاد، بغداد.

الكتاني، عبد الحي، (2001م)، نظام الحكومات النبوية المسمى التراتيب الإدارية، منشورات محمد بيضون ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

مالك، (1323هـ)، المدونة الكبرى، برواية سحنون بن سعد التتوخي، مطبعة دار السعادة، مصر.

الماوردي، أبو الحسن، (1994م)، الحاوي الكبير، تحقيق أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية .

مجموعة من علماء الهند، (د.ت)، الفتاوى الهندية، دار احياء التراث، ط4، بيروت لبنان.

المحصاني، صبحي المحمصاني، (د.ت)، النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية، دار العلم للملايين، بيروت.

المحصاني، صبحي المحمصاني، (د.ت)، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت.

مصطفى، علي، (1419هـ - 1998م)، التاريخ السياسي والعسكري لدولة في عهد الرسول ٢ إستراتيجية الرسول السياسية والعسكرية، ط1، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان.

مصطفى، نادية محمود وباحثون آخرون، (1996م)، الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام، ط1، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

المقدسي، أبو عبدالله بن مفلح، (د.ت)، الفروع، ط3، عالم الكتب، بيروت. المقيزي، تقي الدين أحمد بن علي، (1420هـ - 1999م)، إمتاع الأسماع بما للنبي e من الأحوال والحضرة والمتاع، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت.

المنجد، صلاح الدين، (1974م)، فصول في الدبلوماسية، ط1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة .

منصور، علي، (د.ت)، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، دار القلم، القاهرة. المهيري، سعيد عبدالله، (1995م)، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الموجز في معاملة غير المسلمين في الإسلام، (1994م)، منشورات مؤسسة آل البيت، بدون طبعة.

موسى، محمد يوسف، (1996م)، الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي، دار الفكر، مصر .

النووي، أبي زكريا يحيى بن شرف، (2003م)، روضة الطالبين، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط خاصة، دار عالم الكتب، بيروت.

هرموش، محمود مصطفى، (1994)، غاية المأمول في توضيح الفروع للأصول، ط1، مكتب البحوث الثقافية الإسلامية، لبنان.

هيكل، محمد حسنين، (د.ت)، حياة محمد، دار المعارف، ط16، القاهرة.

الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، (د.ت)، المغازي، تحقيق مارسدن جونس، ط1، عالم الكتب، بيروت.

ياقوت الحموي، (1404هـ - 1984م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت.

ملحق (أ)
فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	السورة	طرف الآية
105	151	البقرة	(كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا ..)
11	177	البقرة	(وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .)
42،43،45	282	البقرة	(إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ..)
101	159	آل عمران	(وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ...)
12	90	النساء	(لَا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ ...)
54	36	النساء	(وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)
98	114	النساء	(لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ ...)
98	128	النساء	(وَأَنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا ...)
57،128	2	المائدة	(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ...)
11	72	الأنفال	(وَإِنْ اسْتِصْرَوْكُمْ فِي الدِّينِ ..)
	42	المائدة	(سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ...)
22	61	الأنفال	(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ...)
11	4	التوبة	(إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ..)
135،139	6	التوبة	(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)
124	108	يوسف	(قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ)
11	19	الرعد	(أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ...)
11	25	الرعد	(وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ ..)
142	125	النحل	(ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ)
12 ، 11	34	الإسراء	(وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ..)
113	75	الحج	(اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ..)
6	23	الأحزاب	(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله ..)

الصفحة	الآية	السورة	طرف الآية
34	10	الأحزاب	(إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ ..) .
113	45	الأحزاب	(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا)
131	4	محمد	(حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ)
108،113	13	الحجرات	(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ .)
130	19	الذاريات	(وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ..)
111	60	الرحمن	(هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ..)
120	1	الحشر	(سُبْحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ..)
133	8	الحشر	(لِّلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا ...)
130	8	الإنسان	(وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ)

ملحق (ب)
فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة الواردة فيها	طرف الحديث
118	"أرسل e معاذاً قاضياً لليمن"
132	"إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها"
28	"إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه"
116	"إنما بعثتم ميسرين"
67- 62	"خرج رسول الله r عام الحديبية"
121	"فقاتلهم النبي r حتى صالحهم"
126	"فلما أتى r ذا الحليفة"
19	"في العهود وفاء لا غدر فيه"
93	"قد أجرنا من أجرت"
121	"كان يعزل نفقة أهله سنة"
31	"كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق"
93	"لكل غادر لواء"
112	"لما أراد النبي r أن يكتب إلى"
29	"المؤمنون تتكافأ دماؤهم"
55	"ما زال جبريل يوصيني بالجار"
139	"المسلمون تتكافأ دماؤهم"
133	"من نفس عن مسلم كربة"
110	"والله لولا أن الرسل لا تقتل"
138	"يجبر المسلمون بعضهم"